

وزارة التعليم العالي والبحث

العلمي

جامعة محمد خيضر — بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

الرقم التسلسلي.....

رقم التسجيل.....

عنوان الأطروحة.....

آثار ظاهرة الإرهاب في المجتمع الجزائري

دراسة ميدانية على ضحايا الإرهاب في مدينة بسكرة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع

تخصص: تنمية

إشراف:

أ.د/ بلقاسم سلاطينية

إعداد الطالبة:

سامية حميدي

أعضاء لجنة المناقشة

الجامعة

الصفة

الاسم واللقب + الرتبة العلمية

.....
.....
.....
.....

السنة الجامعية: 2009 — 2010 م

مقدمة

على الرغم من أن ظاهرة الإرهاب قديمة بحيث تمتد جذورها إلى قرون طويلة مضت من تاريخ البشرية، إلا أن هذه الظاهرة أصبحت أكثر خطورة عندما أخذت في التجدد وبدأت ترسم في أشكال لم يسبق وأن عرفها البشر من قبل، مستخدمة وسائل وأساليب ما كان لإنسان الزمن الماضي أن يتصورها وذلك بعد أن وجد الإرهابيون في التكنولوجيا التي ميزت عصر العولمة وسيلة لتحقيق أغراضهم الإرهابية .

إن الأفراد في هذا العالم المعاصر – مثلا – لم يعودوا يستوعبون كيف أصبحت الرسائل المصورة تصلهم من الإرهابيين المنتشرين في أنحاء العالم عبر الفضائيات التلفزيونية وهم في بيوتهم، في هذه الحالة وحتى إن انتفى الخطر المادي إلا أن الخطر المعنوي كبير جدا لأن ذلك من شأنه أن يخلق حالة رعب عند الأشخاص وهي أهم الأهداف التي يرموها الإرهابيون .

أصبح الإرهاب من بين أخطر الظواهر التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات المعاصرة، فالإرهاب سلوك مهدد للبشرية يتسم بعدوانية بشعة تطول الأفراد والجماعات والمؤسسات على حد سواء، يتصاعد بمعدل رهيب، آثاره واضحة على فئات واسعة من البشر بل وعلى المصير البشري برمته وهنا تكمن خطورة الظاهرة، حيث تترك ظاهرة الإرهاب مخلفات عديدة تشكل خطرا على البناءات المختلفة للمجتمع الذي تنتشر فيه .

لم يكن المجتمع الجزائري في منأى عن الخطر الإرهابي بل إن الجزائر كانت من بين أولى الدول التي وصلها المد الإرهابي الذي يجتاح العالم المعاصر، لأسباب عديدة ومختلفة، داخلية منها وخارجية، اختلف حولها الباحثون في موضوع الإرهاب في الجزائر، غير أن المتفق عليه والذي لا يوجد حوله أي اختلاف هو ما خلفته هذه الظاهرة من مخاطر على الجوانب المختلفة للمجتمع

الجزائري سواء تعلق الأمر بالجانب الثقافي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، وسواء تعلق الأمر أيضا بالأفراد أو المؤسسات .

إن الراهن الجزائري أصبح يستلزم ضرورة البحث المعمق في مخلفات ظاهرة الإرهاب كون الظاهرة أصبحت تمثل خطرا على أمن واستقرار المجتمع خاصة في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع العالمي المعاصر وانعكاسات ذلك على المجتمع الجزائري بكل مكوناته، فالخطر الإرهابي لا يكمن في المخلفات أو الآثار الآنية التي يتركها في المجتمعات فحسب، وإنما في تلك المخاطر التي تبرز أو تتجدد في تاريخ لاحق وهو أكبر خطر يواجه الجزائر مستقبلا .

وتأسيسا على ما سبق كان اختيارنا لموضوع آثار ظاهرة الإرهاب في المجتمع الجزائري والذي تناولناه من خلال خطة البحث التي شملت مقدمة وقسمين، قسم نظري وقسم ميداني وخاتمة .

وقد جاءت دراستنا في ستة فصول، حيث خصصنا **الفصل الأول للإطار التصوري للدراسة** الذي أثرنا فيه إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، أهمية الدراسة أسباب اختيار الموضوع، هدف الدراسة، وأخيرا تحديد المفاهيم الأساسية . أما **الفصل الثاني** فكان عبارة عن رؤية سوسيولوجية للخطر الإرهابي على المجتمع، وضمناه الإطار النظري للدراسة حيث ناقشنا فيه الخطر باعتباره السمة الرئيسية للمجتمع الإنساني المعاصر أو "مجتمع الخطر" حسب أولريش بيك وأتباعه، بالإضافة إلى تحليل سوسيولوجي لكيفية تشكل الخطر الإرهابي في المجتمع .

بينما خصصنا **الفصل الثالث** لبدائية تشكل الفكر الإرهابي في المجتمع الجزائري، حيث تضمن المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية في الجزائر، ودخول الحركة الإسلامية الجزائرية ميدان العمل السياسي السري. فيما تطرقنا في **الفصل الرابع** لظهور الإرهاب في المجتمع الجزائري والذي تتبعنا فيه كيفية تشكل الظاهرة ابتداء من تحول الحركة الإسلامية الجزائرية إلى حركة مسلحة في

مواجهة الدولة، ثم أحداث أكتوبر 1988 م والظهور العلني الأول للإسلاميين كقوة سياسية فاعلة، وصولاً إلى تحول الإسلاميين إلى العمل المسلح العلني بعد توقيف المسار الديمقراطي في الجزائر .

ثم جاء في الفصل الخامس الإجراءات المنهجية المتبعة في هذا البحث والمتمثلة في المجال المكاني للدراسة، عينة الدراسة، منهج الدراسة، أدوات جمع البيانات . وأخيراً ناقشنا في الفصل السادس الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لظاهرة الإرهاب في المجتمع الجزائري من خلال تحليلنا للبيانات التي تم جمعها من الميدان، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج هي عبارة عن إجابة عن التساؤلات التي تم طرحها في البداية.

1.1 تحديد الإشكالية

لم يخل المجتمع الإنساني منذ وجوده من المخاطر التي أحاطت به من مختلف الجوانب، ولعل أولى المخاطر تلك التي كانت تأتيه في البداية من الطبيعة لذلك حاول السيطرة عليها على مر العصور بمختلف الاختراعات من أجل تطويعها ليتمكن فيما بعد من استغلال خيراتها، حيث لم يجد الإنسان من طريقة لاحتواء هذا الخطر سوى التكنولوجيا التي صارت فيما بعد أهم معالم عصر العولمة .

على الرغم من أن استخدام التكنولوجيا ساعد الإنسان على تطويع الطبيعة إلا أن أفراد المجتمع العالمي المعاصر أصبحوا يشعرون بالخطر على حياتهم وعلى قوتهم ومصدر رزقهم، ذلك أن التكنولوجيا في جانبها السلبي زادت من المخاطر التي صارت تحيط بالإنسان من كل جانب . هذه الوضعية أصبحت تمثل إحدى أهم تحديات التنمية التي تواجه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وحتى عملية التنمية التي من المفروض أنها وجدت لمساعدة الأشخاص على العيش في هذا العالم المليء بالمخاطر، صارت هي الأخرى تشكل خطرا على الأفراد كونها بدلا من أن تؤدي إلى رفاهية الإنسان والمجتمع وتحقيق أمنه، فقد أدت إلى زيادة فقره وبؤسه وانعدام أمنه نتيجة الإخفاقات التي تتعرض لها تلك العملية . مثل هذه

الأوضاع تكون قد رسمت حالة من الخوف واللاأمن ميزت الواقع الاجتماعي العالمي المعاصر .

يعد مجتمع اليوم **مجتمع المخاطرة** حيث يعاني من مشاكل مخيفة من حوادث الطرقات إلى الجريمة بكل أنواعها من قتل وسرقة إلى مشكلة الإدمان على المخدرات، وفساد الأغذية، وانتشار الأمراض والأوبئة كجنون البقر وأنفلونزا الخنازير، وتلوث البيئة ومشكلات البطالة والفقر وغيرها من الظواهر السلبية التي تهدد أمن المجتمع بكل فئاته حتى أن تلك المصنفة في قمة السلم الاجتماعي لم تعد بعيدة عن حالة الخوف والقلق التي انتشرت عند الجميع .

تعتبر ظاهرة الإرهاب من الظواهر التي أدت إلى زيادة الخطر على الأمن الإنساني، إذ من شأن الفعل الإرهابي زعزعة السكينة لدى الأفراد في المجتمع، سواء انصب ذلك على أشخاصهم أو أموالهم، وقد تعدت ظاهرة الإرهاب مرحلة المحلية وانتقلت إلى العالمية بحيث أصبحت هذه الظاهرة تمثل مصدرا من مصادر الخطر على المجتمع العالمي المعاصر، وهذا ما تحدث عنه عالم الاجتماع الألماني " أولريش بيك " وهو أول من أسس لما أصبح يسمى فيما بعد " علم اجتماع الخطر " .

الإرهاب سلوك ينتهجه بعض الأفراد تجاه بقية أفراد المجتمع نتيجة إحساس يسيطر عليهم بأن الآخرين على خطأ وأنهم فقط هم الذين على صواب، ولا يكتفون بهذا الشعور بل يترجمونه إلى أفعال عدوانية تقودهم إلى التفكير المتواصل في تدمير الكون، بما في

ذلك تدمير أنفسهم. وإذا كان الإرهاب عند الغالبية من الناس هو عمليات القتل والتدمير التي يقوم بها أفراد أو جماعات متطرفة من وقت لآخر، فإن الإرهاب في صورته الخفية هو ما يقف وراء هذه العمليات من أفكار متطرفة وتصورات خطيرة حول ماضي وحاضر ومستقبل هذا الكون بأسره ودور الفكر الإرهابي خاصة في حشد أكبر عدد من الناس ضد العلاقات السائدة في المجتمع قصد تدميرها . وهذا هو الخطر الأكبر الذي أصبح يتهدد البشرية .

الجزائر هي من بين أولى الدول التي تعرضت للعنف الإرهابي لفترة طويلة من الزمن . حيث أدى التغيير الاجتماعي الذي عرفته البلاد بسبب فشل التحول التنموي مع نهاية الثمانينيات إلى دخولها مرحلة عدم استقرار مس كافة المستويات، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والأمنية، فانتشر بذلك الإرهاب الذي تنوعت أشكاله ووسائله، فمن سلسلة المحاولات لزراعة الاستقرار الأمني في البلاد في بداية التسعينيات حيث عاش الجزائريون مرحلة طويلة من الإرهاب الدموي والذي يعد ضحاياه بعشرات الآلاف، وصولا إلى أحداث العاصمة الجزائرية حيث السيارات المفخخة والانفجارات الدموية المرعبة آخرها التي وقعت يوم الأربعاء 11 أبريل 2007 مخلفة خسائر مادية وبشرية تجعل المنتبغ لأحداث الأزمة في الجزائر يقف عند هذه المخلفات طويلا قصد محاولة رسم صورة واقعية لها .

ترك الإرهاب إذن آثارا عديدة ومختلفة في المجتمع الجزائري خلال العشريتين الأخيرتين . حيث لم تستثن هذه الظاهرة أيا من جوانب المجتمع وأيا من أفراده، غير أن فئة منهم كانت أكثر تضررا لأنها مثلت هدفا مباشرا للإرهاب وهي فئة ضحايا الإرهاب التي لم تكن موجودة من قبل وإنما خلقتها هذه الظاهرة من خلال عمليات القتل العشوائي لأبرياء لا علاقة لهم بالقضية التي يتبناها الإرهابيون، بالإضافة إلى عمليات التخريب والتدمير والحرق وغيرها من الأساليب الإرهابية الأخرى التي استهدفت ممتلكات هؤلاء الأشخاص وجعلتهم يتحولون إلى فئة خاصة بعد أن كانوا يعيشون حياة عادية كبقية الشعب الجزائري .

هكذا وفي ظل هذه الظروف غير العادية التي خلقها الإرهاب في الجزائر ثمة مجتمع جزائري جديد يتشكل قد يكون " مجتمع المخاطرة " كما يسميه أولريش بك – أحد المهتمين بقراءة أثر التحولات الراهنة على الروابط الاجتماعية – حيث يعتقد أن الإنسان يحتاج إلى إمكانيات خاصة وضرورية من أجل البقاء في المجتمع المعاصر فهو يحتاج إلى تعليم ويحتاج إلى ضمانات حياتية ومواقع شغل وتأمينات اجتماعية، هذه الشروط – حسب رأيه – قد يغدو في ظلها من الممكن التفاعل مع علاقات يمثل هذا التعقيد، أما إذا ما كانت هذه الشروط غير مضمونة وغير متوفرة في المجتمع فإن عملية البقاء ستكون صعبة وهذا هو " مجتمع المخاطرة " .

إذا كانَّ بيكَّ قد أكد أن مجتمع المخاطرة هو ذلك المجتمع الذي يعيش ظروفًا استثنائية حيث تحيط به مخاطر عديدة من بينها الإرهاب الذي يمثل حسب رأيه مصدرًا من مصادر الخطر، فما هي المخاطر التي يخلفها الإرهاب في المجتمع؟ وهو التساؤل الرئيسي للدراسة الذي تندرج تحته التساؤلات الفرعية التالية :

_____ ما هي المخاطر الاجتماعية التي يخلفها الإرهاب في المجتمع؟ ويشمل هذا التساؤل :

_____ القيم الاجتماعية .

_____ العلاقات الاجتماعية .

_____ ما هي المخاطر الاقتصادية التي يخلفها الإرهاب في المجتمع؟ ويشمل هذا التساؤل :

_____ الملكية الخاصة للأفراد .

_____ المستوى المعيشي .

_____ ما هي المخاطر السياسية التي يخلفها الإرهاب في المجتمع؟ ويشمل هذا التساؤل :

_____ دور المجتمع المدني .

_____ مستوى الوعي السياسي .

3.1 أهمية الدراسة

أصبحت ظاهرة الإرهاب تمثل مصدرا من مصادر الخطر على المجتمع العالمي المعاصر بعد أن تعدت الحدود الجغرافية وانتقلت من مرحلة المحلية إلى العالمية، فالإرهاب أصبح ظاهرة عالمية تجتاح وتهدد معظم دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء لأسباب مختلفة وتحت مسميات عديدة إلا أنها تلتقي فيما ترتكبه من جرائم بشعة وما تحدثه من ترويع وتخريب وخوف في المجتمعات التي تنتشر فيها .

تعتبر ظاهرة الإرهاب من الظواهر التي أدت إلى زيادة الخطر على أمن الأفراد في المجتمع الجزائري، ويمكننا بالذاكرة استرجاع مشاهد تلك الأحداث التي عاشها الشعب الجزائري بصورة شبه يومية من أهوال وانفجارات وزهق لأرواح الأبرياء وترويع للآمنين واغتيال لكبار الشخصيات والمتقنين وضرب للسياحة وإعاقة لبرامج الإصلاح وخطط التنمية .

إن موضوع الإرهاب في الجزائر يكتسي أهمية كبيرة لما خلفته هذه الظاهرة من انعكاسات خطيرة على الأفراد وعلى المجتمع بأكمله، خاصة إذا تعلق الأمر بفئة من الجزائريين الذين وجدوا أنفسهم ودون أي مقدمات مصنّفين ضمن فئة خاصة تسمى "فئة ضحايا الإرهاب" وانعكاسات كل ذلك على البناء الاجتماعي في الجزائر .

4.1 أسباب اختيار الموضوع

يرجع سبب اختيارنا لموضوع "آثار ظاهرة الإرهاب في المجتمع الجزائري" إلى كون الإرهاب أصبح مصدرا من مصادر الخطر على المجتمع الجزائري الذي يمكن أن نسميه "مجتمع مخاطرة" لكثرة المخاطر التي صار يتعرض لها خاصة بعد أن انتشرت فيه ظاهرة الإرهاب بشكل لافت، الأمر الذي يجعل البحث في مخلفات الإرهاب بأسلوب علمي أمرا ملحا وذلك من أجل الوصول إلى رسم صورة واقعية وواضحة للتجربة التي خاضتها الجزائر مع الإرهاب .

تعد حالة الخوف الناجمة عن انتشار ظاهرة الإرهاب في المجتمع المعاصر سببا آخر دفعنا لتناول هذا الموضوع، وكان الإنسان المعاصر لم يعد يكفيه خطر الزلازل والفيضانات والبراكين وثقب الأوزون وارتفاع درجات الحرارة بشكل مستمر وغيرها من الكوارث الطبيعية التي تهدد وجوده، ليخلق مخاطر أخرى كالإرهاب الذي أصبح ظاهرة مميزة للمجتمعات الحديثة كالجزائر مثلا .

إن المتتبع للأحداث العالمية يمكنه أن يلاحظ حالة الخوف السائدة بين البشر بسبب الكم الهائل من المخاطر التي أصبحت تهدد استقرار وأمن الأفراد والمجتمعات على حد سواء بل الوجود البشري ككل، هذه الأخطار أصبحت تأتيه من مصادر مختلفة حيث يواجه الإنسان قسوة الطبيعة وتقلباتها والآثار السلبية للتكنولوجيا والانتشار

الهائل للأسلحة النووية والحروب بأشكالها المختلفة حتى أن هناك نوعاً من الحروب صار يسمى "حرباً استباقية"، إن كل ما تقدم ذكره يعد من بين الأسباب التي دفعتنا للخوض في مثل هذا الموضوع.

5.1 هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الصورة التي خلفها الإرهاب في المجتمع الجزائري بعد أن انتشر فيه لما يقارب عشرين من الزمن، وذلك من خلال وصف بعض التغيرات التي طرأت على الجوانب المختلفة لحياة الجزائريين، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، بحيث جعلتهم يعيشون حالة غير عادية لم يسبق لهم وأن عاشوها من قبل.

كما نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعمق أكثر في موضوع الإرهاب في الجزائر بما أنه سبق وأن تناولنا أسباب ظهور الإرهاب في الجزائر كموضوع مقدم لنيل شهادة الماجستير، وبالتالي فإن البحث في مخلفات الظاهرة في المجتمع الجزائري كموضوع مقدم لنيل شهادة الدكتوراه سيمكننا من فهم وتوضيح التجربة الجزائرية مع الإرهاب .

6.1 تحديد المفاهيم الأساسية

1.6.1 تحديد مفهوم الإرهاب

يعتبر مصطلح الإرهاب من أكثر المصطلحات اختلافا حول تعريفه تعريفا جامعا مانعا، حيث تعددت بشأنه وجهات النظر، ولعل ذلك يعود إلى اختلاف الثقافات والأيدولوجيات وتباينها من مجتمع لآخر، بمعنى ما يعد فعل إرهابي في مجتمع وثقافة معينة ليس بالضرورة ينظر إليه كفعل إرهابي في بلد له ثقافة وأيدولوجيا أخرى، وربما هذا مرتبط بدوافع هذه الظاهرة وتعقدتها ونشأتها وارتباطها بقوى اجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية، فكثرت بذلك تعريفات لفظ الإرهاب وتعددت المفاهيم والآراء تبعا لتعدد وجهات النظر التي تعبر عنها.

وعليه فسنحاول تحديد مفهوم الإرهاب، ولكن ليس قبل أن نستعرض ما تعنيه هذه الكلمة في اللغة العربية، ثم اللغة الإنجليزية، وأخيرا اللغة الفرنسية، باعتبارها اللغات الأكثر استخداما و تداولاً في العالم.

1.1.6.1 الإرهاب لغة

أ . لفظ الإرهاب في اللغة العربية

المعنى اللغوي للإرهاب كما يقول اللغويون هو الآتي :
«الرَّهْبَةُ والرَّهَبُ : مخافةٌ مع تحرُّزٍ واضطرابٍ ، والإرهابُ : فزع الإبل» . فالإرهاب في اللغة العربية : رهب، رهبة ورهبا ، بالضم وبالفتح وبالتحريك، ورهبانا، بالضم ويحرك : خاف .

وأرهبه واسترهبه : أخافه. (1) والراهب : واحد رهبان في الديانة المسيحية . وهو اسم فاعل من رهب : إذا خاف، أي: الخوف من الله سبحانه وتعالى. وعليه ؛ فالإرهاب في اللغة هو الإفزع والإخافة ، يقال : أرهبه ، ورهبه أي أخافه (2) .

لقد أقر المجمع اللغوي كلمة الإرهاب ككلمة حديثة في اللغة العربية أساسها رهب بمعنى خاف. وإرهاب مصدر أرهب، ومعنى أرهب في اللغة العربية أخاف وأفزع(3)، كما يثير لفظ إرهاب منذ الوهلة الأولى معاني الخوف أو التخويف(4).

وقد أتت كلمة رهبة في اللغة العربية من رهبه رهبا ورهبة خافه، و أرهب فلانا فزعه و خوفه(5)، و الرهبة هي الخوف الشديد أو الخوف الكثيف، والإرهاب هو استخدام ذلك الخوف بغرض الوصول لأهداف معينة (وهذا هو جوهر الإرهاب) والأشخاص الذين يقومون بذلك يسمون إرهابيين(6).

وقد جاء في قاموس لسان العرب معنى كلمة الإرهاب من الفعل رهب، بمعنى خاف، وأرهب، بمعنى خوّف، والرهبة تعني الخوف والفزع(7).

-
- (1) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، ط5 ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، 1416 هـ / 1996م) ، ص118 .
- (2) أبو الفضل ابن منظور ، لسان العرب ، بيروت، دار بيروت للطباعة ، 1955 م، ج 1 ، ص 436 .
- (3) أحمد أبو الروس، الإرهاب والتطرف و العنف الدولي، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص 24.
- (4) عبد الناصر حريز، النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي، دراسة مقارنة، الموسوعة السياسية العالمية، ط1، دار الجيل، بيروت، (د ت)، ص17.
- (5) محمد فتحي عيد، مرجع سابق، ص21.
- (6) حسن رحمة أحمد، الإرهاب، الشرطي، مجلة شرطية ثقافية شهرية، العدد الثامن، نوفمبر، 2000، ص 52.
- (7) جمال الدين بن منظور، لسان العرب المحيط، (د.ط)، دار بيروت ، بيروت، 1968، ص336.

ويجمع أغلب الكتاب ومن بينهم " تركي ظاهر" على أن اللغة العربية القديمة لم تذكر كلمة الإرهاب و الإرهابي، إذ لم تكن معروفة في الأزمنة القديمة وبالتالي فهي حديثة الاستعمال (1).

لا تقترن الأفعال التي ترتكبها الجماعات الإرهابية بالاحترام بل تقترن بالرعب وليس الرهبة، لذا فإن الترجمة الصحيحة لهذه الكلمة حسب حسين المحمدي البوادي هي إرعاب وليس إرهاب، ومع ذلك فإن المتعارف عليه الآن هو أن يطلق على هذه الأعمال كلمة إرهاب وقد أقر المجمع اللغوي استخدام هذه الكلمة بهذا المعنى (2).

ب- لفظ الإرهاب في اللغة الإنجليزية

ترجع كلمة **terror** في اللغة الإنجليزية في أصولها إلى الفعل اللاتيني **ters** والتي تعني الترويع أو الرعب والهول، ومشتقاتها تدور معظمها حول هذه المعاني المحددة⁽³⁾، و **terrorism** بالإنكليزية تدل على استعمال أساليب إرهابية من قبل أشخاص عاديين و ضعفاء، أي ليسوا في مركز سلطة .

أما إذا استعملت هذه الأساليب من طرف أشخاص في السلطة أي أقوىاء كأداة للسيطرة، فهنا تعني كلمة **terror**⁽⁴⁾.

كما عرف " أوكسفورد " " Oxford " كلمة إرهاب **terrorism** " بأنها مجموع أعمال العنف الصادرة عن مجموعات سياسية لتحقيق أغراض وغايات سياسية، وكلمة إرهابي **terrorist** تشير إلى أي شخص يحاول أن يدعم آرائه بالإكراه أو التهديد والترويع⁽⁵⁾.

- (1) تركي ظاهر، **الإرهاب العالمي**، ط1، دار الحسام، بيروت 1994، ص 11.
- (2) حسين المحمدي بوادي، **العلم بين الإرهاب والديمقراطية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007م، ص 40 .
- (3) عبد الناصر حريز، مرجع سابق، ص 17
- (4) ثامر إبراهيم الجهماني، **مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، دراسة قانونية ناقدة**، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002، ص 17.

5) Joel Krieger, the oxford companion to politics of the world oxford, university press, New York, 1993, p902.

ج- لفظ الإرهاب في اللغة الفرنسية

بالانتقال إلى اللغة الفرنسية، نجد أن كلمة **terreur** أو **terrorisme** لها نفس المعاني السابقة التي وردت في اللغتين العربية والإنجليزية. إن الإرهاب بمعنى **terrorisme** ككلمة ظهرت بعد تطور الثورة الفرنسية وبالتحديد بدءاً من سنة 1794، وهي مشتقة من كلمة **terreur** وهذه الكلمة بدورها مشتقة من أصل لاتيني **ters** بمعنى جعله يرتعد ويرتجف⁽¹⁾. وتعتبر **terrorisme** كلمة مشكلة من الكلمة اللاتينية **terror** مضافاً إليها المقطع **isme** وأصله باللاتيني **Ismus** وهو من أصل يوناني قديم، ويستخدم مقطع **Isme** في اللغات الحديثة للتعبير عن مفهوم عقلائي أو نظام ذهني، ويعني على الخصوص مذهب أو نظام وهذا الاسم **Ismus** سابق في نشأته عن الصفة **Iste**.

وتعتبر كلمة **terrorisme** تجديد للكلمة اللاتينية السابقة الذكر (**terror**) بدليل عدم وجودها قبل الثورة الفرنسية، فهي إذن تعني نظاماً من الرعب **système de terreur**⁽²⁾، وفي موسوعة "لاروس" "Larousse" ورد أن كلمة إرهاب **terrorisme** تعني مجموع أعمال العنف (اعتداء، خطف الرهائن،.. إلخ) التي ترتكبها

المنظمات لخلق جو من اللأمن، والإرهابي **terroriste** هو ذلك الشخص الذي يمارس العنف⁽³⁾.

وقاموس " **Le robert quotidien** " يربط هذا الوصف بزعماء الثورة الفرنسية من اليعاقبة الذين أقاموا حكما مبنيا على الرعب والإرهاب في فرنسا (1793-1794م)، ويعرف الإرهاب بأنه الاستخدام المنظم لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي كالاستيلاء أو المحافظة أو ممارسة السلطة، وعلى وجه الخصوص فهو مجموعة من أعمال عنف واعتداءات فردية أو جماعية أو تدمير تنفذها منظمة سياسية للتأثير على السكان⁽⁴⁾.

(1) ثامر إبراهيم الجهماني، مرجع سابق، ص17.
(2) محمد مؤنس محب الدين، الإرهاب في القانون الجنائي، دراسة قانونية مقارنة على المستويين الوطني والدولي، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د ت)، ص 77.

) Larousse, Boards, **le petit larousse**,

31998,p 1003.

4) Josete Rey deboue, **le robert quotidien**, 1996, p1905.

وسنوضح ذلك عند استعراضنا للتعريف المقدم من طرف الأكاديمية الفرنسية عام 1694 تشرح فيه معنى كلمة رعب، وهذا ما سنقدمه في العنصر الموالي.

2.1.6.1 التعريف القاموسي والموسوعي للإرهاب

في المعاجم العربية نجد تعريفات عديدة للفظ الإرهاب و مشتقاته، ففي المعجم الوسيط نجد عدة تعريفات _____ات تصف كلمة الإرهابيين _____ن على أنهم أولئك الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أغراض سياسية، وجاء في المنجد أن الإرهابي هو من يلجأ إلى الإرهاب لإقامة سلطته، وقد كان القاسم المشترك بين قواميس اللغة - فيما يتعلق بمعظم مشتقات كلمة رعب - هو ذلك المعنى الآنف الذكر أي المتعلق بالخوف و التخويف⁽¹⁾.

أما منجد اللغة والإعلام فيصف الإرهابي بأنه من يلجأ إلى الإرهاب لإقامة سلطته، والحكم الإرهابي هو نوع من الحكم يقوم على الإرهاب والعنف تعمد إليه حكومات أو جماعات ثورية⁽²⁾.

في حين ترى "موسوعة السياسة" التي تضمنت شرحاً مفصلاً مدعوماً بأمثلة عن الإرهاب، حيث عرفت على أنه استخدام العنف غير القانوني (أو التهديد به) بأشكاله المختلفة بغية تحقيق هدف

سياسي معين، أو هو استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشية الجهة الإرهابية. كما تشير الموسوعة إلى أن الإرهاب ليس وسيلة متفقا على استخدامها، ولا تقره معظم الحركات السياسية، بحيث تنظر إليه على أنه كفاح شعبي ووسيلة مشروعة وسليمة لمقاومة العدوان وتحقيق مبدأ تقرير المصير الذي أقره القانون الدولي ونص عليه ميثاق الأمم المتحدة⁽³⁾.

أما قاموس اللغة الإنجليزية الصادر عن مطابع أوكسفورد فإنه يعرف الإرهاب "بأنه استخدام الرعب خصوصا لتحقيق أغراض سياسية".

(1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 41.

(2) المنجد في اللغة والإعلام، ط20، دار المشرق، بيروت، 1969، ص 282.

(3) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ط3، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص ص 153-154.

وفي القاموس نفسه تعني كلمة **terrorism**، سياسة أو أسلوب يعد الإرهاب وإفزاز المناوئين أو المعارضين لحكومة ما، بينما كلمة إرهابي **terrorist** فتستخدم للإشارة إلى الأسلوب الذي مارسه اليعاقبة وعملاؤهم إبان الثورة الفرنسية، كما أن هذه الكلمة

تشير بوجه عام إلى أي شخص يحاول أن يدعم آراءه بالإكراه أو التهديد و الترويع⁽¹⁾ .

وفيما يتعلق بقاموس الأكاديمية الفرنسية لعام 1694، فقد عرفت كلمة **terreur** كما يلي: " رعب، خوف شديد، اضطراب عنيف"⁽²⁾، ونجد شرحا لمعنى كلمة رعب في نفس القاموس و يتضمن عنصرين:

- **عنصر نفسي**: ويعني الخوف أو الذعر **epouvante** والفرع الشديد **Grande crainte** وكذلك الاضطراب العنيف للنفس **Agitation violente de l'âme** الناجم عن انعكاس ما أو تصور ذهني معين لشر مائل أو خطرات.

- **عنصر مادي**: يصف طريقة أو أسلوب يتعامل مع المظاهر الخارجية للجسم، ويترتب هذا العنصر المادي الجسدي **corporel** على العنصر النفسي **terreur** وهو الرعب، وقد أثرت الثورة الفرنسية الكبرى هذه الكلمة بمفاهيم ومعاني عميقة ودقيقة وصلت في نهاية تطورها إلى كلمة إرهاب **terrorisme**.

وبعد الخامس من سبتمبر عام 1793 قرر ممثلو ثمانية وأربعين دائرة الذين ضمهم دير الرهبان اليعاقبة بأنه حان الوقت لإرهاب المتأمرين، ومنذ تلك اللحظة وضع الرعب « **la terreur** » في جدول الأعمال - وهنا تعني كلمة الرعب معنى جديدا يتميز بأنه النظام الرسمي

والمنهج الخاص للحكومة **Un système de gouvernement**،
وبهذه المهمة خلق الإرهاب كنظام للرعب بواسطة التخويف والذعر.
هذا التحول من كلمة رعب **terreur** إلى كلمة إرهاب
terrorisme كأسلوب أو نظام للحكومة نشأ عن طبيعة الحوادث
التاريخية التي ساهمت بطريق

(1) عبد الناصر حريز، مرجع سابق، ص 20 .

(2) ثامر إبراهيم الجهماني، مرجع سابق، ص 17.

مباشر في خلق هذا النظام، ويتضح لنا مما سبق أن جوهر الإرهاب
إنما يتمثل فيحالة الرعب التي من خلالها يتمكن الفاعل من فرض
سيطرته من أجل تحقيق هدف معين، وليست الوسائل المستخدمة
والقادرة على إحداث هذه الحالة من الرعب إلا عناصر مكونة
للإرهاب⁽¹⁾.

ومما تقدم يتضح أن مصطلح الإرهاب **terrorisme** على هذا
النحو، إنما ينصرف للدلالة على المذهب الذي يتخذ من الرعب أساسا
لنشاطه، وهو ما يمكن تسميته بـ "مذهب الرعب"^{(2)*}.

في موسوعة " " لاروس" نجد أن كلمة إرهاب **terrorisme** تشير إلى مجموع أعمال العنف التي ترتكبها المجموعات الثورية، والإرهابي **terroriste** هو ذلك الشخص الذي يمارس العنف، وقد ارتبط وصف إرهابي بزعماء الثورة الفرنسية من اليعاقبة الذين أقاموا حكما مبنيا على الرعب والإرهاب في فرنسا 1793 .

أما في قاموس السياسة، فنجد أن كلمة إرهابي **terroriste** تعني الشخص الذي يلجأ إلى العنف والرعب ليحقق أهدافه السياسية التي كثيرا ما تتضمن الإطاحة بالنظام القائم . في حين نجد كلمة إرهاب في قاموس العلوم الاجتماعية يشير إلى نوع خاص من الاستبداد غير المقيد بقانون أو قاعدة ولا يعير اهتماما لمسألة أمن ضحاياه وهو يوجه ضرباته - التي لا تأخذ نمطا محددًا - إلى أهداف مقصودة بهدف خلق جو من الرعب والخوف وشل فاعلية ومقاومة الضحايا " (3).

(1) محمد مؤنس محب الدين، مرجع سابق، ص ص 77-81.
(2) مصطفى مصباح دبارة، الإرهاب مفهومه وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي، ط1، جامعة قار يونس، بنغازي، 1990، ص 42.

* لعل المثل الصارخ للإرهاب كمذهب أيديولوجي، هو ما يسمى بالإرهاب الفوضوي Le terrorisme ouarchist، وهو المذهب الذي يعتمد العنف، العنف وحده، كأداة لتجسيد أفكار الفوضوية وهذا واضح من كلمات "باكونين" الفوضوي الروسي، أكبر أقطاب المذهب، حيث يقول: "نحن نرفض كل تشريع، وكل سلطة تحكم تمييزي، مهما كانت شريعته، بل حتى وإن كان ناشئا عن الاقتراع العام، لأننا نؤمن بأن كل ذلك لا يمكنه إلا أن يكون في صالح أقلية مسيطرة، ولذلك فإن خلق قسوة تدميرية، ذلك هو تنظيمنا، وتلك هي رسالتنا".

(3) عبد الناصر حريز، مرجع سابق، ص 19.

مما سبق يمكننا القول بأن هناك ربطا واضحا - في معظم التعريفات الواردة آنفا - بين الإرهاب - كشكل من أشكال العنف - والسياسة.

3.1.6.1 الإرهاب شرعا

في القرآن الكريم، وهو الكتاب المقدس لدى جميع المسلمين بغض النظر عن الطائفة أو مدرسة التفكير التي ينتمون إليها، جاء ذكر مصطلح **الرهبية** ومشتقاته ثمانين مرات، وقد استعملت الكلمة مرة واحدة فحسب بمعنى **إخافة** عدو الله وعدو المؤمنين خلال الجهاد، قال تعالى: ﴿ وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾⁽¹⁾، كما تعنى هذه الكلمة في نفس الآية الردع المعروف في موازين القوى العسكرية في أيامنا هذه، حيث تتضمن الآية الكريمة بث **الخوف والرعب** في قلوب الأعداء.

بالإضافة إلى ما سبق فقد وردت كلمة **الرهبية** في القرآن الكريم بمعنى **الخشية** أيضا **وتقوى** الله سبحانه وتعالى: ﴿ يَا بَنِي

إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف
بعهدكم وإياي فارهبون ﴿ وقوله تعالى : ﴿ وقال الله لا تتخذوا إلهين
إثنين إنما هو إله واحد فإياي فارهبون ﴿، ووردت كذلك لتعني **الخوف**
و**الرعب** مثل قوله تعالى : ﴿ واضمم إليك جناحك من الرهب ﴿، أي
الرعب(2).

كذلك لا يمكن العثور في السنة النبوية الشريفة على أي دليل
على التسامح إزاء الإرهاب مهما كان شكله أو مظهره، وسواء كان
ذلك في زمن السلم أو في زمن الحرب فتوجيهات **محمد صلى الله**
عليه وسلم إلى قادته، وأوامر **أبي بكر أول الخلفاء الراشدين** تشكل
عرضاً وافياً للنزاعات الإنسانية لدى المحاربين الأوائل في الإسلام.

(1) محمد عزيز شكري، **الإرهاب الدولي، دراسة قانونية نافذة**، ط2، دار العلم للملايين، بيروت،
1992، ص 23.

(2) حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سابق، ص 41.

كما لا يمكن أن يقال بأن النزعة الإرهابية التي وصف بها "**الحشاشون**"، وهم فرع من الطائفة الإسماعيلية التي ظهرت

فيما بعد في القرن الحادي عشر للميلاد، تجد أساسا روحيا أو أخلاقيا لأفعالهم في الإسلام⁽¹⁾.

وقد وضعت الشريعة الإسلامية منذ حوالي أربعة عشر قرنا أول تشريع قانوني متكامل، يصور الجرائم الإرهابية، حيث أشار إلى صورتين من صور الخروج على السلطة السياسية والنظام الاجتماعي في السلطة، هما جرميتي البغي والحرابة*.

لقد ورد النص على جريمة الحرابة في القرآن الكريم في الآيتين 33، 34 من سورة المائدة حيث يقول تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَنْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأَ عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾⁽²⁾.

وهذا يعني أن الذين يرتكبون جريمة الحرابة جزاؤهم أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلف، أي أيديهم اليمنى وأرجلهم اليسرى، أو ينفوا من الأرض وذلك على الترتيب فالقتل، لمن قتل، والصلب لمن قتل وأخذ المال، والقتل لمن أخذ المال ولم يقتل، والنفي لمن أخاف فقط⁽³⁾.

لقد ارتكب الإرهابيون في عصرنا الحالي ما يطلق عليه في
الشريعة الإسلامية " قطع الطريق "، وقطاع الطريق هم الذين انقضوا
على النظام يفسدون،
ويفرقون ويقتلون، ويزعجون أمن الناس، ويسمون المحاربون،
ويسمى عملهم حراية، لأنهم يحاربون النظام
ويخرجون عليه من دون أي
مسوغ يسوغ خروجهم

(1) محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص 23.

* تمثل الأولى الثورة المسلحة، أو العصيان والتمرد والخروج على السلطة السياسية في الدولة، أما
الثانية وهي الحراية، وهي من جرائم الحدود، وتتدخل في نطاق الجرائم الجنائية كقطع الطريق، وقتل
الناس، وجرائم السطو، والسرقات بإكراه، وإرهاب الناس، وإشاعة الرعب والفوضى، والخروج على
النظام، وهي من الكبائر المنهى عن اقترافها بالكتاب والسنة والإجماع.

(2) محمد مؤنس محب الدين، مرجع سابق، ص 149.

(3) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 64.

إلا الفساد في الأرض، قال عليه الصلاة والسلام فيما رواه ابن عمر
"من حمل علينا السلاح فليس منا " وروى أبو هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال: " من خرج على الطاعة وفارق الجماعة
ومات فميتته جاهلية " (1).

وتأسيسها على ما سبق، فإننا نرى أن الإسلام ما هو إلا دين
رحمة لا رهبة ودين أخوة وتسامح، سواء بين المسلمين أنفسهم أو
مع بقية شعوب العالم الأخرى حيث لم يرد في القرآن الكريم أية
دعوة إلى الإرهاب، بل وكما سبق وأن أوردنا فإنه نهى عن كل تلك
الأفعال التي لها علاقة بالإرهاب، فالدين الإسلامي إذن بريء مما
يلصق به من تهمة، إن الإسلام دعا إلى اجتناب الإكراه، حيث ترك
للناس أن يهتدوا بإرادتهم الحرة دون إكراه أو قهر، قال تعالى: ﴿ لا
إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ﴾ (2). ﴿ أفأنت تكره الناس
حتى يكونوا مؤمنين ﴾ (3).

إن الإسلام مهاجم اليوم من جهتين، الأولى تلك التي يفتحها
عليه المتطرفون الذين يقدمون فتاوى لا علاقة لها بالقرآن الكريم، أو
السنة النبوية الشريفة، وبالتالي يتسترون بالدين من أجل تنفيذ مآربهم .
أما الثانية فهي تلك التي يفتحها عليه الغرب محاولا إلصاق تهمة
الإرهاب به، واعتباره دينا يدعو إلى الجهاد الذي يعتبرونه إرهابا.

4.1.6.1 التعريف العلمي الأكاديمي للإرهاب

لما كان الاختلاف كبيرا بين أيديولوجيات العالم في تعريفها
لمصطلح الإرهاب، ارتأينا أن نستعرض أهم التعريفات التي قدمها العالم
الغربي لهذا

المصطلح، ثم نقدم مصطلح الإرهاب من وجهة نظر العالم الثالث
التي ضمناها

الطرح الجزائري للإرهاب وهذا لاعتبارين، أو لهما أن الجزائر دولة من العالم الثالث، وثانيهما أن البحث المقدم من طرفنا يتعلق بدراسة هذه الظاهرة في الجزائر.

-
-
-
-
- (1) محمد موسى عثمان، الإرهاب أبعاده وعلاجه، ط1، مصر، 1996، ص ص 18-19.
 - (2) القرآن الكريم، سورة البقرة: آية 256.
 - (3) القرآن الكريم، سورة يونس: آية 99.

أ- تعريف العالم الغربي

بما أن الإرهاب عانى من غموض في التعريف بخصوص الباعث، والمجال، والهدف، والفاعل، فقد أصبح مقترنا بالأفراد إلى حد كبير، حيث نجد اتفاقية عصبة الأمم لعام 1937* بشأن منع الإرهاب والعقاب عليه، قصرت نصوصها على الأفعال المرتكبة من قبل "فرد" وموجهة نحو " دولة " .

وينبه دوغارد " Dugard " أنه من غير المفاجئ أن الاتفاقية التي تمت صياغتها تحت رعاية عصبة الأمم، كانت معنية أكثر من اللازم بكبح تلك الأعمال التي أدت إلى وضعها وكانت تهدف بصورة

رئيسية إلى حماية رؤساء الدول والشخصيات البارزة العامة الأخرى، وقد تم عقد هذه الاتفاقية مع اتفاقية أخرى تتعلق بإنشاء " المحكمة الجنائية الدولية". وقد

صادقت دولة واحدة فقط هي

الهند على الاتفاقية المتعلقة بالإرهاب، أما الأخرى فلم تصادق عليها أية دولة، ونتيجة لذلك أيا من الاتفاقيتين لم تدخل حيز التنفيذ، مما يشير إلى أن الاهتمام بمكافحة الإرهاب كان مجرد فورة ما لبثت أن خمدت⁽¹⁾.

حيث نجد أن بعض المؤسسات الخاصة التي تهتم بجمع الإحصاءات حول العمليات الإرهابية مثل مؤسسة راند في سانتامونيكا في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الجامعات ومراكز الأبحاث والجهات الحكومية مثل مكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية، تتفق جميعا على إدراج العمليات الإرهابية التي تعتبرها من وجهة نظرها إرهابا في تلك الإحصاءات وتطرح جانبا العمليات التي لا تعتبرها كذلك، ومن ثم تتدخل في عملية الإحصاء وجهة النظر السياسية⁽²⁾.

* لقد كانت هذه الاتفاقية بمثابة رد فعل مباشر على اغتيال عدد من الشخصيات ذات المستوى الرفيع، ووضع مشروعها تلبية لحاجات معينة من قبل الدول، ولكن المناقشات حولها قد أوقفت نتيجة لتساؤل المصلحة، وعلى وجه الخصوص كانت اتفاقية عام 1937 بمثابة رد فعل على اغتيال "الاسكندر الأول" ملك يوغسلافيا، و " لويس بارثون" رئيس مجلس الدولة الفرنسي في " مرسيليا" على أيدي أشخاص يمكن للمرء أن يصفهم اليوم إما بانهم مناضلون يوغسلافيون من أجل الحرية أو اراهبيون، ويتوقف ذلك على العقيدة السياسية للمرء .

(1) محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص 46 .

(2) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 38 .

وفي المملكة المتحدة عام 1974 ينظر إلى الإرهاب باعتباره " استعمال العنف لأغراض سياسية ويشمل أي استعمال للعنف بغرض وضع الجمهور أو أية شريحة منه بحالة خوف"⁽¹⁾ . كما عرف الفقيه الإسباني " سالدانا " ضمن أعمال مؤتمر "كوبنهاجن" لتوحيد القانون الجنائي 1935 - الإرهاب بمعناه الواسع بأنه "كل جنائية أو جنحة سياسية أو اجتماعية يترتب على تنفيذها أو حتى مجرد الإعلان عنها إشاعة الفرع العام لما لها من طبيعة منشئة لخطر عام، وبمعناه الضيق عنده هو العمل الإرهابي المكون من أعمال إجرامية مرتكبة فقط وبصفة أساسية لنشر الخوف والرعب كعنصر شخصي عن طريق استخدام وسائل قابلة لخلق حالة من الخطر العام - كعنصر موضوعي .

ويرى الدكتور نبيل أحمد حلمي " أن الإرهاب جريمة إنسانية دولية مخالفة لقواعد وتقاليد النظام العام الدولي ولقواعد الإنسانية، وهي الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد بواسطة فرد أو

جماعة أو دولة، ينتج عنه رعب يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يهدد حريات أساسية، ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها تجاه موضوع ما⁽²⁾.

ويعرفه **Webster** بأنه " نظام حكومي يقوم على الإرعاب والتخويف"، وفي تعريف آخر " هو الاستخدام المنظم للعنف من جماعة أو طائفة من الناس أو من فرد للاحتفاظ بالسلطة والتأثير"⁽³⁾.

وتلخص الأستاذة " **جوليت لودج J.lodge** « في كتابها " **التهديد بالإرهاب the threat of terrorism** " رأي الأستاذة الذين شاركوا معها في تأليف هذا الكتاب فتقول بأنهم اتفقوا على أن الإرهاب هو " وسائل غير شرعية تعتمد استعمال العنف بدون تمييز من أجل القيام بمحاولات التغيير السياسي ".⁽⁴⁾

(1) أمل يازجي، محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، ط1، دار الفكر، دمشق، 2002، ص ص128-129.

(2) نبيل أحمد حلمي، الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، (د ت)، ص21.

- (3) محمد محي الدين عوض، تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، الندوة العلمية الخمسون، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 55-56.
- (4) عبد الله سليمان سليمان، المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د ت)، ص 220 .

ويذكر " **نيتانياهو Netanyahu** " الإسرائيلي أن الإرهاب هو " الإقدام عمدا وبصورة منتظمة على ارتكاب جرائم قتل الأبرياء وتشويههم وتعريضهم للخطر وذلك لبت خوف من أجل غايات سياسية . " كما يقصد كاتب يهودي آخر هو " **أي ميراري** " العرب من خلال تعريفه للإرهاب على " أنه الاستعمال المنتظم للعنف من قبل أفراد أو جماعات أدنى من الدولة خدمة لأغراض سياسية أو اجتماعية أو دينية والذي يتجاوز وقعه النفسي المقصود النتائج المادية إلى حد بعيد " (1).

ومن خلال التعريف المقدم من طرف " **نيتانياهو** "، فإن هذا الأخير يجعل الأفراد وحدهم مرتكبي الأعمال الإرهابية، وبالتالي ينفي تهمة الإرهاب عن دولة إسرائيل المزعومة.

في الأخير، يمكننا القول أن الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة العالم الغربي، بل العالم ككل، أصبحت معنية بالحفاظ على شكل من الهيمنة تحت قناع "الإرهاب"، وهو شعار راح يحل محل كلمات شائعة معهودة مثل "الشيوعية"

والإساءة لحقوق الإنسان "الخ، حيث أنه وتحت ذريعة " مكافحة الإرهاب " خاضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ما أطلق عليه

السياسة الأمريكية "حملة مضادة للإرهاب" وكانت البداية من أفغانستان ثم تلتها العراق ولا ندري من سيليها في القائمة. غير أن الحقيقة العارية تبقى على كل حال هي أن مكافحة الإرهاب "كانت تغطية للتدخل الأمريكي المستمر في الشؤون الداخلية للدول، ولغرض وحيد هو المحافظة على المصالح الأمريكية، كل ما سبق كان نتيجة واضحة لأحداث 11 سبتمبر 2001، حيث تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مفهوما خاصا للإرهاب تمثل في: " كل من ليس مع أمريكا فهو يرمى بالإرهاب"، وليس بعد هذا تعقيب. أما بالنسبة للصهاينة فإن مسألة الإرهاب تمثل تغطية تمويهية ممتازة لإرهابهم العابر لحدود الدول (حيث تعدت على معظم الدول العربية المجاورة وغير

(1) محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص 107

المجاورة تونس مثلا) تحت اسم مكافحة الإرهاب، كما أنها حجة و ذريعة جيدة لارتكاب المجازر ضد السكان المدنيين العرب على أساس أنها تدافع عن " أمنها القومي المزعوم " ضد مقاومة مشروعة في فلسطين أو في باقي الأراضي العربية المحتلة.

ب- تعريف العالم الثالث

عرفت المادة 86 عقوبات المضافة بالقانون رقم 97 لسنة 1992 من التشريع المصري، الإرهاب بأنه " كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع، يلجأ إليه الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي، فردي أو جماعي، بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلقاء الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو بالمباني أو بالأماكن العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليه، أو منع وعرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالهم، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح⁽¹⁾.

أما قانون العقوبات السوري، فيمثل تشريعاً أكثر قدماً تم سنه بروية وتفكير، أي أنه لم يأت كرد فعل. فطبقاً للمادة 304 من قانون العقوبات السوري^{*}، الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 148 بتاريخ 22 - جوان عام 1949 " يقصد بالأعمال الإرهابية جميع الأفعال التي ترمي إلى إيجاد حالة ذعر، وترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة والأسلحة الحربية والمواد الملتهبة والمنتجات السامة أو المحرقة

(1) أحمد أبو الروس، مرجع سابق، ص25.

* كما يحوي قانون العقوبات السوري على تدرج في العقوبة التي تفرض على الفاعلين، والمحرضين، والمتآمرين، والشركاء في جريمة الإرهاب، حيث أنه وبمقتضى أحكام المادة 2305 من القانون ذاته، فإن المؤامرة التي يقصد منها ارتكاب عمل أو أعمال إرهاب معاقب عليها جنائياً تكون على النحو التالي: المؤامرة التي يقصد منها ارتكاب عمل أو أعمال إرهاب يعاقب عليها بالأشغال الشاقة من عشر سنوات إلى عشرين سنة - كل عمل إرهابي يستوجب الأشغال الشاقة من خمس عشرة سنة إلى عشرين سنة - يستوجب عقوبة الإعدام إذا نتج عنه التخريب ولو جزئياً في بناية عامة أو مؤسسة صناعية أو سفينة أو منشآت أخرى أو التعطيل في سبل المخابرات و المواصلات والنقل، أو إذا أفضى الفعل إلى موت إنسان.

والعوامل الوبائية أو الجرثومية التي من شأنها أن تحدث خطراً عاماً".
وتعتبر جريمة الإرهاب بموجب قانون العقوبات السوري،
جناية خطيرة تقضي إلى عقوبة الإعدام إذا توفرت شروط معينة، بما
في ذلك دون حصر موت الضحية. وهذه هي أقصى عقوبة يوصي بها
جميع المدافعين عن مكافحة الإرهاب تقريبا (1).

كما يقدم " بسيوني" تعريفاً حديثاً، وهذا التعريف وضع في الأصل
من قبله، لكنه قبل فيما بعد في اجتماعات الخبراء الإقليميين في "
فيينا" التي نظمتها الأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة بين 14-18
مارس من عام 1988، حيث يعرف الإرهاب على أنه "
إستراتيجية عنف محرم دولياً،

بواعث

تحفزه

عقائدية

(إيديولوجية)، وتتوخى أحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول إلى السلطة أو للقيام بدعاية لمطلب بغض النظر عما إذا كان مقترفو العنف يعملون من أجل أنفسهم ونيابة عنها أو نيابة عن دولة من الدول⁽²⁾.

يعتبر تعريف "بسيوني" أكثر شمولاً من التعريفات السابقة، حيث لم يقتصر تعريفه للإرهاب على الأفراد فحسب، بل شمل أيضاً الدول.

ويقترح "أدونيس العكرة" التعريف التالي للإرهاب "الإرهاب السياسي منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة أو من أجل تغييرها أو تدميرها⁽³⁾.

أما الطرح الجزائري، فيوضح مسألة الإرهاب في عبارات واضحة الصياغة، وهذا ما سنورده فيما يلي:

" بما أن الإرهاب شكل متطرف من أشكال العنف، فإن أسبابه هي تلك التي تستفز استعمال العنف، والعنف يصير إرهاباً عندما تتفاقم الأوضاع المؤدية إلى العنف"⁽⁴⁾.

-
-
-
- (1) أمل يازجي، محمد عزيز شكري، مرجع سابق ص 97.
 - (2) محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص 48.
 - (3) أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي، بحث في اصول الظاهرة وآثارها الإنسانية، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1983، ص 86.
 - (4) محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص 171.

وإذا كان البعض يعرفه على أنه كل عمل عدائي منظم يتم استعماله أو يهدف باستعماله ضد الأفراد والجماعات أو الممتلكات الخاصة لتحقيق أهداف غير مشروعة بما يثير الرعب والفرع بين أفرادها ويؤثر على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها⁽¹⁾ . فإن تعريفنا الإجرائي للإرهاب يكون على النحو التالي .

5.1.6.1 التعريف الإجرائي للإرهاب

هو فعل عنيف يهدف مرتكبه إلى إشاعة الذعر والرعب والترويع في المجتمع، باتباع أساليب خطيرة كالقتل والحرق والنهب والتدمير . يكون موجها نحو المدنيين والمؤسسات والحكومات على حد سواء، ليخلق حالة من عدم الاستقرار تنعكس سلبا على البناء الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع .

(1) خالد مصطفى فهمي، تعويض المضرورين من الأعمال الإرهابية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007م، ص ص 23 ، 24 .

تمهيد

سنقدم في هذا الفصل رؤية سوسيولوجية لظاهرة الإرهاب اعتمادا على المنظور السوسيولوجي الذي أسسه عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك الذي تحدث عما أسماه بـ : " علم اجتماع الخطر ". حيث سنركز في هذا القسم من الدراسة على كيفية تشكيل الإرهاب خطرا على البناء الاجتماعي من خلال الآثار التي يخلفها في المجتمع وتلك الآثار هي بدورها تصبح خطرا على البناء الاجتماعي مستقبلا .

إذا كان الفقر والحرمان الاقتصادي والأمية وغياب الوعي السياسي مثلا هي من بين العوامل المساهمة في خلق الإرهاب، فإن انتشار هذه الظاهرة في أي مجتمع سيفاقم تلك المشكلات التي ساهمت في خلق الإرهاب، وهذا على عكس الأهداف التي يضعها الإرهابيون والتي من بينها محاولة تغيير الأوضاع السيئة التي كانوا يعانون منها والتي كانت من بين الأسباب التي دفعتهم للانضمام للجماعات الإرهابية، فهم بذلك يدخلون المجتمع في معاناة أخرى ستقود إلى خلق أفراد ناقلين على أوضاعهم وسيأخذون من الإرهاب وسيلة لتغييرها وهكذا يتجدد الإرهاب وهذا ما سنحاول تناوله بالدراسة في هذا الفصل .

2- رؤية سوسيولوجية للخطر الإرهابي على المجتمع

2-1 الإطار النظري للدراسة

سنحاول من خلال هذا العنصر تقديم رؤية أورليش بيك مؤسس علم اجتماع الخطر وأتباعه لظاهرة الإرهاب في المجتمع .

2-1-1 الخطر، السمة الرئيسية للمجتمع الإنساني المعاصر أو "مجتمع الخطر" حسب أورليش بيك وأتباعه

في وقت سابق أطلق الفيلسوف الألماني المعروف "فردريك نيتشة" عبارته الشهيرة "عش في خطر!"، في معرض استقزاز البشر لكي يخرجوا عن قاموس حياتهم البيروقراطية المملة، ويتغلبوا على العادات والممارسات التقليدية، سعياً وراء إطلاق طاقات الإبداع الكامنة في كل واحد منهم. ولم يدرك نيتشة أن عبارته هذه قد أصبحت عنواناً مثيراً للمجتمع الإنساني كله في الوقت الحاضر، الذي يطلق عليه الآن "مجتمع الخطر"⁽¹⁾

"مجتمع الخطر" في اللغة العربية هو مصطلح مركب من كلمتين: مجتمع وخطر، والخطر يحتمل في اللغة معنيين، الأول: معنى ارتفاع القدر فيقال خطر بمعنى صار عالي المقام، والمعنى الآخر لكلمة خطر فهو: "الإشراف على هلكة".

كما يعرفه لاروس الصغير: "هو إمكانية أو احتمال فعل حادث فيه أذى أو ضرر"، وحسب المعنى المقصود لدينا في هذه الدراسة وهو المعنى الثاني أي الإشراف على هلكة أو احتمال فعل حادث فيه أذى أو ضرر، فيصبح لدينا مفهوم لمجتمع الخطر هو المجتمع الذي يشرف على الهلاك، وهذا بالذات ما يتوافق مع الوصف الذي قدمه "أورليش بيك" "ULRICH BECK" بأن وصفه من خلال الموقف الذي يمكن أن ينتج أقل قرار فيه أخطر كارثة". وكما عرفه Rober Castel في كتابه "اللاأمن الاجتماعي": "مجتمع الخطر هو مجتمع الكارثة أين تكون فيه الحالة الاستثنائية تهدد بأن تصبح حالة عادية". فكلما تهدد وكلمة

(1) السيد ياسين ، مجتمع الخطر ودورة الخوف ، <http://www.mokarabat.com/m735.htm>

الكارثة كلها توحى بالخوف والهلاك وباختصار فالمصطلح في مجمله يشير إلى مجتمع اللأمن⁽¹⁾.

و"مجتمع الخطر" مفهوم صاغه أساساً عالم الاجتماع الألماني "أورليش بيك" في كتاب له نشر بالألمانية وترجم إلى الفرنسية منذ سنوات. وهو يتحدث عن الخطر باعتباره السمة الرئيسية للمجتمع الإنساني المعاصر، بعد اختفاء الأمن النسبي. ومصادر الخطر متعددة في الواقع، ولعل أبرزها على الإطلاق التلوث الذري. ويمكن أن يكون نموذجاً بارزاً له انفجار مفاعل "تشيرنوبل" في أوكرانيا في الاتحاد السوفيتي سابقاً عام 1986 م مثلاً صارخاً على ذلك، والذي أثار الرعب في العالم كله، بحكم انتشار مفاعلات ذرية شبيهة في عديد من البلاد.⁽²⁾ إن جميع من كانوا يقطنون قرب موقع "تشيرنوبل"، بصرف النظر عن العمر أو الطبقة أو الجنس أو المكانة الاجتماعية، قد تعرضوا لمستويات خطيرة من الإشعاع، كما أن آثار الحادث امتدت في الوقت نفسه إلى ما هو أبعد من منطقة "تشيرنوبل" نفسها، وانتشرت درجات من الإشعاع في أوروبا بعد زمن طويل من وقوع الانفجار، إن كثيراً من الأخطاء المصنعة، ولاسيما في ميادين الصحة والبيئة، تتجاوز حدود البلدان وتتعدى النطاق القومي.⁽³⁾

أورد "كاستيل" فكرة هامة حول موضوع مجتمع الخطر وهي الفكرة المتعلقة بكون مجتمع الخطر هو مجتمع الكارثة أين تكون فيه الحالة الاستثنائية تهدد بأن تصبح حالة عادية. إن كلام "كاستيل" على قدر عالي من الصحة،

(1) شفيقة سرار، مجتمع المخاطرة والأمن الاجتماعي في الوطن العربي، ملتقى دولي حول مجتمع المخاطرة، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية، جامعة جيجل، 04 - 05 - ماي 2009 م، ص 54.

(2) السيد ياسين، مجتمع الخطر ودورة الخوف، <http://www.mokarabat.com/m735.htm>

(3) أونطوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005م، ص 143.

كون المجتمعات المعاصرة أصبحت تتكيف مع الخطر الناجم عن الكوارث التي تصيبها من مختلف الجهات .

إن مثل هذه الوضعية الراهنة هي في حد ذاتها خطر، لأن التعامل مع هذه المخاطر – والتي من المفروض تمثل حالة استثنائية كما سماها " كاستيل " – وكأنها حالة عادية كما يحدث اليوم فيما يتعلق بالتعامل مع ظاهرة الإرهاب في حد ذاتها وتلك السيناريوهات التي يطلعنا عليها الإرهابيون بشكل دائم وبتطور مستمر وما تخلفه هذه الظاهرة من ضحايا، يشكل خطرا على الوجود الإنساني لأن التأقلم مع مثل هذه الظواهر وعدم الاستنفار لمواجهةها واعتبارها عادية هو الذي ينتج أكبر خطر على البشرية .

ويعتقد عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك، الذي كتب كثيرا عن المخاطر، أن هذه الأخطار جميعها قد أسهمت في إقامة ما يسميه " مجتمع الخطر العالمي " . إن التغيير التقني في تقدمه المتسارع يجلب معه أنواعا جديدة من المخاطر التي ينبغي على الإنسان أن يواجهها أو يتكيف معها . ويرى بيك أن مجتمع المخاطر لا يقتصر على الجانبين البيئي والصحي فحسب بل يشمل كذلك على سلسلة من التغيرات المترابطة المتداخلة في حياتنا الاجتماعية المعاصرة، ومن جملة هذه التغيرات: التقلب في أنماط العمالة والاستخدام، تزايد الإحساس بانعدام الأمن الوظيفي، وانحصار أثر العادات والتقاليد على الهوية الشخصية، وتآكل أنماط العائلة التقليدية وشيوع التحرر والديمقراطية في العلاقات الشخصية. ولأن مستقبل الأفراد الشخصي لم يعد مستقرا وثابتا نسبيا كما كان في المجتمعات التقليدية، فإن القرارات مهما كان نوعها واتجاهها أصبحت الآن تحوي على واحد أو أكثر من عناصر المخاطرة بالنسبة إلى الأفراد. إن الإقدام على الزواج مثلا قد أصبح خطوة تشوبها المخاطر نسبيا قياسا على الزواج الذي كان يعتبر في الماضي مؤسسة مستقرة ودائمة طوال العمر.⁽¹⁾

(1) أونطوني غدنز ، مرجع سابق ، ص 143 .

حسب " علي حرب " فإن العالم لن يصير واحداً على الصعيد الثقافي، ولا حتى على الصعيد السياسي. فالعولمة التي يخشى منها الحماة والدعاة تخلق، برأي أحد علماء السياسة " بيار روزنفالون "، وبعكس ما يرى " بودريار "، مجالاً لتشكيل هيئات وقوى ومستويات وآليات تنتج التعدد والتكاثر والتنوع في ما يتعلق بأشكال التمثيل وحرريات التعبير وأدوار الفاعلين والناشطين الاجتماعيين والسياسيين. والشاهد على ذلك أن العولمة المضادة التي تخلقها عولمة أصحاب الأموال والشركات، ليست واحدة اليوم، وإنما هي متعددة المنطلقات، بعكس المعارضة التي كانت سائدة في المجتمع الصناعي، وفي أيام الثنائية القطبية وزمن حركات التحرر لدول العالم الثالث، حيث هيمنت أحادية المرجع والنموذج والحزب والشعار والصوت لنموذج نضالي يستنسخ نفسه ويجري تكراره وتعميمه من بلد إلى بلد ومن حزب إلى سواه ومن منظمة إلى أخرى، المعارضة اليوم هي كتلة تاريخية بقدر ما هي كثرة متكاثرة، إنها واحدة ولكنها مركبة ومتعددة، بل وهجينة، من حيث هوياتها ومرجعياتها واتجاهاتها.

يعتقد " أولريش بيك " أن العولمة هي التي تخلق الأخطار التي يعرفها العالم كالإرهاب الذي ينتشر في العالم ويترك آثارا عديدة ومختلفة تمس جميع جوانب حياة الأفراد في مجتمعاتهم بشكل يجعل الملاحظ للأحداث الراهنة والمتتبع للأوضاع التي يشهدها العالم بصورة متواترة يحاول فهم هذا الواقع الذي لم يسبق أن عرفه الإنسان في الماضي .

تؤدي العولمة إلى نتائج بعيدة المدى وتترك آثارها على جوانب الحياة الاجتماعية جميعها تقريبا، غير أنها، باعتبارها عملية مفتوحة متناقضة العناصر، تسفر عن مخرجات يصعب التكهّن بها أو السيطرة عليها وبوسعنا دراسة هذه الظاهرة من زاوية ما تتطوي عليه من مخاطر على اعتبار أن الإطار النظري الذي تدرج تحته دراستنا هذه يتمثل في علم اجتماع الخطر.

في ضوء هذا التغير في المشهد العالمي الذي يتحول بصورة جذرية وهائلة، لا تعتبر العولمة مجرد امبريالية معاصرة أو ليبرالية جديدة أو هيمنة أميركية، كما أنها ليست مجرد نظام لتسيير السوق العالمية أو كتسليح للثقافة والعقول والأجساد، كما يراها الكثير من المثقفين المذعورين من عصر المعلومة والصورة والشبكة، فذلك تبسيط وتهويل يجعلنا نتغافل عما يحدث ويتشكل في الواقع. لقد أصبح من الضروري التعامل مع العولمة كظاهرة بصفاتها نتيجة للطفرات والانفجارات والتحولات المتسارعة التي تضع المجتمعات البشرية أمام التحديات الكبيرة والخطيرة التي من الوارد جدا أن تستحيل إلى مزيد من الأزمات والمآزق وربما ترجمت مزيداً من الخسائر والكوارث.⁽¹⁾

سوف نتوقف في هذا الخصوص عند أبرز الظواهر والتحولات الجارية التي تولد الأزمات وتخلق كما هائلا من المخاطر التي أصبحت تتهدد البشرية في هذا العصر من خلال المخاطر التي تخلفها على كافة المستويات .

منذ بداية الخلق والإنسان يواجه المخاطر، حيث كانت تأتيه من الطبيعة لذلك حاول السيطرة عليها على مر العصور بمختلف الاختراعات من أجل تطويعها ليتمكن فيما بعد من استغلال خيراتها، ومع مرور الزمن دخلت البشرية حربا مستمرة من أجل امتلاك التكنولوجيا التي وجدت فيها السبيل الناجع للسيطرة على الطبيعة ومن ثم سيطرة الإنسان على الآخر في محاولة لإلغائه من أجل مضاعفة ثرواته، مما خلق صراعا على الملكية وهو ما أحدث توترا في العلاقات الإنسانية، إن مثل هذه الأوضاع تكون قد رسمت حالة من الخوف واللامن ميزت الواقع الاجتماعي العالمي المعاصر .

إن الإحساس باللامن يزداد يوما بعد يوم، فالإنسان أصبح يشعر بالخطر على حياته وعلى قوته ومصدر رزقه، وهذا الإحساس يعتبر من أهم

(1) علي حرب ، عولمة بديلة أم عقل مختلف ؟ ، مجلة المستقبل ، العدد 1558 ، الثلاثاء 30 مارس 2004 م ، بيروت، ص 18 .

تحديات التنمية، وحتى هذه التنمية التي شغلت ولعقود كثيرة عقول المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين تشير إليها بعض أصابع الاتهام، كونها بدلا من أن تؤدي إلى رفاهية الإنسان والمجتمع وتحقيق أمنه، فقد أدت إلى زيادة فقره وبؤسه وانعدام أمنه .

أدى التغير الاجتماعي الناتج أحيانا عن التحديث السريع، والدخول في تجارب تنموية غير ملائمة وغير مكيفة مع واقع وثقافة المجتمعات، كما حدث ويحدث في دول العالم السائرة في طريق النمو ومن بينها الجزائر، إلى انتشار العقلية النفعية والأنانية والفردانية، إذ رغم الوفرة والثروات الهائلة المتوفرة على مستوى العالم، إلا أنه بالمقابل تعاني المجتمعات من سوء توزيع تلك الثروات مما أدى إلى حدوث الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الطارئة والمزمنة من تضخم اقتصادي وبطالة وضعف القدرة الشرائية لمحدودي ومعدومي الدخل، فانتشرت بذلك أشكال مختلفة من السلوك الانحرافي في مقدمتها الإرهاب الناجم عن كبت الحريات وكل مظاهر الاضطهاد والتمييز.⁽¹⁾

أصبح الإرهاب من الظواهر الخطيرة التي أدت إلى زيادة الخطر على الأمن الإنساني، إذ تعدى مرحلة المحلية وانتقل إلى العالمية بحيث أصبح إرهاباً "معوّلاً"، يضرب ضرباته في واشنطن ومدريد ولندن، وكذلك في طابا وشرم الشيخ والجزائر وحتى في السعودية . هذه الفكرة سنفرد لها قسما هاما من هذه الدراسة حيث سنوضح كيف أن الإرهاب يمثل مصدرا من مصادر الخطر على المجتمع العالمي المعاصر، وهذا ما تحدث عنه عالم الاجتماع الألماني " أولريش بيك " أول من أسس لما أصبح يسمى فيما بعد " علم اجتماع الخطر " .

يواجه البشر في العادة أنواعا من المخاطر، غير أن ما يواجههم اليوم يختلف نوعيا عما صادفوه في الماضي . لقد تعرضت المجتمعات البشرية إلى

1) Brongniart Philippe.

L'Etat providence face à la mutation des risques sociaux

<http://www.fondapol.org/les-travaux/toutes-les-publications/publication/titre/letat-providence-face-a-la-mutation-des-risques-sociaux.html>

- mardi 18 septembre 2007

عهد قريب إلى المخاطر الخارجية، مثل : الزلازل ، المجاعات ، العواصف، وكلها ناجمة عن العوامل الطبيعية التي لا علاقة لها بالفعل الإنساني. بيد أننا نواجه اليوم أنواعا جديدة ومتزايدة من المخاطر المصنعة – أي مصادر الخطر الناجمة عما لدينا من معرفة وتقانة وأثر الجمع بين هذين العنصرين على عالم الطبيعة حولنا، وتعتبر المخاطر البيئية والصحية التي تتعرض لها المجتمعات المعاصرة من أبرز الأمثلة على المخاطر المصنعة الناجمة عن تدخل البشر في العالم الطبيعي. (1)

يعتبر الخطر البيئي من بين مظاهر مجتمع المخاطرة الأكثر والأشد خطورة وتهديدا للبشرية جمعاء وخاصة دول العالم النامي، الذي تسببه النفايات النووية وغيرها من السموم الناتجة عن التكنولوجيا والصناعات الغربية، إن التغيرات التي تتعرض لها البيئة تتطوي على مضاعفات بالغة الخطورة بالنسبة لجميع حقوق البشر، فحقوق العمل مهددة بالمواد الكيميائية السامة وبمواد جديدة وبالنفايات، حقوق الخدمات الصحية مهددة بالتلوث والكوارث الشبيهة بكارثة تشيرنوبيل، وما من أحد يستطيع تجنب آثار زيادة حرارة كوكب الأرض، ومن شأن الآثار الفعلية للنظم الاقتصادية أن تسخر من عقلانيتها المزعومة وأن تؤدي إلى تجريدنا من حقوقنا. (2)

إن المخاطر الإيكولوجية البيئية تواجهنا في عالمنا المعاصر بصور مختلفة ويساور الأوساط العلمية قلق متزايد من الاحتباس الحراري وآثاره على الغلاف الجوي للأرض، وقد تبين في السنوات الماضية أن حرارة الأرض آخذة بالتزايد بفعل احتباس الغازات الضارة داخل الغلاف الجوي، وينطوي الاحتباس الحراري على نتائج مدمرة حيث إذا استمر غطاء الثلج القطبي بالذوبان على نحو

(1) شفيقة سرار ، مرجع سابق ، ص 54 .

(2) فرانك جي ليتشر وجون بولي ، العولمة، الطوفان أم الإنقاذ ، ترجمة: فاضل جتكر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 339.

ما يفعله الآن، فإن مستوى سطح البحر سيرتفع وقد يجلب الخطر ويلحق الضرر بالتجمعات السكانية البشرية الواقعة في المناطق المنخفضة كما يجري الحديث عن التغيرات في أنماط المناخ باعتبارها أسبابا محتملة للفيضانات الكاسحة التي غمرت مناطق واسعة في العالم مثل كارثة " تسونامي " ، والفيضانات والزلازل التي شهدتها الجزائر .

لقد اكتشف العلماء على سبيل المثال أن ارتفاع نسبة التلوث قد أسفرت عن عواقب وخيمة وإلحاق أضرار جسيمة بتجمعات طيور البطريق في المناطق القطبية، غير أن من المتعذر تحديد مصادر هذا التلوث المؤكدة أو التكهن بآثاره على هذه الطيور في المستقبل، وفي هذه الحالة، وفي مئات من الحالات المماثلة ، فإن من المستبعد وضع الخطط أو اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتعامل مع هذا الخطر لأن الأسباب والنتائج المحتملة كليهما غير معروفة بصورة مؤكدة حتى الآن، إن ظاهرة الاحتباس الحراري، وانتشار أمراض من نوع جنون البقر، والجدل القائم الآن حول الزراعة المعدلة جينيا قد بدأت تطرح كلها مجموعة من الخيارات والتحديات الجديدة أمام الناس، وبدأ الأفراد والجماعات والمؤسسات المتعدية الجنسية تتخذ سلسلة من المبادرات والحملات الفردية والجماعية لمواجهة مثل هذه المخاطر المحتملة . (1)

لم يعد العالم كما كان عليه بعد ثورة الاتصالات والمعلومات، سواء في مشهده ونظامه أو في قواه وقيمه أو في مفاهيمه وأدواته ووسائطه. إننا ندخل في عصر كوني جديد يظهر فيه على المسرح فاعلون جدد، أبرزهم العاملون في

(1) أونطوني غيدنز ، مرجع سابق ، ص - ص 141 - 142 .

مجالات تقنية المعلومة، والإعلاميون الذين يشتغلون في إنتاج الصورة وصناعة المشهد. إنه عصر متعدد اللغات والمجالات، مترابك الأنظمة والمستويات، إذ هو متسارع بقدر ما هو الكتروني، وهو رقمي بقدر ما هو تقني، وأخيراً وخاصة فهو كوكبي لأنه يلغي الحواجز بين الدول والمجتمعات، بقدر ما يفتح الحدود بين البشر، ليس فقط الاقتصادية والمالية، بل أيضاً الثقافية والمعرفية والرمزية والخلقية والأمنية.

يمكننا القول أن العالم اليوم قد تحول إلى سوق مالية واحدة والدليل على ذلك الأزمة العالمية الأخيرة التي شهدتها عام 2009 م وانعكاساتها المتسارعة على كل نقطة من هذا العالم المترامي الأطراف، كما تحول إلى قرية إعلامية مشتركة، بل وحتى إلى مجال أمني واحد. ولا مرء أيضاً أن لهذا التغيير في نمط الإنتاج والاتصال والتداول، كما يتمثل في الانتقال من الإنتاج الميكانيكي والسلع الثقيلة إلى الإنتاج الإلكتروني والسلع الافتراضية، إنما يترك أثره القوي على مختلف وجوه النشاط البشري كما على بنية الثقافة ومنتجاتها وعلى مكانة النخب الثقافية ومهامها.

من بين أهم المخاطر التي تهدد الوجود البشري تلك المخاطر المصنعة المتمثلة في الأخطار البيئية الطبيعية، حيث كان من نتائج التسارع في التنمية الصناعية والتقنية أن تزايد التدخل البشري في الطبيعة، ولم تبق إلا جوانب قليلة من الطبيعة لم يمسهما التدخل البشري الذي اشتمل حتى الآن على مجالات النمو الحضري والإنتاج والتلوث الصناعي والمشروعات الزراعية الضخمة، وبناء السدود، والمصانع المائية، وبرامج تطوير الطاقة النووية، وتضافرت نتائج هذه العمليات، بمجموعها، لنشر الدمار في البيئة، ولأسباب يصعب تبينها وبواقب يتعذر حسابها بصورة مسبقة.⁽¹⁾

⁽¹⁾ Société du risque - Quelles réponses politiques?, Sébastien Brunet
<http://www.decitre.fr/livres/Societe-du-risque.aspx/9782296030046>, 01/03/2007

إن مجتمع اليوم هو مجتمع المخاطرة يعاني من مشاكل مروعة من حوادث الطرقات إلى الجريمة بكل أنواعها من قتل وسرقة وجرائم جنسية إلى مشكلة الإدمان على المخدرات وجميع السموم، وفساد الأغذية، وانتشار الأمراض والأوبئة، وتلوث البيئة ومشكلات البطالة والفقر وغيره من ظواهر باثولوجية خطيرة تهدد أمن المجتمع بكل فئاته حتى تلك المصنفة في قمة السلم الاجتماعي حيث انتشر الخوف والقلق لدى الجميع على حاضرهم ومستقبلهم. (1)

يعتقد " بيك " أن الإنسان يحتاج إلى إمكانيات خاصة وضرورية من أجل البقاء في عصر العولمة فهو يحتاج إلى تعليم ويحتاج إلى ضمانات حياتية ومواقع شغل وتأمينات اجتماعية، هذه الشروط قد يغدو في ظلها من الممكن التفاعل مع علاقات يمثل هذا التعقيد، أما إذا ما كانت هذه الشروط غير مضمونة فإن العملية ستكون صعبة. (2)

كما أن المخاطر تكتنف، وإن إلى حد أقل، خيارات وقرارات أخرى تتصل بالموهلات التربوية والتعليمية، وبالمسارات الوظيفية والمهنية حيث من الصعب التكهن بطبيعة المهارات والخبرات العملية في مجالات الاقتصاد المقبلة المتغيرة على الدوام، ويرى " أولريش بيك " أن جانباً مهماً من مجتمع المخاطرة يتمثل في أن الأخطار تنتشر وتبرز بصرف النظر عن الاعتبارات المكانية والزمانية والاجتماعية . إن مخاطر اليوم تؤثر في جميع البلدان والطبقات والبناءات الاجتماعية، وتكون لها آثار شخصية وعالمية في الوقت نفسه. (3)

فمن حيث العلاقة بالزمان ما يحدث هو أن تدفق المعلومات، هذه المخلوقات الجديدة، جراء البث الفوري في الزمن الآني، زمن الضوء، والعمل الافتراضي من على مسافات بعيدة، إنما يجعل كل شيء رهنياً أو مؤقتاً بانتظار الطارئ أو المفاجئ من الرسائل والمعطيات المتغيرة باستمرار، بحيث إن ما

يحدث أو يقال اليوم قد يتغير أو يدحض غداً. مثل هذا الواقع الجديد الذي يتصف بالسيولة

(1) أونطوني غدنز ، مرجع سابق ، ص 141 .

(2) العولمة هذا النسيج المتشابك من الإرهاب ،

http://www.ar.qantara.de/webcom/show_article.php/ihtml consulté le: 08/03/09.

، <http://www.mokarabat.com/m2005.htm> . **La société du risque** , Ulrich BECK3

والميوعة والحركة الدائمة يجعل من المتعذر السيطرة على قوانين التغير أو التحكم بنظام الأشياء، الأمر الذي يولد حالة من الشك والحيرة وعدم الاستقرار أو فقدان اليقين. (1)

أما من حيث العلاقة بالمكان، لم يعد بالإمكان الفصل بين المحلي والكوكبي أو بين الوطني والعالمي، أو بين الإقليمي والدولي، بعد أن أخذ العالم في التوحد والتعولم، على نحو يجعل المصائر والمصالح متشابكة. هذا ما تشهد به المشكلات الأمنية والمالية والبيئية والصحية كما سبق ذكره . ذلك أن ما يحدث أو يقع أو يستجد في أي مكان من العالم يترك أثره على أي مكان آخر، سواء تعلق الأمر بعمل إرهابي، أو بأزمة مالية، أو بانتشار وباء، أو بتغيير أسعار النفط، أو باختراع أداة أو جهاز ، إنها نهاية الجغرافيا كما يقول " بول فيريليو "، بل نهاية المكان الذي فقد طابعه الأليف والحميم بقدر ما بات من المتعذر إخضاعه للتسييج والضبط والرقابة كما يقول " زيغمونت بومان " .

من مفاعيل الثورة الرقمية على صعيد الاقتصاد أنها تغير طبيعة العمل الذي تحول بفعل ثورة المعلومات إلى عمل افتراضي يعتمد على المهارات الذهنية، بقدر ما أصبح يجري بسرعة الضوء من أقصى طرف إلى أقصى طرف، الأمر الذي تجسد في نشوء اقتصاد جديد هو الاقتصاد المعرفي الذي يعني أن المعلومة باتت المصدر الأول لإنتاج الثروة، بقدر ما يعني الانتقاء من الموارد المادية

المحدودة إلى الموارد المعلوماتية اللامتناهية، ومن نظام الملكية والسوق المركزية إلى نظام الخدمة والشبكة الإلكترونية.

تتشكل اليوم فئة جديدة هي العاملة في الحقل الإعلامي وعمال المعلومة الذين يردمون الهوة بين العمل الفكري والعمل اليدوي. ولكن للمسألة وجهها الآخر، بمعنى أن لامحدودية الموارد هي سيف ذو حدين: قد تصنع ثراءً وازدهاراً،

(1) أونطوني غدنز ، مرجع سابق ، ص 143 .

ولكنها يمكن أن تولد تضخماً وفقراً أو نهباً وفساداً، وهو ما تشهده التجارة الإلكترونية القائمة على نقل المعلومات، وسبب ذلك أن التجارة هي قطاع يعتمد أساساً على ما تنتجه القطاعات الأخرى من السلع والمواد، فإذا ما تضخم هذا القطاع على حساب سواه، خاصة على حساب المنطق الصناعي، فذلك يعني أن تجني أرباحاً خيالية من غير عمل منتج. فكيف إذا كان الأمر يتعلق بغلبة تجارة السلع الإلكترونية، عندها يتضاعف الربح الوهمي والثراء الافتراضي على نحو يترجم مزيداً من التضخم والنهب والفساد، ولعل هذا ما يفسر الانهيارات المالية التي عرفتتها الشركات الأميركية في عام 2002.

مع الدخول في العصر الإعلامي نشأت معطيات جديدة تغيرت معها صناعة الرأي العام بقدر ما تغير شكل المصادقية والمشروعية السياسية. لم يعد الكتاب أو النواب وحدهم يصنعون الرأي العام أو يمثلونه، وإنما أصبح الإعلام المرئي بقنواته وشبكاته وبرامجه ورجالاته وصوره يسهم أيضاً في صناعة المشهد وفي تشكيل الفضاء العمومي الذي لم يعد حكراً على الساسة والمتقنين

والدعاة، إنما أصبح مجالاً تداولياً، بوسع الفاعلين الاجتماعيين على اختلاف قطاعاتهم وحقول علمهم، أن يساهموا في تشكيله وتوسيعه بالمداخلات عبر المناظرات التلفزيونية والمناقشات العلنية من على الشاشات، مثل هذا الواقع الجديد يساهم في تفاقم أزمة الديمقراطية التمثيلية بهيئاتها ومؤسساتها وآلياتها التي تشهد الآن على قصورها عن استيعاب التحولات الاجتماعية التي طرأت على علاقات البشر السياسية والسلطوية.

إذا كنا نعيش في مجتمع المشهد، فإن هذا المجتمع هو في وجهه الآخر هو مجتمع الصور التي تغزو البيوت والعقول، عبر الشاشات والقنوات، خاصة الصور التلفزيونية الحية والناطقة، وبشكل أخص الصورة الافتراضية التي تشكل اليوم ثورة في مجالها، من حيث حركتها وسرعتها، أو من حيث كلفة إنتاجها القليلة، أو من حيث القدرة على التلاعب بها عبر تفكيكها وإعادة تركيبها، لإنتاج ما لا يتناهى من الأشكال والألوان والأبعاد، هذا ما يتيح تخزين العالم بكل صورته، بقدر ما يتيح مضاعفته بخلق ما لا يتناهى من العوالم الافتراضية الموازية. هذه إمكانية خارقة لا سابق لها من قبل، فالصورة لم تعد مرآة الواقع أو أدواته، وإنما تشكل هي نفسها واقعاً جديداً أصبح هو الأساس في إدارة الواقع وتسيير العالم .

من نتائج الثورة الرقمية والتقنية أنها تدخلنا في نمط جديد من أنماط الحياة بقدر ما تجعلنا ننخرط في موجة جديدة من موجات الحداثة وما بعدها يسميها البعض الحداثة الفائقة أو ما فوق الحداثة، ومن سماتها أنها تصدع السقف الرمزي للهويات وتفكك أنظمة المعنى بقدر ما تولد التنوع والاختلاط والتهجين في المرجعيات وفي أساليب العيش كما في المنتجات والأدوات.⁽¹⁾

1) Ewald Francois , La Société du risque . risque et politique .

—<http://www.canal>

, u.tv/themes/droit/sciences_politiques/la_societe_du_risque_risque_et_politique

(220/10/2000

تنتهي وثيقة " تخطيط المستقبل الكوني " التي أعدتها منظمة أمريكية تقوم بدراسة استشرافية بسيناريو افتراضي، أطلقت عليه "دورة الخوف". ويحاول هذا السيناريو استكشاف ما الذي يمكن أن يحدث لو تزايد انتشار أسلحة الدمار الشامل، وما هي احتياطات الأمن التي يمكن اتخاذها.

إذا كان يمكن للدول أن تكافح تجارة السلاح غير المشروعة، فإن مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل تبدو بالغة الصعوبة. ومرد ذلك إلى أنه إذا انتشرت أسلحة الدمار الشامل، فإن دولاً متعددة قد ترى ضرورة أن تتسلح بها لكي تدافع عن نفسها، وهكذا تزيد دائرة عدم الأمان في العالم⁽¹⁾. هكذا تحدثت وثيقة "تخطيط المستقبل الكوني" . ولو نظرنا إليها بصورة نقدية لقلنا إنها حاولت أن تستند إلى عدد من المؤشرات الكمية والكيفية من خلال منهج استشرافي لكي تتصور حالة العالم عام 2020.

تطرح علينا كثير من التغيرات الناجمة عن العولمة أشكالاً جديدة من الخطر، تختلف اختلافاً بينا عما ألفناه في العصور السابقة، لقد كانت أوجه الخطر في الماضي معروفة الأسباب والنتائج، أما مخاطر اليوم فهي من النوع الذي يتعذر علينا أن نعدد مصادره، وأسبابه، أو نتحكم في عواقبه اللاحقة.

ففي حقيقة الأمر أن العولمة بما تحمله من أفكار وسياسات وممارسات تؤكد بما لا يدعو للشك أننا والعالم أجمع أمام مجتمع خطر، ففكرية مجتمع الخطر لصاحبها الألماني: أولريش بيك Ulrich Beck تشير إلى أن: «كلمة خطر أوسع من الخطر التكنولوجي، ولكنه يضع في نفس الخط كل ما يمكن أن ينتقد من أخطار صناعية (في الإشارة إلى التحديث الانعكاسي)، شكوك وعدم تأكد علمي (أخطار علمية) واللاأمن الاجتماعي (خطر الفردانية)». (1)

(2) السيد ياسين ، مجتمع الخطر ودورة الخوف ، <http://www.mokarabat.com/m735.htm>

فالعولمة وإن كانت تعكس مظهرا من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده القرن الواحد والعشرون فإن محتواها الأيديولوجي يعبر مباشرة عن السلوك المفروض من الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الرأسمالية الأمريكية للهيمنة على العالم، إذ حسب حسنين هيكل: " أننا أمام مجتمع ملئ بروح المخاطرة، جاهز لاستعمال القوة، عملي في استعمالها لتحقيق مصلحته بغير رادع من أي نوع ثم إنه مجتمع غني وافر الغنى، وقد مكنه ذلك الغنى من أن يسبق ويتفوق" (2).

1) Natalie Beau: **L'émergence d'une société Nouvelle** ,

<http://www.parution.com/pages/1-6-63-3963htm/consulté le:22/02/2009>.

(2) محمد الأطرش وآخرون: **العرب وتحديات النظام العالمي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص322.

لهذا ذهب: إميليو مارديني **Emilio mardini** للقول بأن: " شدة الخطر عالميا تسمو بكل الفروق الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية لمجتمع المخاطرة للوصول إلى مجتمع الأمن". (1)

إن العصر الذهبي الموعود حسب المؤيدين للإصلاحات يعني حلول ثقافة الشفافية محل ثقافة الضبابية، وحلول عهد الوفرة والرخاء والتشغيل الكامل واستقرار الأسعار والتنمية المستدامة، محل عهد الندرة والبؤس والتضخم والتخلف، وحلول عصر الحريات وحقوق الإنسان... وحلول مجتمع العلم والمعرفة والابتكار والانفتاح والتقدم والريادة والمبادرة محل مجتمع الظلامية والجهل والانتكال على الغير وعلى الدولة، وحلول حضارة السلم والاستقرار والتعاون بين الشعوب محل حضارة الحرب والدمار والحصار والحماائية والانتكفاء على الذات. (2)

هكذا ثمة مجتمع جديد يتشكل هو "مجتمع المخاطرة"، كما يسميه أولريش بيك، أحد المهتمين بقراءة أثر التحولات الراهنة على الروابط الاجتماعية وهو موضوع بحثنا حيث سنتناول بالدراسة أثر الإرهاب على الروابط داخل المجتمع الجزائري المعاصر . وفي مجتمع المخاطرة يتكون نظام للعمـل بل نمط

للحياة أمسى نظاماً للطوارئ، وعلى نحو يجعل المرء على عجلة من أمره أو في سبق متواصل على نفسه، أي على أهبة الاستعداد الدائم لاستقبال أو معالجة تغير المعطيات أو انقلاب المعادلات أو استنفاد الوسائل والأدوات.

1) Emilio Mordini: **de la société du risque à la société de la sécurité:**

<http://www.cssc.eu/public/lasoci et eclurisque.pdf> consulté le:25/02/09.

(2) طاهر حمدي كنعان وآخرون: **هموم اقتصادية عربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص ص 210-211.

2-1-2 الخطر الإرهابي وحالة " الخوف " في المجتمع

تحدث أولريش بيك وأتباعه عن الإرهاب باعتباره مصدرا من مصادر الخطر لما يخلفه من مخاطر كثيرة تلحق بالبناءات المختلفة للمجتمع . حيث يعتبر الإرهاب سلوكا ينتهجه بعض الأفراد تجاه بقية أفراد المجتمع، نتيجة إحساس يسيطر عليهم بأن الآخرين على خطأ وأنهم فقط هم الذين على صواب، ولا يكتفون بهذا الشعور، بل يترجمونه إلى أفعال عدوانية تقودهم إلى تدمير ما على الأرض، بما في ذلك تدمير أنفسهم . فالإرهاب في مخيلة الأكثرية من الناس هو

عمليات القتل والتدمير التي يقوم بها أفراد أو جماعات من وقت لآخر. أما الإرهاب في معناه الأشمل فهو بالإضافة إلى عمليات القتل والتدمير ما يقف وراء هذه العمليات من أفكار وتصورات حول ماضي وحاضر ومستقبل هذا الكون بأسره ودور الفكر الإرهابي بخاصة في حشد أكبر عدد من الناس ضد العلاقات السائدة والقائمون عليها بل والمتصالحين معها.⁽¹⁾

إن الأحداث الأمنية المتفاوتة الخطورة التي عرفتھا العشر سنوات الأولى من الألفية الثالثة كلها تدل على أن شروط الإرهاب لا تزال قائمة، وتحاول تجديد نفسها وآليات حضورها، ولم تستطع أن تحد منها نهائيا المقاربة الأمنية فمن سلسلة المحاولات لزعة الاستقرار الأمني في بداية التسعينيات في الجزائر – التي عرفت مرحلة طويلة من الإرهاب الدموي و الذي يعد ضحاياه بعشرات الآلاف – وصولا إلى أحداث العاصمة الجزائرية حيث السيارات المفخخة والانفجارات الدموية الرهيبة وآخرها التي وقعت يوم الأربعاء 11 أبريل 2007 مخلفة عشرات الضحايا.

كل ذلك ينم عن ملامح حرب دينية تتشكل في هذا العالم وليس في الجزائر فحسب هدفها الاستيلاء على السلطة وإقامة الدولة الدينية (الثيوقراطية) والأوتوقراطية نموذج دولة (طالبان). وتتفاوت هذه القوى المحركة لهذه الحرب من حيث العنف والقوة والتنظيم من بلد إسلامي إلى آخر حسب ظروف كل بلد وشروط بروز وتشكل تلك القوى الإرهابية، المسماة بالجماعات التكفيرية أو

(1) حمد الباهلي ، المسافة بين الإرهاب الكامن والإرهاب ،

الجهادية أو الظلامية أو الجماعات الدينية أو جماعات الإسلام السياسي أو تنظيمات القاعدة الأمر الذي يخلق حالة من الخوف في المجتمع العالمي.⁽¹⁾

اهتمت وثيقة " تخطيط المستقبل الكوني " الأميركية بهذا الموضوع وناقشته في فقرة بعنوان "انتشار الشعور بعدم الأمن". وقد ذهبت الوثيقة إلى أنه سيكون هناك شعور متزايد بعدم الأمن حوالي عام 2020، وقد يرد هذا الشعور إلى أسباب نفسية، كما قد يرد إلى وقوع هجمات إرهابية فعلية. والأسباب النفسية لعدم الأمن قد يكون من بين عواملها القلق على استقرار الوظائف، بالإضافة إلى المخاوف في المجتمعات المضيفة للمهاجرين من دول وثقافات أخرى من منافستهم لأبناء البلاد الأصليين في سوق العمل.

ومما لا شك فيه أن الإرهاب والصراعات الداخلية في الدول يمكن أن تؤدي إلى اضطراب في مسيرة العولمة، وذلك من خلال زيادة تكاليف توفير الأمان للتجارة الدولية التي قد تتجم عن زيادة القوات الخاصة بحراسة الحدود، والتأثير السلبي على أسواق الائتمان.

ويرى الخبراء في مجال الإرهاب أن غالبية الجماعات الإرهابية الدولية سيستمر نموها إلى الإسلام الراديكالي المتشدد، كما ستتسع دوائر تأثير هذه الجماعات الإسلامية المتطرفة، سواء داخل الشرق الأوسط أو خارجه، بالإضافة إلى أوروبا الغربية وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا، وإحياء المشاعر الدينية المتطرفة سيصاحب اتجاهات التضامن مع المسلمين في مناطق الصراع مثل

(1) المحجوب حبيبي ، ظاهرة الإرهاب الأسس والمنطلقات ،

http://www.iraqi.dk/news/index.php?option=com_content&view=article&id=11
13:2010-05-15-09-10-10&catid=107:2009-08-03-21-14-41&Itemid=425 م 2007

فلسطين والعراق وكشمير. وترى الوثيقة الأميركية أنه لو حدث انقلاب إسلامي في أحد بلاد الشرق الأوسط، فإن ذلك سيؤدي إلى انتشار الإرهاب في كل المنطقة، مما قد يعطي اليقين لهذه الجماعات بأن حلم استعادة الخلافة قابل للتحقيق.

سيساعد على انتشار هذا المد الإسلامي المتطرف الشبكات غير الرسمية من الجمعيات الخيرية الإسلامية والمدارس الإسلامية، والتي يمكن أن تصبح مصدراً لإنابات عناصر راديكالية، وهناك مؤشرات على أن بعض الحركات الإسلامية المتطرفة والإرهابية تطمح إلى الانقلاب على عدد من الحكومات العلمانية، وتأسيس حكومات إسلامية بدلاً منها.

لا شك أن الحركات المضادة للعولمة، والجهير المعادية لسياسات الولايات المتحدة الأميركية، يمكن أن تتعاطف - في نظر الوثيقة الأميركية - مع هذه الجماعات الإسلامية المتشددة، وقد التفتت الوثيقة إلى ظاهرة مهمة هي من آثار الثورة الاتصالية وخصوصاً شبكة الإنترنت وانتشار استخدام آلية البريد الإلكتروني، فقد أدى ذلك في مجال التنظيمات الإرهابية إلى عدم حاجتها لبناء جماعات إرهابية مركزية، مما أدى إلى انتشار الخلايا الإرهابية التي تضم عدداً محدوداً من الأشخاص في عديد من البلاد.⁽¹⁾

أصبح الإرهاب العابر للدول صفة مهيمنة على المضمون الأمني للمجتمع العالمي المعاصر، وهذه ليست سمة جديدة في حد ذاتها لكن الجديد هو

(1) السيد ياسين ، مجتمع الخطر ودورة الخوف ، <http://www.mokarabat.com/m735.htm>

درجة اتساعها وكثافة التداخل بين مجموعات العنف، والسهولة النسبية في عولمة نشاطاتها، استنفاداً واستغلالاً للثورة التقنية الراهنة. (1)

استطاعت الجماعات الإرهابية ببراعة منقطعة النظير استخدام الفضاء المعلوماتي في الاتصال ونشر ثقافة الإرهاب وتبادل المعلومات. وقد تؤدي بعض الصراعات الدولية مثل الاحتلال الأجنبي للعراق بكل آثاره السلبية على الشعب العراقي إلى أن تصبح بعض البلاد مثل العراق، أرضاً خصبة لتنمية كوادر الإرهابيين الذين يستطيعون الانتقال بإرهابهم من بلاد إلى بلاد أخرى، وهناك شواهد على أن هناك جماعات من " المجاهدين " ينتمون إلى جنسيات مختلفة، مستعدون للذهاب إلى أي بلد في العالم لـ"الجهاد" ضد أعداء الإسلام، كما أن هناك مخاوف شديدة في البلاد الغربية من احتمال أن يلجأ الإرهابيون الذين ينتمون إلى جماعات إسلامية متطرفة لاستخدام السلاح البيولوجي ضد أهداف مختارة بعناية . (2)

من أكبر الأخطار التي تتهدد العالم الراهن هو إمكانية تعاون الجماعات الإرهابية مع العصابات الإجرامية في دول شتى، وخصوصاً مع تجار المخدرات الدوليين، وعناصر الجريمة المنظمة. وإذا أضفنا احتمالات اختراق العصابات الإرهابية لشبكات المعلومات في البلاد الغربية وتخریبها، فمعنى ذلك أن ما يطلق عليه حرب الشبكات Net war والحروب الفضائية Cyber war سيضاعف من الخطر في العالم.

1) François-Bernard Huyghe , *L'avenir du terrorisme* , <http://www.european-security.com/index.php?id=5197> , Paris , 5 avril 2005.

(2) عبدالجليل زيد المرهون، *الإرهاب من منظور سوسيولوجي*

<http://www.araee.com/modules.php?name=News&file=article&sid=22686>

إذا كان الإرهاب هو كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع، يلجأ إليه الإرهابي تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ، فإن فكرة النظام العام فكرة مجردة مؤداها "نظام عام" في الدولة، وهو عبارة عن "نظام المجتمع الأعلى"، وهو متعدد الجوانب من خلقية واجتماعية واقتصادية وسياسية، وهو حالة تختلف من مكان إلى مكان وهو يعد متغير على مر الزمن، والإرهاب في حالة ما إذا ضرب أي مجتمع فإنه يحدث خلافاً في نظامه العام . تتعرض سلامة المجتمع للخطر إذا كان من شأن استخدام القوة أو العنف أو التهديد أو الترويع تعطيل مظاهر الحياة العادية في الدولة، كما تحدها القوانين واللوائح والأنظمة، مثل عرقلة إقامة الشعائر في مناسبة دينية، أو تعطيل ممارسة الناس حقهم في السياحة أو الاشتغال بالفن مثلاً.⁽¹⁾

يتعرض أمن المجتمع أيضاً للخطر بسبب الإرهاب إذا كان من شأن استخدام القوة والعنف زعزعة السكينة لدى الأفراد في المجتمع، سواء انصب ذلك على أشخاصهم أو أموالهم، من ذلك مثلاً أن يعمل الإرهابيون على إحداث فنتة طائفية، أو اضطرابات بين الطلاب في معاهد علمية مثلاً، أو وضع مواد مفجرة في الأماكن العامة التي اعتاد الناس على ارتيادها، كما يتعرض أمن المجتمع للخطر كذلك في حالة التهديد بحرق الأبنية الدينية غير الإسلامية مثلاً، أو الاستيلاء على أموال غير المسلمين بحجة أنها ليست حلالاً واستغلالها في القيام بعمليات إرهابية. ويكفي أن يكون من شأن استخدام الإرهاب تعريض سلام المجتمع وأمنه للخطر، فلا يلزم أن يحدث التعريض الفعلي لهذا الخطر.

(1) إبراهيم عيد نايل ، *السياسة الجنائية في مواجهة الإرهاب* ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1996 ، ص ص 20، 21.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن ما يجعل الإرهاب خطرا على المجتمع هو الإضرار باقتصاد الدول، كتدمير منشآتها الصناعية أو التجارية، أو مهاجمة مكاتب الطيران، حتى أن الطائرات لم تسلم من الضربات الإرهابية، ضف إلى ذلك المنشآت السياحية، وهذا بغرض إثارة الذعر والرعب، وإنزال أضرار مادية بتلك المنشآت لأنها تشكل موردا اقتصاديا، ومصدرا من مصادر الدخل الهامة للدول (1).

إن من شأن الفعل الإرهابي إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو بالمباني أو بالأموال العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح . كما أنه قانونيا تعتبر جرائم الإرهاب من جرائم الخطر وليس من جرم الضرر، فلا يشترط حدوث ضرر فعلي بل يكفي تعريض المصالح التي أضفى عليها المشرع الحماية الجنائية لخطر الضرر.

يندرج تحت إيذاء الأشخاص كل فعل يمس سلامة جسم الشخص أو صحته، وقد يتخذ صورة القتل أو الضرب أو الجرح، وقد يكون الإيذاء نفسيا أو عقليا . ومن بين المخلفات التي يتركها الإرهاب في المجتمع هي حالة الرعب التي يخلفها بين الأشخاص، بمعنى إحداث الفزع والخوف في نفوسهم من جراء استخدام صورة من صور الإرهاب كأن تقوم مجموعة إرهابية بتسميم مورد مياه للشرب، أو أن تقوم بوضع مواد متفجرة في وسائل النقل العامة كما عانت من ذلك الجزائر .

(1) أحمد محمد رفعت وصالح بكر الطيار، الإرهاب الدولي، ط 1، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس، 1998م، ص 210 .

يتحقق الإرهاب أيضا إذا كان من شأن استخدام القوة أو العنف، تعريض حياة الأفراد للخطر، أي تعريض حقهم في الحياة وحقهم في سلامة الجسد للخطر . والفارق بين تعريض الحياة للخطر و إيذاء الأفراد أن الأمر في الحالة الأولى لا يتعلق بإيذاء فعلي يتمثل في قتل أو ضرب أو جرح، بل يتمثل في مجرد التهديد باقتراف هذه الأفعال، مثل التهديد بالقتل أو الخطف.

يتحقق الإرهاب إذا كان من شأنه تعريض حريات الأفراد للخطر مثل الحرية الشخصية، حرمة الحياة الخاصة، حرية الإقامة في جهة معينة، حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية، حرية الرأي وغيرها من الحريات التي يقوضها الإرهاب . فالإرهاب يتحقق إذا قامت مجموعة إرهابية بإجبار أحد الأشخاص على اعتناق دين معين أو إقامة الشعائر الدينية كرها، أو إذا قامت بالتعرض لأهل الفن ومنعهم بالقوة أو التهديد بها من القيام بهذا العمل . كما يتحقق الإرهاب كذلك في حالة إكراه الفتيات على ارتداء الحجاب إذا تم ذلك باستخدام القوة أو العنف أو التهديد بهما.

يلحق الإرهاب أيضا أضرارا كبيرة بالاتصالات السلكية واللاسلكية مثل الهواتف وأجهزة الراديو والتلفزيون والأقمار الصناعية، أما المواصلات العامة فهي تلك المتمثلة في السفن والطائرات ووسائل النقل العامة، أما الأموال والمباني والأماكن العامة فهي تلك المملوكة للدولة أو الأشخاص وتكون مخصصة للنفع العام، وقد تكون عقارات وقد تكون منقولات.

كما يمكن أن يلحق الضرر بالأموال أو المباني أو الأملاك الخاصة. كما يتحقق الإرهاب في حالة احتلال المباني أو الأملاك أو الاستيلاء على الأموال، والمقصود بالاحتلال السيطرة على الشيء عنوة . ويؤدي الإرهاب إلى عرقلة السلطات العامة على القيام بأعمالها كالاعتداء على رئيس الجمهورية أو أي مسؤول سياسي أو حتى أحد الموظفين العموميين . أو منع، أو عرقلة دور العبادة لأعمالها وهي الدور المعدة لأداء الشعائر الدينية سواء كانت مسجدا أو

كنيسة أو معبدا. كما يتعرض الأساتذة ومؤسساتهم التعليمية للتهديدات الإرهابية لمنعهم عن مزاوله أدوارهم التربوية (1).

من سمات البيئة الجيوسياسية الراهنة لظاهرة الإرهاب تزواج هذه الظاهرة مع الميول الطائفية، أو بشكل أكثر تحديدا التطرف الطائفي، وفي حالة كهذه، بدا الإرهاب كتعبير رديف لجرائم التطهير العرقي، وحيث يمثل العراق اليوم نمودجه الأكثر تجليا. إن خطورة التزواج بين العنف السياسي والتطرف الطائفي تتمثل في قدرته الفائقة على دفع الدول والشعوب إلى الحروب الأهلية، على النحو الذي شهدته إيرلندا مثلا حتى وقت قريب. (1)

2-2 كيفية تشكل الخطر الإرهابي في المجتمع

2-2-1 تحليل سوسيولوجي لأسباب تشكل الفكر الإرهابي في المجتمع

لا تقوم ظاهرة الإرهاب إلا من أجل تحقيق غايات وأهداف تتنوع وتتباين حسب ما تهدف إليه كل جماعة أو منظمة إرهابية، مستخدمة في ذلك أبشع أساليب العنف والترهيب لتحقيق أهدافها وغاياتها، لذلك فإن أعمال الإرهاب منبثقة من أسباب ودوافع كثيرة، تختلف باختلاف الزمان والمكان وكذا الغاية، وكلها أدت إلى تصاعد العمليات الإرهابية بشكل كبير في كافة أنحاء العالم. وعلى هذا الأساس فإن خلفيات الإرهاب تكمن في الأسباب والمثيرات التي أدت إلى تشكل الفكر الإرهابي في كافة المجتمعات العالمية.

سوف نتناول في هذا الجزء من الدراسة أهم الأسباب المؤدية إلى تشكل الفكر الإرهابي وبالتالي نشوء وقيام الحركات والمنظمات الإرهابية عامة. كتب الكثير عن الإرهاب ومُحفزاته على صعيد الفرد والمجتمع، غير أن القراءة السوسيولوجية لهذه الظاهرة لا يزال يميزها قدرٌ ملحوظٌ من الاختلاف، وإذا كان الإرهاب ظاهرة سوسيولوجية تتطوي على بُعدٍ سياسي بحكم الأمر الواقع، كما بفعل صيرورتها الذاتية، فإن المعالجة العلمية الجادة تستلزم

ضرورة الوقوف على الأبعاد المختلفة للظاهرة قصد الفهم الحقيقي لها. ويمكن الوقوف على ثلاث اتجاهات في المقاربات السوسيولوجية الراهنة لظاهرة الإرهاب:

(1) عبد الجليل زيد المرهون، الإرهاب من منظور سوسيولوجي
<http://www.araee.com/modules.php?name=News&file=article&sid=22686>

– **الاتجاه الأول:** هو ما يمكن وصفه على نحو مبدئي بالاتجاه التقليدي، وهو الذي يُحيل ظاهرة الإرهاب مركزياً إلى الجذور الأولى لتتشئة الفرد، وهي الأسرة والمدرسة والمحيط القريب، ممثلاً في القرية أو الحي الصغير. كما يُعير هذا الاتجاه درجات متفاوتة من الاهتمام للمؤثرات الإعلامية، المرتبطة أساساً بالشبكات الاجتماعية للفرد والأسرة.

إن تأكيدنا على العامل المجتمعي باعتباره يؤلف في طياته الفرد ثقافته المعقدة المشكلة من العناصر الإيجابية والسلبية والصراع والتنافر والحب والوئام، ولما يغلب الجانب الثقافي العدواني على الفرد فإنه يخرج بسلوكاته الذاتية والمجتمعية عن القواعد الاجتماعية العامة، كما يرى ذلك دوركايم، ويحتمي بقواعد سلبية هدامة للقواعد العامة، أي أن هذا الخروج هو بمثابة المقاومة للعقل الجمعي وتحطيمه، وفرض العقل الفردي العدواني لتكريس السلوكات العدوانية، الهمجية والهدامة، وهو الأمر الذي يقاومه المجتمع بكل نظمه ويحاربه الأفراد للحفاظ على التوازن، وإعادة الاستقرار والتكامل بكل الوسائل والآليات والطرق

وهذا لا يمنع بتاتا تدخل عناصر أخرى في تشكيل شخصية الفرد، ونهجه بسلوكاته عدوانية ضد كل ما هو مجتمعي. (1)

- الاتجاه الثاني: هو الاتجاه السيكو - سوسيولوجي، الذي يركز في معالجته لظاهرة الإرهاب على تحليل البيئة النفسية للفرد، ضمن محيط متداخل الدوائر، يقع مركزه في أكثر المؤثرات قوة وراهنية. وهذا المركز قد يكون بعيداً عن الأسرة، وعن الحي أو المدينة، وربما عن الدولة التي يعيش فيها الفرد، وبالطبع، فإن هذا الاتجاه ليس اتجاهاً سيكولوجياً خالصاً، بل هو اتجاه سيكولوجي اجتماعي،

(1) بلقاسم سلاطينة وسامية حميدي ، أسباب بارزة لظاهرة الإرهاب : " تحليل سوسيولوجي " ، مجلة العلوم الإنسانية ، دورية دولية علمية محكمة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، العدد 16 ، مارس 2009 م ، ص 104 ، 105 .

وتحديداً، فهو يجد موقعه في علم النفس الاجتماعي. (1)

كثيرا ما يتعرض الشخص الذي من الممكن انضمامه إلى الجماعات الإرهابية للاستنكار - على نحو ما - من المجتمع، مما يؤدي به إلى الشعور بالوحشة الأمر الذي يخالف الطبيعة البشرية التي من أهم صفاتها الشعور بالانتماء إلى جماعة، ومن ثم فإن الشخص الذي يشعر بالعزلة في المجتمع ويسيطر عليه الشعور بالفشل يكون من السهل انجذابه تلقائياً إلى هذه الجماعات التي لن تكنفي بقبوله فحسب بل ستزوده بالوسائل والسبل التي تساعد على الانتقام من المجتمع الذي نبذه. (2)

وفي هذا الصدد نقول أن الطبيعة البشرية أو الإنسانية تتحمل قدرا هاما من المسؤولية فيما يتعلق بوجود العنف في الحياة الاجتماعية، حيث أن

الإنسان هو فاقد لشخصيته ومنقسم بين طبيعتين، فمن أجل تحقيق أهدافه وآماله يستخدم الفرد الوسائل العنيفة ومن أجل إحلال النظام تستخدم السلطة تدخلات رجال الأمن والعسكر أحيانا ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية تلجأ بعض الجماعات إلى الانقلابات الدامية، أو إلى الإرهاب الدموي، ومن أجل نشر الديمقراطية تقام الحروب كما تفعل ذلك أمريكا في مناطق مختلفة من العالم، وهؤلاء الأفراد لديهم شعور بأنهم فوق القانون وأنهم نصبوا أنفسهم قضاة على الشعوب ويظهر هذا المعتقد في تبرير الجرائم والممارسات العدوانية البشعة استنادا إلى مبدأ القيام بممارسات عدوانية تجاه الآخرين.

تأسيسا على ما سبق ذكره فإنه يمكن القول أن الإنسان المعاصر بقدر ما لديه الرغبة في تحقيق العدالة بقدر ما لديه القدرة على الظلم، و بقدر ما لديه الرغبة في الوصول إلى النظام في المجتمع بقدر ما يملك القدرة على التخريب وخلق حالة

(1) عبد الجليل زيد المرهون، الإرهاب من منظور سوسيولوجي

<http://www.araee.com/modules.php?name=News&file=article&sid=22686>

(2) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الإرهاب والتطرف من منظور علم الاجتماع، ط 1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002 م، ص 26.

من الاستقرار والتوتر في المجتمع، وحسب وجهة النظر السابقة فإن الإنسان المعاصر هو السبب في خلق العدوان والعنف المنتشرين في العالم المعاصر بشكل رهيب، هذا الإنسان - وعلى الرغم من تمدينه ومحاولة ظهوره في صورة الإنسان المتحضر- لم يستطع التخلي عن طريقة تفكيره المتوحشة والموروثة التي سببها عدم تغير الطبيعة البشرية.

- الاتجاه الثالث: وهو الاتجاه التتموي، وهو يحيل ظاهرة الإرهاب إلى جذور اجتماعية - اقتصادية، ويرى أن العلاقة بين التنمية والإرهاب تسير وفق معادلة صفرية، بمعنى أن صعود مؤشر التنمية يعني بالضرورة انخفاضا مقابلاً في مؤشر ظاهرة الإرهاب.

وحسب هذا الاتجاه فإن الإرهاب ليس وليد الصدفة، ولم تنشأ الحركات الإرهابية من فراغ، بل تضافرت عدة عوامل اجتماعية واقتصادية ساهمت بصورة معينة في نشأتها، حيث يباشر الإرهابيون أعمالهم الإجرامية لا لأنهم وجدوا اللذة في ذلك، ولكن لاعتبارهم تلك الممارسات العنيفة الوسيلة الوحيدة في نظرهم لمواجهة الشعور بفقدان العدالة الاقتصادية الاجتماعية وبروز الطبقة بشكل كبير ولنقمتهم على الأوضاع غير العادلة، وبالتالي تتولد لديهم الرغبة في تغييرها وتحقيق العدالة داخل المجتمع، فتكون وسيلتهم في ذلك العنف والمواجهة باستعمال أبشع الأساليب، وهذا ما أكدته دراسة تحليلية أعدتها لجنة تابعة لهيئة الأمم المتحدة عن الإرهاب عام 1979 م، حيث توصلت إلى أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد في مجتمعاتهم هي من بين الأسباب والدوافع الكامنة وراء ممارستهم للأعمال الإرهابية.⁽¹⁾

إن الحرمان الاقتصادي كالفقر المدقع، والمتاعب الاقتصادية التي تمس بعض فئات المجتمع وما ينتج عنه من عدم المساواة نتيجة اتساع الهوة الاقتصادية بمعنى ثراء فاحش يقابله فقر مدقع، كلها تمثل دافعا قويا لممارسة الإرهاب.⁽¹⁾

كما قد يلجأ الأفراد للعمل الإرهابي نتيجة للتعارض الشديد بين الحاجة والرغبة في إشباعها، فيقومون بتنفيذ العمليات الإرهابية كهدف للحصول على أموال بمثابة فدية. وقد توفر المنظمات الإرهابية للأفراد فرص ملائمة للثراء السريع يتجه من خلالها نوو النفوس الضعيفة إلى ممارسة الأعمال الإرهابية لتحقيق أهدافهم وحاجاتهم، ونشير بهذا الخصوص إلى قضية المختطف الأمريكي باسم " كوبر " الذي اختطف طائرة تعود إلى شركة NORTH WEST ORIENT AIRLINE بعد احتجازه لطاقت الطائرة وهبط منها بمظلة واقية في 24 / 11 /

(1) عبد الناصر حريز ، الإرهاب السياسي: دراسة تحليلية ، ط 1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996 م ، ص

1981 م ومعه فدية تقدر بـ : 200 ألف دولار وكان ذلك في مدينة " سياتل " بولاية واشنطن. (2)

وفي هذا يقول ميشال كامدسيوس: Michel Camdessus: " إن ترك الفقراء هكذا بدون أمل ولا مساعدة إستراتيجية فإن الفقر سيؤدي إلى إضعاف المجتمعات عن طريق المواجهات والاضطرابات والعنف والفوضى المدنية ". (3)

إن الحرمان الاجتماعي الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع قد يؤدي إلى نوع من العزلة والإحباط يفرضهما المجتمع على تلك الفئات في أماكن محددة مما يولد لديها الشعور بالاغتراب، وأمام هذا الوضع تلجأ تلك الطوائف أو الفئات إلى تشكيل مجموعات تمارس أنشطة إرهابية سعياً منها إلى تغيير تلك الأوضاع المتردية .

-
-
-
- (1) بليشنكو وزادانوف ، الإرهاب والقانون الدولي ، ترجمة : المبروك محمد العويصي ، ط 1 ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1994 م ، ص 35 .
 - (2) فهد الساكت ، موسوعة أشهر الاغتيالات السياسية في العالم ، ط 1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2000 ، ص 21 .
 - (3) شفيقة سرار ، مرجع سابق ، ص 54 .

تدل الدراسات السوسيولوجية التي أجريت على أعضاء الجماعات المتطرفة الإرهابية على أن الغالبية العظمى منهم هي من الشباب ومن الطبقات الدنيا والمتوسطة ، ومن المناطق الأكثر حرماناً مثل الريف والأحياء الشعبية الفقيرة الذين يعانون من البطالة أو انخفاض الدخل، والعجز عن توفير متطلبات الحياة الضرورية وكذلك عن العجز في إيجاد حلول لمشكلاتهم ورفضهم الانغماس في أنشطة مضادة لقيمهم الدينية كالفساد والرشوة والإدمان،⁽¹⁾ مما يخلق

لدى هذه الفئات حالة من الإحباط تقودهم إلى الاتجاه نحو العمل الإرهابي لتغيير واقعهم، لهذا سنحاول التركيز على حالة الإحباط التي تخلقها الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي تعيشها بعض فئات المجتمع.

هناك من أرجع انتشار ظاهرة العنف الإرهابي في المجتمع إلى عوامل اجتماعية واقتصادية عديدة، نجد من بينها ازدياد معدل البطالة في المجتمع خاصة أن العمل يعتبر المصدر الذي يضمن به المواطن وسائل عيشه، كما أنه شرط للاستفادة من حقه في أخذ حصته من الدخل الوطني، غير أن أزمة البطالة تجعل عددا كبيرا من المواطنين لا يحصلون على هذا الحق، فيما تتمتع فئة قليلة فقط برفاهية الحياة نظرا لحصولها على أكبر نسبة من دخل البلاد من الموارد الطبيعية مما يخلق حالة من غياب العدالة الاجتماعية، الأمر الذي يدفع بعض الأفراد إلى التعبير عن رفضهم لهذا الواقع من خلال الفعل الإرهابي .

يقوم التضامن بين الفئات التي تجمعها وحدة المصير والهدف وتتحد فيما بينها لمواجهة الفئات المميزة والقوية والتي تراها مجسدة في النظام، فسوء استعمال موارد الدولة وخيراتها والتوزيع غير العادل لأموال الدولة على الفئات الشعبية كل ذلك يدفع إلى العنف الإرهابي.⁽²⁾

(1) أحمد أبو الروس ، الإرهاب والتطرف والعنف في الدول العربية ، ط 1 ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2001 م ، ص ص 18 ، 19 .

(2) أحمد أبو الروس ، مرجع سابق ، ص 19 .

ارتبطت الأسباب الاقتصادية بالعنف من خلال عدم العدالة والمساواة بين الجماعات المختلفة في المجتمع وهي تفترض انه كلما زاد الإحساس بالظلم يؤدي إلى تزايد حدة أساليب الاضطراب والمظاهرات والاحتجاجات، كما أن إخفاق

مخططات التنمية وانتشار الفقر والبطالة وتدني مستوى المعيشة وسوء توزيع الثروة وانخفاض قيمة العمل وتدني الإنتاجية تدفع باتجاه الشعور بالإحباط وتوفر البيئة الملائمة للعنف.

وقد أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقات طردية بين عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والعنف أي كلما زادت درجة عدم المساواة زادت حدة العنف وتشير الدراسة التي أجراها ميلر عام 1985 على 56 دولة خلال فترتين مختلفتين (1967-1985) و (1968-1977) تأكيد العلاقة الطردية لهذه الظاهرة.⁽¹⁾

تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى ازدياد معدل البطالة والتضخم وغلاء الأسعار وبالتالي تزداد حدة التفاوت الطبقي خاصة مع ظهور الطبقة الطفيلية التي أثريت ثراء فاحشاً، وسريعا دون جهد أو إسهام في الإنتاج الوطني للدولة، وبهذا تتعكس آثار هذا الخلل الخطير على الشباب وتنشأ تربة صالحة للتطرف تزود الجماعات المتطرفة بأعضاء يعانون من الإحباط وافتقاد الشعور بالأمان والأمل في المستقبل فيقعون بسهولة فريسة الانقياد لأوهام الخلاص . يمثل الفقر إذن والحاجة المادية الملحة وعدم المساواة في توزيع الموارد والثروة وانتشار الوعي بهذه السلبيات وبالفوارق الشاسعة الحاصلة في المجتمع، دافعا قويا نحو ممارسة الإرهاب وتوسيع القائم منه بهدف التخلص من تلك الأوضاع، فالإحباط الذي يشعر به هؤلاء الفقراء الذين أفرزتهم الأزمة الاقتصادية والتي انعكست بدورها على الواقع الاجتماعي للأفراد الفقراء، يرى العديد من الباحثين أن الدافع إلى هذا السلوك الإرهابي، وأن شعور المستضعفين من أفراد المجتمع بالحرمان هو الذي يدفعهم إلى هذا السلوك.

رغم تعدد أخطار المجتمع الجديد " مجتمع الخطر " والتي أشار " بيك " إلى ضرورة انتقادها، فإن أكثر الأخطار أهمية في العالم هي مشكلة اللاأمن

(1) هشام الحديدي ، مرجع سابق ، ص 57 .

الاجتماعي لكثرة ما نشاهده ونقرؤه اليوم عن نسبة الفقر المتفاقمة وظاهرة البطالة وما تؤدي إليه من عدم استقرار الفرد والمجتمع على حد سواء. (1)

يمكن القول أن الإرهاب يحدث نتيجة حالة الإحباط التي تصيب بعض الأفراد في المجتمع والناجمة عن التفاوت الحاصل بين فئات هذا المجتمع، حيث توجد فئة تسعى إلى إقامة المساواة بين أفراد المجتمع وفئة أخرى تسعى إلى الاحتفاظ بالامتيازات و المكاسب التي تتمتع بها، وهنا لا بد أن تصطدم إرادة المساواة بإرادة دعاة التفاوت، فتلجأ الفئات التي تشعر بالحرمان إلى الأسلوب الإرهابي العنيف محاولة منها للحصول على حقوقها التي سلبت منها.

بالإضافة للعوامل السابقة الذكر والتي من شأنها أن تخلق الإرهاب أو تساهم في تفشيه نجد بعض أعمال وممارسات السلطة التي يمكن أن تكون سببا في تحول بعض الأفراد نحو العمل الإرهابي، بحيث تكون مثل هذه الأوضاع دافعا لبعض فئات المجتمع لتشكيل منظمات إرهابية تتاهض السلطة القائمة، حيث يعتبر ظلم واستبداد السلطة الحاكمة وخروج الحكام عن حدود الصلاحيات المخولة لهم دستوريا من بين الدوافع المحورية للعديد من الحركات الإرهابية عبر مختلف الفترات المتعاقبة في مختلف دول العالم.

إذ يقرر بعض الحكام أن القوانين الدستورية وأجهزة القضاء والتشريع التي تشمل مجالات الحياة المختلفة عاجزة على فرض النظام الذي يسعون إلى تحقيقه، وعلى توجيه الدولة والمواطنين في الاتجاه الذي يرسمونه لها، وبالتالي تلجأ الأقلية الحاكمة التي تتولى السلطة إلى اتخاذ إجراءات تعسفية لفرض النظام دون الرجوع إلى أية سلطة مؤسسة أو تشريعية، ونتيجة لهذا الوضع لا يبقى أمام الشعب أية إمكانية حرة للاختيار والتقرير، فهذا لا يستطيع أن يقبل سلطة مفروضة عليه من خارج سيادته وإرادته، كما أنه لا يستطيع أن يرفض هذا الوضع طالما أن وسائل الحكم القمعية تحول دون أي إجراء شرعي وديمقراطي،

(1) محمد الأطرش وآخرون ، مرجع سابق 1999، ص322.

وعندما تهدد كيان ومصير الحريات لا يسعها إلا أن تلجأ إلى نفس الوسائل باتخاذ العنف الإرهابي وسيلة لتحقيق الوجود والكيان لأن العنف يولد العنف والإرهاب يولد الإرهاب المضاد.⁽¹⁾

يمكن أن نعتبر الإرهاب الكامن عند فئات ليست قليلة في المجتمع من أخطر الكوارث البشرية التي تواجه العالم المعاصر. فبعد أن انتفت الحاجة للجانب العسكري للإرهاب بانسحاب السوفييت من أفغانستان وانهيار النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية كان الإرهاب الكامن قد تسيد وجدان ملايين الناس نتيجة ما أفرزته تلك الأوضاع من أشخاص أصبحوا مدربين بل ومهيئين للعمل الإرهابي من جهة، بالإضافة إلى انتفاء قيم العدالة والمساواة على المستوى العالمي بسبب الأحادية القطبية وانعكاس ذلك على المجتمعات المحلية من جهة أخرى .

الإرهاب الكامن إذن هو تلك المنظومة من المشاعر والرؤى القائمة على تعبئة منهجية شمولية تحدد ليس فقط معايير المعتقد بل تمتد إلى شكل التصرفات والسلوك والمظهر، لا بد من الاعتراف بان مثل هؤلاء الناس موجودون وبكثرة والمسافة التي تفصلهم عن الإرهاب كما هو في مخيلة الناس أي القتل والتدمير هذه المسافة لا تزيد على طول رصاصة، فمن أجل ذلك ترتفع الأصوات أكثر فأكثر وعلى لسان العديد من المسؤولين وقادة الرأي بعدم اقتصار مواجهة الإرهاب على الجانب الأمني مع ما لهذا الجانب من أهمية في حماية أرواح الناس واستتباب الأمن واستقرار أوضاع البلاد.⁽²⁾

(1) أدونيس العكرة ، الإرهاب السياسي : بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية ، ط 1 ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1983 م ، ص 93 .

(2) حمد الباهلي ، المسافة بين الإرهاب الكامن والإرهاب ،

إن الإرهابي الذي يفجر نفسه أو يفجر الآخرين – مثلا – ليس سوى فتيل لمشاعر عريضة كامنة لدى فئات واسعة أخذت قدرا كبيرا من الفكر الإرهابي ولم تصل بعد إلى مواقع الفعل أو المؤازرة أو التعاطف الايجابي، على مدى أكثر من ربع قرن ونتيجة لأسباب سياسية محلية وإقليمية ودولية ميزتها مظاهر الظلم والاضطهاد والإقصاء على كافة المستويات، انفرد نوع من التفكير الأحادي الجانب بالساحة الإسلامية وهيئت له كافة السبل المادية والمعنوية وصولا إلى دعم تطوره المنطقي عندما باشر عملياته العسكرية في أكثر من مكان.

2-2-2 أسلوب عمل الجماعات الإرهابية

تتعدد الوسائل والأساليب التي تلجأ إليها المجموعات الإرهابية لتحقيق أهدافها، كما تتطور تلك الأساليب وتختلف باختلاف المكان والزمان وباختلاف الامكانيات والقيادات وتتفاوت بتفاوت الأهداف والتنظيمات من حيث الحجم والتنظيم والتخطيط والدقة التي قد تتوفر جميعها أو بعض منها، ولا يعني هذا بأي حال من الأحوال أن الإرهاب يقف عند حدود هذه الأساليب التي سنذكرها لاحقا .

إن الأمر أكبر من ذلك وأوسع، حتى أن أحدا لا يستطيع أن يتكهن بما يمكن أن يحمله مستقبل الإرهاب من مفاجآت قد تكون مذهلة في الوسائل والأساليب فلا أحد كان يتوقع أحداث 11 سبتمبر 2001 م التي عصفت بمبنى التجارة العالمي في نيويورك ومبنى البنتاغون في نيويورك، حيث تمت العمليات بأسلوب إرهابي يعجز صاحب الخيال الواسع على تصوره .

ومن المفيد أن نوضح أن علماء الاجتماع السياسي يميزون بين ثلاثة أنواع من أشكال العنف من حيث أساليب ممارسته وهي: الإرهاب وحرب العصابات، وأخيرا الانقلاب . ويرى علماء السياسة بأن الإرهاب ينطوي على

مظاهر متعددة فهو يتضمن الاغتيال والخطف وأعمال التفجير وهو يهدف إلى بث الفوضى الاجتماعية والارتباك النفسي لدى أفراد المجتمع " .

تعتمد الجماعات الإرهابية عادة أسلوب الاختطاف واحتجاز الرهائن كوسيلة لتحقيق أهدافها، ويستند مفهوم الاختطاف على مفهوم الاحتجاز أو أسر شخص في مكان سري يسمى بالبيت الآمن، ويستهدف هذا الأسلوب الأشخاص بمختلف انتماءاتهم سواء كانت سياسية أو غير ذلك، ويهدف الإرهابيون من وراء ذلك إلى تحقيق أهداف دعائية للمبادئ التي يعتقدونها، وعادة ما يكون ذلك مقترنا بطلب الحصول على فدية مالية، كما ينصب هذا الأسلوب على الشخصيات العامة ورجال الشرطة، والدبلوماسيين، والمشاهير حتى وإن كانوا بعيدين عن السياسة، وهذا بغرض المساومة بهم في إطلاق سراح من قبض عليهم من العناصر الإرهابية⁽¹⁾.

كما يلعب هذا الأسلوب دورا مهما في تحقيق أهداف الإرهابي ومكاسبه الشخصية عن طريق استغلال حياة الرهينة للضغط على الجهة المعنية لتغيير وجهة نظرها والتأثير عليها ومساومتها، ويعتبر هذا الأسلوب من بين الأساليب الإرهابية الأكثر شيوعا، ويعني سلب الفرد أو الضحية حريته باستخدام أسلوب أو أكثر من أساليب العنف والاحتفاظ به في مكان ما يخضع لسيطرة وحماية ورقابة المختطفين تحقيقا لغرض معين.⁽²⁾

ويؤكد الباحثان كرليستن وزابو أن اختطاف الرهائن واحتجازهم ظاهرة إجرامية ترمي إلى الابتزاز والحصول على الأموال أو تحقيق أهداف سياسية أو

(1) وليد أمين رويحة ، الإرهاب وأخذ الرهائن في الشرق الأوسط ، ترجمة : عفيف الرزام ، ط 1 ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1990 م ، ص 368 .

(2) أحمد فلاح العموش ، أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب ، الندوة العلمية لمكافحة الإرهاب ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 1999 م ، ص 14 .

نفسية، ويشرح كتاب أصدرته وزارة الداخلية الفرنسية بعض المفاهيم المتعلقة باحتجاز الرهائن، فيضيف رؤية تحليلية عندما يميز بين الضحية السلبية والضحية الإيجابية حيث يعني المفهوم الأول (الرهينة) أو المجني عليه الثانوي، بينما يشير المفهوم الثاني إلى الطرف الذي توجه إليه عملية الابتزاز أو المجني عليه الرئيسي، والضحية الإيجابية كما يتضح هي العنصر الوحيد الذي يستطيع تلبية طلبات المختطفين، وإذا ما تم رفض مطالبهم يبرز عامل جديد يطلق عليه (العلاقة بين الضحايا) .

بالإضافة إلى العناصر السابقة فإن قضية الرهائن يمكن أن تجر أطرافاً أخرى لا شأن لها بالقضية كالمارة مثلاً، كما يمكن للمختطفين استدعاء الصحافة الأمر الذي يترتب عليه جذب اهتمام الآخرين، كذلك تدخل رجال الشرطة حيث تفتح أمامهم عند مواجهتهم حالة اختطاف عدة احتمالات منها القيام بالاتصال الأولي مع المختطفين ثم الاتصال برؤسائهم والمبادرة باحتواء المواقف أو يمكن المماثلة لكسب الوقت حتى وصول المساعدة من الجهات الأمنية .

أما فيما يتعلق بطبيعة سلوك الرهائن، فإن دراسة لردود أفعالهم تبين أن أمامهم ثلاثة بدائل، أولاً محاولة إنهاء الاختطاف من غير مساعدة عبر الفرار أو المواجهة أو محاولة إقناع المختطفين بإطلاق سراحهم والاستسلام، وتتصح الجهات الأمنية المختصة بعدم اللجوء إلى هذا السبيل لأنها تتطوي على كثير من الأخطار، والبديل الثاني يتمثل في ادعاء الرهينة المرض مما يتطلب العلاج السريع ويؤدي مثل هذا النوع من ردود الفعل إلى إدخال عنصر جديد مسرح الجريمة وهو مطالبة المختطفين بالمساعدة الطبية وأخيراً يوجد رد فعل للرهائن يتسم بالانحياز إلى المختطفين⁽¹⁾.

1) رونالد كرليستن، دنس زاو، احتجاز الرهائن، عرض وتلخيص، محمد يوسف برهان، مجلة الشرطي، عدد 11، فيفري - مارس 1999م، ص 59.

ويقسم الاختطاف إلى قسمين هما، اختطاف الأفراد، واختطاف الطائرات حيث يعتبر اختطاف الأفراد من بين الأساليب الإرهابية الأكثر شيوعا والتي تمارسها معظم التنظيمات الإرهابية في مختلف العالم، واختطاف الأفراد يعني سلب الفرد أو الضحية حريته باستخدام أسلوب أو أكثر من أساليب العنف والاحتفاظ به في مكان ما يخضع لسيطرة وحماية ورقابة المختطفين تحقيقا لغرض معين.

وتكمن وراء عمليات الاختطاف الكثير من الدوافع، فمنها المادية وهذا لتغطية الحاجة المتزايدة للتمويل اللازم لمواجهة متطلبات الأنشطة المتزايدة لهذه المن؟مات ومنها أيضا الدوافع والاعتبارات السياسية وهذه الدوافع تشكل الغالبية العظمى من دوافع اختطاف وأخذ الرهائن.

كما قد يكون الدافع عقاديا أو أن يكون المختطف مختلا عقليا، حيث حدثت حالات كثيرة لاختطاف الطائرات ناتجة عن إصابة الخاطف بخلل عقلي أو اضطراب عاطفي، ونذكر على سبيل المثال قيام امرأة في 11 مارس 1972م باختطاف طائرة إيطالية كانت في طريقها من روما إلى ميلانو، وقد أكرهت قائد الطائرة بالتوجه إلى ميونيخ ثم استسلمن بعد هبوط الطائرة وظهر أنها مصابة بخلل عقلي.⁽¹⁾

وتتمثل هذه الدوافع بصورة أساسية في:⁽²⁾

- تحقيق صدى شعبي واسع لقضية الإرهابيين.
- ممارسة الضغط على الدول والحكومات المعنية للاستجابة إلى مطالب الإرهابيين.
- إرغام بعض الدول على التراجع عن قرار أو سياسة ما تتعارض ومصالح المجموعة الإرهابية.
- التأثير على مواقف بعض الدول تجاه القضايا التي يعمل من أجلها الإرهابيون.

- (1) صور ووثائق وشهادات تنشر لأول مرة حول قضية طائرة الأيرباص الفرنسية ، يومية الخبر (الجزائر) ، العدد 3468، السنة الحادية عشرة ، 9 ماي 2002، ص13.
- (2) عبد الناصر حريز، مرجع سابق ، ص ص 43، 44.

- إلزام دولة ما بالضغط على دولة أخرى لاتخاذ مواقف مرنة تجاه مطالب الإرهابيين.
 - إرغام منظمة دولية حكومية أو شخص أو مجموعة من الأشخاص على القيام بفعل معين أو الامتناع عن القيام به.
- أما اختطاف الطائرات فيشير إلى الاستيلاء على الطائرة أثناء تحليقها في الجو عن طريق اللجوء إلى التهديد باستخدام وسائل العنف وإجبار طاقمها على تغيير وجهة سيرها والتوجه نحو مطار آخر محايد أو صديق للمختطفين وذلك بقصد عقد صفقة والحصول على تنازلات مقابل الإفراج عن المختطفين والطائرة، ولقد شهدت العقود الأربعة الماضية من هذا القرن تزايدا لحالات اختطاف الطائرات وذلك للأسباب التالية:⁽¹⁾
- زيادة وانتشار نطاق استعمال وسيلة النقل الجوي.
 - التقدم الفني الكبير الذي شهده ميدان النقل الجوي الأمر الذي أدى إلى اختصار المسافات الشاسعة إلى عدة ساعات أو حتى بضعة دقائق.
 - التقدم الفني لوسائل الاتصال ووسائل الإعلام المختلفة مما يجعل من اختطاف الطائرات وسيلة لنشر القضية بالإعلام على أوسع نطاق، حيث يطرح "جان بوديار" السؤال التالي: ما الجديد في ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية إذا لم يكن الإرهاب جديد على البشرية؟، ولماذا أحدث كل هذا الارتباك والخوف وردود الفعل؟. ثم يجيب قائلا: الجديد لا يمكن

في الشكل الذي نفذت به العمليتين بنيويورك وواشنطن، ولا في الأهداف والخسائر المادية والبشرية، بل كون الحقيقة الرهيبة التي وقعت أضافت لها الصورة القاتمة - ونحن في عصر الإعلام - صدمة أكبر، وكانت الصورة

(1) أحمد فلاح العموش، مرجع سابق، ص ص 14، 15.

- أكثر تأثيراً من الحقيقة نفسها، لأنها كانت طويلة أسابيع تتكرر أمام أعين البشر الذين في أغلبهم لم يروا الحقيقة مباشرة، وهذا ما سماه "بوديار" العنف الرمزي، حيث يعتبر أن يوم 11 سبتمبر 2001 هو تاريخ العنف الرمزي⁽¹⁾.

- استمرار بقاء بؤر التوتر السياسي قائمة في أجزاء كثيرة من العالم ومن ثم اللجوء إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم كوسيلة من وسائل الضغط السياسي.

وقد وصلت معدلات اختطاف الطائرات في أواخر الستينات وأوائل السبعينات إلى أشبه بالوباء وأصبحت تشكل مشكلة خطيرة وتهديدا كبيرا لأمن الركاب بأكثر مما يمكن تحمله. وفي سياق حديثنا عن اختطاف الطائرات، نورد رأي العلامة "محمد حسين فضل الله" حيث قال: "أن الخطف هو أسلوب تعلمه الشرقيون من الغرب، فنحن نجد أن الفرنسيين خطفوا طائرة (أحمد بن بلة)، كما أن اليهود خطفوا عدة أشخاص من النازيين"، أي أن اختطاف الطائرات ظاهرة لم تتبع من الشرق بل صدرت إليه من الغرب *⁽²⁾.

كما تلجأ إلى أسلوب التخريب وهذا باستخدام القنابل وزرع المتفجرات، وهذا الأسلوب يعد من أقدم الأساليب الإرهابية وأوسعها انتشاراً، وقد استخدم الإرهابيون هذا الأسلوب منذ القرن التاسع عشر، كما يلجأ الإرهابيون إلى

إتباع هذا الأسلوب على نحو متسع النطاق نظرا للعديد من الاعتبارات منها سهولة الاستخدام وسهولة الحصول على المتفجرات سواء عن طريق سرقتها من مصانع إنتاجها

1) فوزي سعد الله جان بوديار، 11 سبتمبر 2001 هو يوم ميلاد العنف الرمزي، جردية السفير، العدد 93، الجزائر، من 14-17 مارس 2002، ص 23.

* ظهر السفير السابق لإسرائيل لدى الأمم المتحدة "بنيامين نتنياهو" (رئيس الوزراء الحالي) على شاشة التلفزيون الأمريكي متهما منظمة التحرير الفلسطينية بابتداع خطف الطائرات. ولم يمض على ذلك وقت طويل، حينما أقدم سلاح الجو الإسرائيلي بتاريخ 04 فيرفري من عام 1986، على ارتكاب حادثة قرصنة جوية أخرى وذلك بإرغام طائرة ليبية صغيرة كانت نقل عددا من كبار المسؤولين السوريين على الهبوط في إحدى القواعد العسكرية الإسرائيلية. وهذه الحادثة أيضا لا يوجد لها أي ذكر في الكتابات السائدة عن الإرهاب.

2) ثامر إبراهيم الجهماني، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، دراسة قانونية ناقدة، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002. ص ص 72، 74.

أو من المعسكرات، أو عن طريق صناعتها وإنتاجها بأيدي مدربين من الإرهابيين، هذا فضلا عن كفاءة استخدامها وردود الفعل الناجمة عن استخدامها، حيث الدوي الهائل وصوت الانفجارات المرعب يحقق للإرهابيين فرصة لإحداث التأثير النفسي المطلوب.)

ويعتبر الاغتيال من أهم الأساليب التي يستخدمها الإرهابيون لتحقيق أهدافهم من خلال الضغط على الحكومات، ويقصد به التصفية الجسدية لرجال الأمن والسياسيين ورجال الإعلام بقصد بث الرعب والفرع في المجتمعات. ومن أشهر الاغتيالات السياسية في العالم نورد ما يلي: (1)

- أوت 1949م: أطلق الجيش السوري الرصاص على الرئيس "حسني الزعيم".

- جويلية 1951م: اغتيال الملك "عبد الله" ملك الأردن في القدس.

- جويلية 1958م: مصرع الملك "فيصل" ملك العراق في انقلاب عسكري.

- نوفمبر 1963م: اغتيال الرئيس "جون كنيدي" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في "دلاس" بـ "تكساس".
- مارس 1975م: اغتيال الملك "فيصل" ملك السعودية من طرف ابن أخيه الأمير "فيصل بن مساعد بن عبد العزيز".
- أبريل 1978م: مصرع الرئيس "محمد داود" رئيس أفغانستان في انقلاب.
- أكتوبر 1979م: اغتيال "بارك شونغ هي" رئيس كوريا الجنوبي.
- أوت 1981م: مصرع الرئيس الإيراني "محمد علي رجائي" ورئيس الوزراء "محمد جواد باهونار" إثر قنبلة في طهران.
- أكتوبر 1981م: اغتيال الرئيس "أنور السادات" رئيس مصر.
- أكتوبر 1984م: مصرع "أنديرا غاندي" رئيسة وزراء الهند على يد ضباط من حرسها.

1) ايريك موريس، آلان هو، الإرهاب التهديد والرد عليه، ترجمة: أحمد حلمي محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991، ص 39.

- جوان 1992م: اغتيال الرئيس الجزائري "محمد بوضياف".
- نوفمبر 1995م: اغتيال "اسحاق رابين" رئيس وزراء إسرائيل على يد طاب إسرائيل.
- 1997م: محاولة اغتيال "خالد مشعل" في الأردن من قبل عناصر الموساد الإسرائيلي.

2-2-3 أهداف الجماعات الإرهابية من وراء الفعل الإرهابي

لقد اختلف المفكرون المهتمون بدراسة الإرهاب حول أهداف هذه الظاهرة تماماً كما اختلفوا حول جوانبها الأخرى، ولذلك سنورد تقسيمين لأهداف الإرهاب ثم نحاول أن نقدم تقسيمنا الخاص.

2-2-3 الأهداف الرئيسية

يقسم البعض أهداف الإرهاب إلى أهداف رئيسية وتتمثل في الأهداف الصعبة، كالمباني لالحكومية وتخريب وهدم والاستيلاء على السفارات أو أبنية المؤسسات وبها أبرياء يحتجزون كرهائن، وكذلك عمليات خطف الطائرات وعمليات خطف أو اغتيال المشاهير وذوي الأهمية السياسية كالدبلوماسيين، أو الأهمية الاجتماعية، هذا ومن بين الأهداف الرئيسية لهجمات الإرهابيين ضد الدبلوماسيين إثبات ضعف الحكومة المضيفة وعجزها أو إجحامها عن الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها.

2-2-3 الأهداف الثانوية

أما الأهداف الثانوية أو الأهداف السهلة، فتتمثل في الأشخاص المدنيين والبوليس المحلي والمخازن والأسواق، وهذا عادة ما يعتمد على أسس جغرافية كالأفراد الموجودين في إطار محصور (مسرح، أو سوق، أو متجر، أو طائرة، أو... الخ).

وهؤلاء هم الضحايا من الدرجة الثانية. أما الضحايا من الدرجة الأولى فهم المواطنون، حيث يكونون هدفاً للتهديد من خلال التأثير عليهم بواسطة أجهزة الإعلام⁽¹⁾.

كما تتجه أهداف الإرهابيين نحو المرافق التالية، السفن خاصة ناقلة الركاب والمباني العامة والمصانع، محطات الكهرباء والماء، مصافي البترول، علماء الأسلحة والذرة، وشبكات الهاتف، والإرهابيون يقومون بمهاجمة أي مكان، حيث لا تمنعهم الحدود الدولية ولا سلامة الناس الأبرياء وهم يكرسون جهودهم لارتكاب أي نوع من الجرائم يعتقدون بأنه يصب في صالح قضيتهم⁽²⁾.

كما يقسم البعض أهداف الإرهاب إلى أهداف مباشرة، وأخرى غير مباشرة وهي نفس الأهداف المذكورة آنفا فقط الاختلاف في اسم التصنيف. بعد استعراضنا للقسمين السابقين لأهداف الإرهاب، رأينا أن يكون تقسيمنا كالتالي:

_____ **الهدف الحقيقي** : وهو الهدف الأخير الذي يسعى الإرهابيون إلى تحقيقه، وما من شك أن هدفهم هذا يتمثل في الوصول إلى السلطة وتغيير النظام، غير أن الوصول إلى هذا الهدف لابد أن يتم بواسطة استهداف أهداف أخرى لابد من تحصيلها حتى يتحقق الهدف الحقيقي . هذه الأهداف يمكن تسميتها الأهداف الرمزية .

_____ **الأهداف الرمزية** : وهي الأعمال الإرهابية التي ينفذها الإرهابيون ضد ضحاياهم الأبرياء الذين أوقعهم حظهم السيئ في شرك الأحداث بقصد بث الرعب أو الخوف أو الفرع بين أفراد المجتمع – وهو موضوع دراستنا – من أجل الوصول إلى تحقيق هدفهم الحقيقي.

(1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سابق ، ص ص 57، 58.

(2) حسن رحمة أحمد، الإرهاب، مجلة الشرطي ، مجلة شرطية ثقافية شهرية، العدد الثامن، نوفمبر، 2000، ص 53

خلاصة

نخلص في نهاية هذا الفصل إلى القول بأن أولريش بيك قدم رؤية جديدة لظاهرة الإرهاب عندما صنفها ضمن مصادر الخطر التي تهدد مصير البشرية

في المجتمع العالمي المعاصر الذي أطلق عليه مصطلح "مجتمع المخاطرة" ،
فيما سماه كاستيل وهو أحد أتباع بيك "مجتمع الكارثة" باعتباره - أي المجتمع
- هو في مواجهة دائمة مع كوارث عديدة ومختلفة تأتيه من كل الجهات .

إن المنهج الدقيق الذي صار يتبعه الإرهابيون في تنفيذهم لعملياتهم
الإرهابية وبصورة أخص السيارات المفخخة والعمليات الاستشهادية التي أصبحت
تمثل آخر ما توصل إليه هؤلاء الأشخاص من تطور في رؤيتهم لصورة العالم
المعاصر، تجعلنا ننظر إلى كل ذلك في إطار " منظومة فكر إرهابي " أصبحت
تشعرنا فعلا بخطر الإرهاب الذي تحدث عنه بيك، بمعنى آخر ما يحدث من
إرهاب مادي كالقتل والتدمير أو إرهاب معنوي كالتهديد والوعيد، ليس سوى
نتيجة لعملية تعبئة منهجية تبدأ بالأفكار وتمتد إلى كل تصرف يسلكه الفرد
والجماعة، ممن تغذوا من الفكر الإرهابي بمصادره المختلفة، والموجه نحو
أهداف محددة قد تكون أفرادا أو مؤسسات أو حكومات .

لا تتشكل ظاهرة الإرهاب من فراغ وإنما هناك عوامل عديدة تتشابك فيما
بينها لتساهم في بروز الظاهرة، ولعل ذلك التغيير الذي عرفه المجتمع الجزائري
مع بداية القرن العشرين على مستوى الحركة الإسلامية هو الذي يمثل هيكل
بنية الظاهرة الإرهابية من خلال بداية تشكل الفكر الإرهابي في الجزائر، وهو
ما سنتناوله بالدراسة في الفصل الموالي .

تمهيد :

عرف المجتمع الجزائري قبل ظهور الإرهاب فيه جملة من التغيرات مست جميع جوانبه، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، نتيجة للفكر المتطرف الذي ساد فيه بالإضافة إلى الإخفاقات التي سجلتها العملية التنموية بأشكالها المختلفة في الجزائر .

إن الاعتقاد القائل بأن الظروف التي سادت في المجتمع الجزائري مع نهاية الثمانينيات هي سبب انتشار الإرهاب عاري من الصحة، لأن المتعمق في خبايا الظاهرة في الجزائر يمكنه أن يصل إلى حقيقة مؤداها أن ظاهرة الإرهاب ترجع جذورها إلى سنوات طويلة ماضية من تاريخ الجزائر المعاصر .

سنحاول من خلال هذا الفصل تتبع كيفية تشكل الفكر الإرهابي في المجتمع الجزائري انطلاقاً من جذور الظاهرة المتمثلة في تبني الحركة الإسلامية الجزائرية لفكر الإخوان المسلمين المتعصب، وصولاً إلى تشكل الخلايا الإرهابية في الجزائر .

3- بداية تشكل الفكر الإرهابي في المجتمع الجزائري

3-1: المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية في الجزائر

مع بداية القرن العشرين بدأت ملامح تشكل الفكر الإرهابي في الجزائر تظهر من خلال تأثر الحركة الإسلامية الجزائرية بالفكر المتعصب لحركة الإخوان المسلمين، وهذا ما سنستعرضه من خلال هذا العنصر .

3.1.1. التوجه الفكري لحركة الإخوان المسلمين

بداية من أواخر الثلاثينيات، أخذت حركة " الإخوان المسلمين " بتأسيس فروع لها بعدة دول منها: السودان، فلسطين، سوريا، والجزائر، حيث تواصلوا مع " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين " التي أسسها " عبد الحميد بن باديس ". منذ ذلك الحين بدأ تيار من نزعة الإخوان المسلمين يتشكل داخل تلك الجمعية من قبل " محمد بشير الإبراهيمي " و " فضيل الورتيلاني " ، هذا الأخير أقام في القاهرة مطع الأربعينات لفتح مكتب للجمعية ، كان عمله ظاهريا يتجه نحو مساعدة الطلبة الجزائريين، بينما في الخفاء كان يحاول إقامة علاقات مع المنظمات الإسلامية الفاعلة آنذاك على المسرح السياسي المصري مثل : تنظيم الشبيبة المسلمة، عباد الرحمان، و بشكل خاص " الإخوان المسلمين " . (1)

في مصر كان هناك قائد ومنظر لحركة الإخوان المسلمين يتمثل شخصه في "سيد قطب " الذي تتلمذ على يد " حسن البنا " ، وقد قدم في كتابه "معالم في الطريق" أفكارا ستكون فيما بعد مرجعية لمعظم الحركات الإسلامية في العالم العربي و الإسلامي. حيث لم يكتف فيه بتحويل الحركة الإسلامية إلى ثكنة عوض تيار فكري، بل رغب في تكوين جماعة تتمسك باحتكار الإسلام وتصنف كل من هم في غير تنظيمه في خانة المشركين هؤلاء لا بد أن يكون مصيرهم الإبادة بالحديد والنار...، و بهذه الأفكار يكون سيد قطب " قد عمق ذهنية

(1) - إلباس بوكراع ، الجزائر : الرب المقدس ، ترجمة : خليل أحمد خليل ، ط 1 ، دار الفارابي ، بيروت ، لبنان ، 2003 ، ص 223.

الجاهلية، التي كان قد سبقه إليها " أبو العلاء المرودوي "، الاثنان شكلا سوية مرجعية فكرية تتوازي في توجهها مع العالم المعاصر. (1)

لقد استلهمت الحركة الإسلامية الجزائرية من الخطاب الفكري لحركة الإخوان المسلمين وعلى رأسهم أفكار " سيد قطب "، تصورها لإعادة تشكيل المجتمع الجزائري، وفي هذا الصدد يقر أحد قادة الحركة الإسلامية في الجزائر بتأثره العقائدي بالخطابات الفكرية لحركة الإخوان المسلمين في مصر حيث يصرح قائلاً: " لقد تأثرنا بمدرسة ابن تيمية و رأيه المجدد الذي يبجل العودة إلى الإسلام الحقيقي إسلام الكتاب و السنة، وإلى الفهم الصحيح لصحابة الرسول صلى الله عليه وسلم.. كما أننا تحملنا تأثيراً قويا من طرف الإخوان المسلمين، من أمثال الشيخ " حسن البنا "، " سيد قطب "، و " عبد القادر عودة "، وقرأنا كل ما كتبه " سعيد حوا " .. و فوجئنا بمواقفهم الجريئة ومقاومتهم للطاغوت " . (2)

إن مثل ذلك التصريح السالف الذكر يحتم علينا ضرورة العودة إلى جذور تلك الأفكار والاعتقادات التي اعتمدها الحركة الإسلامية في الجزائر وتبنتها من أجل التغيير الذي تنشده في المجتمع، خاصة تلك المعتقدات التي جاء بها " سيد قطب " والتي مثلت مرجعية فكرية للحركة الإسلامية الجزائرية منذ تشكيلها وإلى غاية تحولها نحو العمل السياسي المسلح، لذلك سنحاول من خلال هذا العنصر الوقوف عند أهم الأسماء التي تم تداولها بين الإسلاميين الجزائريين أثناء نشاطهم السياسي وكيفية تأثيرها في تشكل الفكر الإرهابي في المجتمع الجزائري .

في كتابه الشهير " معالم في الطريق " يؤكد " سيد قطب " أن المجتمعات القائمة كلها مجتمعات جاهلية وغير إسلامية، وإنه ينبغي التأكيد أن

(1) محمد عصامي، في عمق الحميم: معول الإرهاب لهدم الجزائر، ترجمة: م. سطوف، [د ط]،

المؤسسة الوطنية للاتصال والطبع والنشر، الجزائر، 2002، ص 22 .

(2) علي سموك، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، من أجل مقاربة سوسولوجية، [د ط]، مختبر

التربية، الانحراف والجريمة في المجتمع، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006، ص 265 .

الإسلام لا علاقة له بما يجري في الأرض كلها اليوم لأن الحاكمية ليست له، والبديل الوحيد لهذه الأوضاع الزائفة هو أولاً وقبل كل شيء قيام مجتمع إسلامي، يتخذ الإسلام شريعة له ولا تكون له شريعة سواه .

حاول " سيد قطب " من خلال كتابه الذي ذكرناه سابقاً وضع معايير محددة للتفريق بين المجتمع المسلم والمجتمع الجاهلي، وقد حاول أيضاً أن يدقق في الشروط التي يعتقد أنها متعارف عليها وتحدد المسلم وغير المسلم ببساطة ودون جدال.

يقول "قطب" : " إن المجتمع الجاهلي يتمثل في صور شتى، كلها جاهلية منها : قد يتمثل في صورة مجتمع ينكر وجود الله تعالى، و لكن يجعل له ملكوت السموات، ويعزله عن ملكوت الأرض فلا يطبق شريعته في نظام الحياة، و لا يحكم قيمه التي جعلها هو قيماً ثابتة في حياة البشر، وبذلك يكون مجتمعاً جاهلياً ولو أقر بوجود الله، و لو ترك الناس يقدمون الشعائر لله، في المجتمع في الكنائس والمساجد ". (1)

في موضع آخر يؤكد " قطب " : " أنه لا بد من درجة من القوة لمواجهة المجتمع الجاهلي، قوة الاعتقاد والتصور، وقوة الخلق والبناء النفسي، وقوة التنظيم والبناء الجماعي، و سائر أنواع القوة التي يواجه بها المجتمع الجاهلي.. قوة الصمود، و قوة التغلب عليه ". إذن إذا كانت رسالة "الفريضة الغائبة" هي الأهم و الأبرز لدى الجماعات الإسلامية النضالية في مرحلة العمل و الكفاح.. فإن كتاب "معالم في الطريق" لسيد قطب يمكننا اعتباره النص التأسيسي للإسلام الحزبي النضالي. حيث من سطور ذلك الكتاب السالف الذكر خرجت جماعات الإسلام النضالي على الأقل عربياً. (2)

يتضمن نص "سيد قطب" الذي أوردناه سابقاً الفكرتين النظريتين الرئيسيتين السائدتين في الفكر العقائدي للحركات الإسلامية المكافحة من أجل

(1) علي سموك ، مرجع سابق ، ص 264 .

(2) هشام الحديدي ، الإرهاب : بذوره وبشوره زمانه ومكانه وشخصه ، ط ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2000 ، ص ص 56 ، 57 .

تغيير المجتمعات الإسلامية عموما والعربية على وجه التحديد التين تستند إليهما هذه الجماعات المكافحة؛ وهما فكرة الجاهلية، وفكرة الحاكمية.

إن " سيد قطب " يكون قد قدم تقسيما جديدا، حيث قد يكون المجتمع موحدًا عرفيا واثنيا ودينيا، إلا أن " قطب " يضع معيارا جديدا داخل الواحد والمجتمع المنسجم، ليقسم الناس. هذا التقسيم ليس طبقيا إذ لا يقوم على التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي الطبقي، فقطب يبحث عن نقاء عقيدة المجتمع.

مما سبق ذكره يمكننا القول أن " سيد قطب " يعتقد أن العالم اليوم - بما فيه الإسلامي - تطبق عليه جاهلية مدمرة شبيهة بتلك الجاهلية التي كانت سائدة قبل الإسلام، ويرجع ذلك حسب اعتقاده إلى تجاهل مفهوم " لا إله إلا الله " الذي يجعل الحاكمية لله وحده.

نورد في هذا المجال قولاً شائعاً له إذ يقول: ألم يرد في القرآن الكريم قوله تعالى: " إن الحكم إلا لله " ، " ألا له الخلق والأمر " وقوله تعالى أيضا: " أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوله يوقنون ". وما هو موجود في العالم اليوم حسب قطب هو حكم البشر وطواغيتهم في وجه ألوهية الله وحكمه وشريعته. ولابد لجلاء الجاهلية عن التوحيد من أن تقوم قلة مؤمنة، فتعتزل شعوريا قيم الجاهلية وتصوراتها وتخلص العمل لله، حتى إذا استقامت أمورها تماما انقضت على الجاهلية فنقضت ما شيدته حصنا، و أعادت حكم الله إلى الأرض. (1)

تبنى " سيد قطب " ومن بعده الجماعات الإسلامية ما يسمى بجاهلية القرن العشرين وبالتالي ازدهرت فكرة التكفير وأصبحت تهمة قد تصل عواقبها إلى درجة القتل، إلى أن إطلاقها على المخالفين أصبح أكثر سهولة ، ضف إلى ذلك ظهرت في الأدبيات الإيرانية بالذات، كلمة الطاغوت، لتحمل نفس دلالات الجاهلية والتي توصف بها في الغالب النظم والدول والأفراد، إلا أن تقسيم "السيد قطب" للمجتمع يذهب بعيدا حيث يقول: المجتمع الإسلامي - بصفته تلك - هو

وحده المجتمع المتحضر، والمجتمعات الجاهلية - بكل صورها المتعددة - مجتمعات متخلفة.

بعد هذا التقسيم يحاول " قطب " الوصول إلى هوية جديدة وانتماء مختلف يوازي كل الروابط السابقة المتعارف عليها، ويؤكد قوة ورقي عناصر الترابط غير المادية، ليصل إلى أن المجتمع القائم ليس هو المجتمع المنشود وهو مجتمع فاسد ولا مستقبل له وبالتالي يجب إزالة هذا المجتمع وهذا واجب ديني وتكليف إلهي.

يضيف قطب أن أي عملية تأسيس تبدأ بالهدم لذلك فالمهمة الحالية للمسلمين الحقيقيين هي القضاء كلية على شرور وفساد هذا المجتمع، فالشر ليس فرديا بل مجتمعا كما أن المؤسسات الحديثة تشكل أساس كل الشرور و الفساد.

لقد أصبحت للسيد قطب قوة وسلطة لدى مجموعة تزعم أنها نقية و قادرة على تحقيق النقاء في المستقبل، وهذا التقسيم ليس مجرد خلاف مذهبي حول الإسلام كما عهدنا ذلك خلال التاريخ الإسلامي مع نشأة الفرق و المذاهب، بمعنى آخر ليس اختلافا حول الفروع و التفسيرات التي تعرفها الأمة الإسلامية، إنما هناك رؤية كاملة جديدة تحدد من هو المسلم الحقيقي و الأصل و هذه من آليات نفي الآخر. (1)

إن يمكن القول بأن قطب يمثل صورة الآخر المختلف حيث يؤكد دائما أن الإسلام لا يعرف إلا نوعين من المجتمعات، مجتمع إسلامي ومجتمع جاهلي، المجتمع الإسلامي هو المجتمع الذي يطبق فيه الإسلام (عقيدة و عبادة و شريعة و نظاما خلقا وسلوكا). والمجتمع الجاهلي هو الذي لا يطبق فيه الإسلام ولا تحكمه (عقيدته، وتصورات، وقيمته، وموازينه، ونظامه، وشرائعه، وخلق وسلوكه). ويؤكد " سيد قطب " أن المجتمع الإسلامي ليس هو الذي يضم أتاسا ممن يسمون أنفسهم مسلمين، بينما لا تمثل الشريعة الإسلامية القانون الذي ينظم ويحكم هذا المجتمع، حتى إن أدى أفراد هذا المجتمع الفرائض الإسلامية من صلاة وصيام وحج .

إن الدارسين للتطور الفكري للسيد قطب يرون أن راديكاليته برزت بعد عام 1952م، حيث أثناء هذه الفترة بالذات صار عضوا في الإخوان المسلمين، لكنه لم يكتب شيئا في الجاهلية والحاكمية إلا بعد عام 1954م، وذلك عندما دخل مع آلاف من رجال جماعة الإخوان المسلمين السجن للمرة الأولى بعد اصطدام الإخوان الأول بنظام الرئيس عبد الناصر، وفي السجن أقبل السيد قطب على كتابة تفسيره المشهور: "في ظلال القرآن"، فظهرت فيه لأول مرة فكرة الحاكمية، وفكرة الجاهلية. * (1)

2.1.3. تأثر الحركة الإسلامية الجزائرية بحركة "الإخوان المسلمين" وتحولها نحو

الفعل السياسي

بدأ المفكرون العرب والمسلمون بإبراز محاسن الإسلام من خلال عقدهم لمقارنات بين التشريعات المختلفة ووجوه النظم، وكذا تصور الكون والإنسان. لقد صنع الإخوان المسلمون في المشرق العربي والمفكرون القريبون منهم فضاء فكريا غاصا بأفكار الخصوصية والأصالة، إلا أن الجماعات التي أيدت فكر "سيد قطب" هي التي مضت بتلك الأفكار إلى نهاياتها، الأمر الذي قاد إلى ظهور الإسلام الحربي المناضل على أساس منها.

قبل قيام الثورة الجزائرية كانت الشخصيات الدينية هي التي تتولى تنظيم الثورة على نحو كامل أو جزئي، كما كانت تتولى قيادتها أيضا. لقد كان هؤلاء المنظمين والقادة الدينيين يطمحون إلى تحقيق الكثير أي أنهم كانوا يرمون تقريبا وبشكل واضح إلى تحقيق هدف مترابط ككل. وكانت هذه الغاية هي هدف "الحرية للإسلام" الذي كان يمكن النظر إليه باعتباره قد تعرض للتشويه من طرف الاستعماريين الكفرة. (2)

* كان " سيد قطب " قد قضى بأمريكا مبعوثا من قبل وزارة التعليم المصرية ما بين سنتي 1948 م و 1950 م ، ومنها عاد بعداء كبير للغرب و للمتغربين . وقد اطلع على كتابات أبي الأعلى المودودي زعيم الجماعة الإسلامية في باكستان والتي بلور فيها فكرة الحاكمية .

(1) هشام الحديدي ، مرجع سابق ، ص 58 .

(2) إدموند بيرك وإيرا لايبديوس . الإسلام والسياسة والحركات الاجتماعية . ترجمة : محروس سليمان ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2000 م ، ص 89 .

وإذا كان " فرانز فانون " يعتقد أنه على شعوب العالم الثالث أن تتخلى عن معتقداتها التقليدية حتى تشن نضالا ناجحا ضد الامبريالية الغربية، فإن علي شريعتي* يرى أن شعوب العالم الثالث لن تستطيع محاربة الامبريالية إن لم تستعد أولا هويتها الثقافية ممتزجة بالتقاليد الدينية الشعبية . ومن ثم أصر شريعتي على أنه على بلاد العالم الثالث أن تعيد اكتشاف جذورها الدنية قبل أن تتحدى الغرب . (1)

إن الحركة الوطنية المناضلة للاستعمار في الجزائر تكون قد خرجت من عباءة الحركة السلفية الإصلاحية الموازية لحركة الإصلاح الإسلامي بالمشرق، ولهذا كان رجال الحركة الوطنية هم أنفسهم رجال جبهة التحرير الوطني في الجزائر. (2)

بمعنى آخر فإن رجال جبهة التحرير الوطني المناضلة ضد الاستعمار كان من بينهم أولئك الذين جاؤوا من التيار الديني الذي كانت تمثله جمعية العلماء

* وهو الأيديولوجي الأساسي في الثورة الإيرانية حيث تلقى إلهامه من الخارج وأيضاً من داخل الإسلام : من علم الاجتماع الغربي وبشكل واضح علم الاجتماع الماركسي وأيضاً من علم العقائد الإسلامي ، ومن منظري العالم الثالث وبصفة خاصة "فرانز فانون" FRANTZ FANON وكذلك من تعاليم شهداء الشيعة الأوائل، وقد كرس حياته من أجل صياغة اشتراكية عصرية بواسطة المذهب الشعبي التقليدي، والمواعاة بين النظريات الثورية عند ماركس وفانون والمفكرين العظام الآخرين غير الإيرانيين والبيئية الإيرانية ، .كان ينظم المسيرات الطلابية في باريس تأييداً للثورة الجزائرية ص 457 .

(1) إدموند بيرك وإيرا لايبديوس ، مرجع سابق ، ص ص 459 . 460 .

(2) الربيع جصاص ، الحركات الإسلامية والتغير الثقافي في المجتمع الجزائري ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا ، كلية العلوم الغنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2007 م — 2008 م ، ص 278 .

المسلمين الجزائريين، والذين انضوا تحت لواء جبهة التحرير الوطني من أجل مناهضة الاستعمار الفرنسي بالجزائر.

تبنّت جبهة التحرير الوطني بالجزائر التي قادت الثورة ضد الاستعمار الفرنسي " النهج الاشتراكي " حيث ورد في موائيقها أن الهدف من الثورة ضد الاستعمار الفرنسي، هو تحقيق الاستقلال وبناء الدولة العربية الديمقراطية الشعبية القائمة على الإسلام والانتماء العربي، الأمر الذي أكسبها تأييد الاتجاه الإسلامي الممثل في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

لقد شكلت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أنشأها "عبد الحميد ابن باديس" في الثلاثينات من القرن الماضي حركة إصلاح واسعة في المجتمع الجزائري، حيث جعلت من الإصلاح أسلوبها في مواجهة التغريب الاستعماري، من خلال إعادة بناء الهوية ومحاربة البدع والطرقية، وتنظيم أساليب مقاومة الاستعمار، وذلك من خلال إعادة تشكيل الوعي الديني لدى الأفراد، والتشديد على أهمية اللغة العربية والثقافة والهوية الإسلامية.

لن نضيف الجديد إن قلنا أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر عمل منذ البداية على محاولة ضرب شخصية المجتمع المميزة، وذلك من خلال إثارة النعرات الإثنية تارة، ومحاولة التصيير تارة أخرى، وكذا من خلال تغليب البربرية على العربية كلما سنحت الفرصة بالإضافة إلى تشجيع الهجرة إلى فرنسا، إلى آخر سلسلة التقسيمات الإدارية والعسكرية التي ابتدعها لمنع تلاحم السكان وتمازجهم ولإبقاء على البنى القبلية الكفيلة بحماية مصالحهم.

في ظل تلك الظروف التي كانت تعيشها الجزائر تحت نير الاستعمار الفرنسي، ظهر إلى الوجود جمعيات تحاول المحافظة على الهوية العربية الإسلامية للشعب الجزائري لعل أهمها " جمعية العلماء المسلمين " التي أخذت على عاتقها هذه المهمة ووقفت بذلك في وجه الاستعمار لكن ذلك كان بشكل سلمي، حيث كان هدفها الدفاع عن الإسلام وتدريب اللغة العربية وقد فتحت من أجل ذلك مدارس، حيث لم تكن هذه الأخيرة تلك المدارس القرآنية التي يتعلم فيها الأطفال القرآن الكريم، ويحفظوه عن ظهر قلب دون فهم لمعانيه، وإنما كانت

مدارس فيها أقسام أين يجلس الأطفال على مقاعد ويكتبون على طاولات مقابل سبورة، ويدرسون الآداب، التاريخ، الجغرافيا، العلوم والرياضيات وغيرها من العلوم، وكان كل ذلك يتم باللغة العربية، وهي بذلك لا تختلف عن المدارس الفرنسية التي كانت موجودة بالجزائر أثناء الاستعمار الفرنسي. بالإضافة إلى ما سبق ذكره فقد أنشأت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مساجد في المدن الرئيسية، كما رفضت أن توصف بحزب سياسي وفضلت أن يقتصر نشاطها على توعية المجتمع الجزائري حتى لا ينسلخ عن هويته.⁽¹⁾

لم يكن التوجه الإصلاحى لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلا إعادة إحياء الفكر الدينى الذى عمل الاستعمار الفرنسى فى الجزائر على تشويبه، وبذلك نظم المنضوون تحت لواء هذه الجمعية ما عرف بالإسلام الشعبى الذى لم يكن أيديولوجيا ولا تنظيميا قائما، ولم يكن يحتل رقعة جغرافية محددة، إن الإسلام الشعبى الذى تبنته الجمعية وإن كان يعتمد على الإلهام الصوفى فى الأسلوب، ويغلب عليه الطابع الريفى فى أسسه الاجتماعية، إلا أنه يعتبر عاملا أساسيا فى مقاومة الغزو الاستعماري، حيث لعب دورا مهما فى تعبئة المقاومة ضد الاستعمار الفرنسى.

لقد انتقل الإسلام الشعبى إلى الإسلام الإصلاحى فى الجزائر لأسباب عديدة نوجزها فيما يلى: (2)

(1) - ينبع الإسلام الشعبى من جذور جزائرية و مغاربية ، و ذو خصوصية محلية، بينما حركة الإسلام الإصلاحى، نجدها قد تأثرت بحركات الإسلام فى الشرق الأوسط خاصة منها حركة الإخوان المسلمين التى أنشأها "حسن البنا" فى مصرن وفكر كل من "محمد عبده" و "جمال الدين الأفغانى".

1) Lhouari Addi, L'Algérie et la démocratie, pouvoir et crise du politique dans l'algerie contemporaine

éd la découverte, Paris, 1995, p19.

(2) الربيع جصاص ، مرجع سابق ، ص ص 271، 272 .

2) - إذا كان الإسلام الشعبي قد مثل حركات مقاومة متقطعة، في أماكن جغرافية محدودة و منفصلة عن الحركات الأخرى (جغرافيا وزمنيا)، فإن مجال حركة الإسلام الإصلاحية لم يبق محصورا في رقعة جغرافية محددة (لا جغرافيا ولا زمنيا) بل تعدى ذلك ليشمل كافة القطر الجزائري، ضف إلى ذلك التجديد في الفكر والعقيدة الدينية كان الهدف الأسمى لحركة الإسلام الإصلاحية، وبلغت معاصرة يمكن القول أن هذه الحركة شملت المجتمع المدني بجميع فئاته في المدن الجزائرية أين كان النشاط الحركي لمختلف التيارات نشطا وموجها لحركة المجتمع نحو توجه معين، وأين كان النشاط الديني مقتصر على العبادات والعادات الاجتماعية ذات الصلة بالقيم المجتمعية.

3) - يرجع بعض المنشغلين بالحركة الإسلامية خصوصا، وبالصحوة الإسلامية عموما بروزها إلى النظام السياسي القائم في الدول العربية على وجه الخصوص- سواء خلال الحقبة الاستعمارية أو بعد الاستقلال، وذلك في تعامله مع التيارات المختلفة بما في ذلك التيار الإسلامي و تبنيه لنمط سياسي ذو وجهين.

أحدث الاستعمار الفرنسي تحولات وتغيرات عديدة أدت إلى انقسام المجتمع الجزائري على ذاته، إذ لم يكن ذلك الاستعمار مجرد ضغوط خارجية، بمعنى آخر مجرد مجموعة من البشر جاءت لتحتل وتستوطن وينتهي أمرها بمجرد الخروج أو الانسحاب من الأرض المحتلة كما كان الشأن بالنسبة للاحتلال الانجليزي لدول المشرق، بالإضافة إلى ذلك فإن الاستعمار الفرنسي في الجزائر لم يكن لغة في مواجهة لغة، أو أخلاقا في مواجهة أخلاق، بل كان منظومة ضاغطة من المؤسسات والإجراءات كان من أهم نتائجها فرض لغة وأخلاقيات جديدة، وخلق مجموعة من التحولات الثقافية، والاقتصادية والسياسية التي من شأنها تفكيك البنية الاجتماعية القائمة وتدفع شروطا جديدة في مجالات الإنتاج والحكم والإدارة والاتصالات.

فقدت اللغة العربية مكانتها الأولى كوسيلة تعبير رسمية في الجزائر نتيجة العلاقات بين الغالب والمغلوب التي فرضها الاستعمار الفرنسي، وفي هذا

السياق يقول "مصطفى الأشرف" : " كانت اللغة العربية دائما في وضعية المغلوب خلال الاستعمار وبعد الاستقلال، فتقهقرت كأداة تعبير وتخطب وتوصيل، وبقيت أداة تراثية مقتصرة على المبادئ بعجز واضح عن مواكبة المستجدات ".

ظهرت اللغة الفرنسية كلغة دنيوية مسيطرة في دواليب الإدارة والاقتصاد والحكم الاستعماري، وتفوقت العربية وظهرت كسمو روحي وجسد ممتاز للأخرة، نتيجة إضفاء الطابع الديني عليها بحجة روابطها مع ((الكتاب والوحي والنص الديني، وفي هذا المناخ الثقافي تحددت المجالات ما بين ديني ودنيوي، وتعددت أنماط المتقنين ما بين العربي، والمفرنس، وهذا يعني انقسام المجتمع على ذاته ثقافيا وهو انقسام يشكل أرضية خصبة لظهور فكرة الهوية.

استخدم الاستعمار الفرنسي طرقا مختلفة لمحاربة اللغة العربية والإسلام للقضاء على الهوية العربية الإسلامية للشعب الجزائري، ففي عام 1904م صدر قانون يمنع تدريس اللغة العربية إلا بإذن خاص من سلطات الاحتلال، وحتى لو حصل أحدهم على مثل هذا الإذن كان عليه أن يكتفي بتدريس القرآن الكريم مع التغاضي عن كل الآيات التي تشير إلى " الجهاد". وكان المرسوم الأول الذي أشير فيه صراحة إلى "المسلمين الفرنسيين" بهدف تعزيز عملية الدمج قد صدر عام 1885م وألحق عام 1938م بالقانون الذي يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية، كما بدأت منذ ذلك الحين المحاولات الدؤوبة لتشجيع استعمال العامية كمدخل لمخاطبة عامة الشعب، وخلق البلبلة في صفوفه، وتشجيع استعمال اللهجة البربرية، كما طال الاضطهاد وكل ما يمس التراث الوطني الجزائري من كتب ووثائق ومخطوطات وحتى التراث الفلكلوري والشفهي، وكان أبرز ضحايا هذا الاضطهاد المكتبة الشهيرة التي شيدها "الأمير عبد القادر" والتي أحرقت مباشرة بعد إلقائه للسلاح.⁽¹⁾

(1) عبد الباسط دردور، مرجع سابق، ص ص244، 24.

يبدو أن هذا السلاح كان فعالا جدا، ففي عام 1949م طالب المناضلون ذوو الأصول الأمازيغية في فدرالية فرنسا (باريس- ليون) لحزب الشعب الجزائري PPA من " مصالي الحاج " زعيم الحزب، ضرورة إظهار العلاقة بين الإسلام والدين، وبالتالي طالبوه بإدارة الظهر لهذه الثقافة، و ضرورة جعل خطاب الحزب "علماني" كما طلبوا منه التراجع عن الرمزية الدينية، هؤلاء اللاتكيون حتى وإن لم يكن لأصواتهم صدى لدى الشعب الجزائري أثناء الاستعمار الفرنسي، إلا أنه سيكون لهم دور بارز في الأحداث التي ستعيشها الجزائر المستقلة.

نجحت فرنسا في أثناء الحقبة الاستعمارية في تفريق التوجهات الإيديولوجية للنخبة السياسية الجزائرية، حيث ظهرت في ساحة الأحداث عدة جمعيات وأحزاب سياسية لكل منها توجه معين يختلف عن غيره، لعل أهمها، الناشطين السياسيين الأصليين PPA - MTLD الذين خلقوا FLN عام 1954م، العلماء المجتمعون في الجمعية الدينية AUMA (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) التي قادها "عبد الحميد ابن باديس" المتوفي عام 1940م، حزب "فرحات عباس"، وأخيرا الشيوعيون المتواجدون في التنظيمات النقابية والعمالية. (1)

هؤلاء الفرقاء السياسيون الذين خلقتهم فرنسا في الجزائر حتى وإن وحدهم حبهم لأن يروا وطنهم مستقلا يوما ما، إلا أن هذه الوحدة لن تدوم طويلا وسيعود التصادم الذي سبق الثورة التحريرية الجزائرية ليطغى من جديد على مسرح الأحداث السياسية في الجزائر المستقلة.

بإمكاننا القول أن آثار تلك المنظومة الضاغطة من المؤسسات والإجراءات التي خلقها الاستعمار الفرنسي في الجزائر لم يقتصر على المرحلة الاستعمارية من تاريخ الجزائر فحسب، وإنما انعكس ذلك بشكل لا يدع مجالا للشك على جزائر ما بعد الاستقلال وعلى الشعب الجزائري "الحر"، حيث لا يمكن لأحد اليوم أن ينكر أن هذا الشعب كان ولا يزال مسلوب الهوية حتى وإن

وجد هذا معارضة من البعض كون الشعب الجزائري انتماءاته هي للحضارة العربية الإسلامية أكثر منها للحضارة الغربية، ويدللون على ذلك ببعض الأحزاب والجماعات التي تمثل جزء من الشعب والتي تتخذ من العروبة و الإسلام مشروعاً لها، هنا نقول أنه حتى و إن كان القول السابق على قدر كبير من الصحة، إلا أن بعض الأشخاص الذين أداروا شؤون الجزائر المستقلة هم أولئك الذين تربوا في خصب الثقافة الفرنسية التي كانت سائدة في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي.

يمكننا القول أن جبهة التحرير الوطني وحدثت بين التيارات المتناقضة والمختلفة في الإيديولوجيا أي بين الفرقاء السياسيين الذين سبق وأن تحدثنا عنهم وذلك لتحقيق الهدف الوطني، بما في ذلك التيار الإسلامي الإصلاحي، الممثل في جمعية العلماء المسلمين، هذه الأخيرة لعبت دوراً أساسياً في إعداد الإطار البشري

1) Lhouari Addi , Op , Cit , P 23 .

الذي احتضن الثورة تحت لواء جبهة التحرير الوطني، بالإضافة إلى رجال الزوايا ، والقوى السياسية الأخرى التي تخلت عن أيديولوجيتها (ولو مؤقتاً) وانضم أفرادها إلى الثورة التي وجهت المجتمع الجزائري نحو توجه موحد . ونضيف نقطة هامة تعتبر من بين أهم الأسباب المحركة للأزمة التي ستعرفها الجزائر فيما بعد والتي سنفصل فيها من خلال العناصر اللاحقة من هذه الدراسة. حيث بمجرد حصول الجزائر على استقلالها في 5 جويلية 1962م، كانت بداية الصدام بين تيارين أيديولوجيين متعارضين، إذ تغلغت بعض العناصر في النظام وفتحت المجال أمام التيار التغريبي المتكون أساساً من المثقفين باللغة الفرنسية والشبوعيين، هذا التيار التغريبي كان يحاول دائماً الابتعاد عن كل مظاهر الشخصية الجزائرية الأصيلة المتمثلة بشكل أكثر تحديداً في البعدين

الإسلامي – العربي الذي يمجده أفراد المجتمع الجزائري والذي حاولوا المحافظة عليه رغم المحاولات المتكررة للاستعمار من أجل القضاء على ذلك المكسب، هذا الصدام هو الذي سيخلق الصراع على السلطة في الجزائر.

ارتبطت التوازنات الاجتماعية في الجزائر بتناقضات المرحلة الاستعمارية الأمر الذي انعكس سلباً على مرحلة ما بعد الاستقلال حيث تمثل ذلك في عجز اجتماعي من خلال سيطرة بنى اجتماعية كانت تصبو إلى التغيير وأخرى ارتبطت بمحدودية المكان والزمان وحددت هويتها عوامل مثل الدين واللغة إذ واجهت العزلة والتفاعل مع المحيط والوقوف أمام التحديات والضغوط التي بدأ يفرضها وسط اجتماعي ثقافي متنوع في بنائه ودلالاته القيمية والمعارية، بمعنى أن الصراع المجتمعي الذي تعرض له المجتمع الجزائري تمثل في بروز جناحين متعارضين من الناحية الأيديولوجية . الأول يرى الوجهة الأنسب للمجتمع في الضفة الأخرى من البحر المتوسط ، في مقابل ذلك يرى الجناح الآخر الحفاظ على القيم التقليدية المتوارثة في المجتمع .

إذا كانت جبهة التحرير الوطني قد استطاعت أن تجمع التيارات السياسية المختلفة قبل بيان أول نوفمبر 54 – التي كانت (أي التيارات) تختلف عن توجهها – لأجل تحقيق الهدف الأكبر المتمثل في الاستقلال، فإن التيار الديني رأى في التوجه العام للسياسة العامة للسلطة بعد الاستقلال واستيلاء التيار التغريبي على مقاليدها، خروجاً عما أوردته موثيق الثورة ومحاولة للقضاء على الاتجاه العروبي الإسلامي للجزائر.

في هذا الصدد نقول أن انحراف الدولة الجزائرية عن المبادئ التي قامت على أساسها الثورة الجزائرية هو الذي خلق تياراً موازياً للسلطة في الجزائر، حيث عمل هذا التيار على تثبيت تلك المبادئ في المجتمع الجزائري خاصة عندما هيمنت الجبهة على المؤسسة الدينية، إن تبني الدولة الوطنية خياراً أيديولوجياً مغايراً لما حمله بيان أول نوفمبر – الذي وحد الأطياف السياسية المتناقضة في الجزائر – و مؤتمر الصومام 56، وميثاق طرابلس، المتفقة على بناء دولة جزائرية ديمقراطية تقوم على مبادئ الإسلام والانتماء العربي،

قاد البلاد إلى دوامة من عدم الاستقرار على كافة المستويات خاصة المستوى الأمني .

نتج عن الخلاف في التوجه الإيديولوجي بين النخبة السياسية في الجزائر بروز جمعيات دينية تحت الغطاء الخيري أبرزها "جمعية القيم" التي تم حلها في عهد الرئيس بومدين، و تمثل هدفها في إعادة البعث للحركة الدينية آخذة بمنهج الإصلاح الذي لزمه "ابن باديس" في جمعية العلماء، حيث عمل التيار الإسلامي الإصلاحي في الجزائر من خلال المسجد لنشر الفكر السلفي الإصلاحي الذي يعتبر "محمد عبده" و"جمال الدين الأفغاني" المرجعية الأساسية له.

دفع النشاط المتزايد لهذا التيار، وتبنيه للأيديولوجية الراديكالية المستنبطة من فكر سيد قطب ومؤلفه "معالم في الطريق" الذي أكد فيه أن الحاكمية ليست إلا لله وحده- وهو الموقف المتعارض مع نمط النظام السياسي القائم سواء في الجزائر أو في الدول العربية الآخذة بأيديولوجية القومية العربية والممارسة الاشتراكية- بالسلطة السياسية في الجزائر إلى إلحاق مؤسسة المسجد بسلطة الدولة والإشراف على إدارته من خلال الهيئة الرسمية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بعد أن كان أحد المراكز الأساسية للقوى الإسلامية الموازية لسلطة الدولة في الجزائر، وبالتالي فإن ذلك الأسلوب في التعامل الذي تبنته السلطة والمتمثل في سياسة المد والجذب، اللين والخشونة، القبول والرفض، دفع بأصحاب الاتجاه الديني إلى التحول نحو الفعل السياسي.⁽¹⁾

تعتبر قضية ازدواجية الثقافة على مستوى النخب المثقفة والسياسية من بين أهم العوائق التي تواجه الدولة الجزائرية واستقرارها ذلك أن هذه الازدواجية قادت البلاد إلى صراع ثقافي إيديولوجي، والذي تطور إلى صراع إيديولوجي وعقائدي تجلت ملامحه أكثر على مستوى اللغة والثقافة خاصة في التصادم بين العربية والفرنسية باعتبارهما وسيلتين لنقل الإيديولوجية .

إن المتتبع للأزمة الثقافية الجزائرية يمكنه أن يدرك تلك التبعية الفكرية والاعترا ب الاجتماعي والاستلاب الثقافي الذي يعيشه الشعب الجزائري والذي لم يكن المسؤول عنه، ونؤكد من خلال هذا البحث على الدور البارز لذلك الوضع في خلق الأزمة السياسية ومن بعدها الأزمة الأمنية في البلاد، خاصة إذا كانت سلطة الدولة هي التي أحدثت مثل هذه الحالة، وبالتالي فإن قوة إلغاء الآخر وقمعه ستكون أشد لأن السلطة تمتلك القوة بأشكالها المختلفة، في مقابل ذلك فإن رد فعل الطرف الآخر سيكون بالشدة ذاتها إن لم تكن أقوى لاعتبارات كثيرة سنتحدث عنها لاحقاً في هذه الدراسة .

بدأ نشاط الجماعات الإسلامية بعد الاستقلال مباشرة اعتماداً على الزعامة الدينية القديمة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين أمثال، الشيخ البشير الإبراهيمي، ففي أوت 1962م وجهت لجنة الثقافة نداء إلى المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني طالبة منه الاهتمام باللغة العربية والإسلام، رداً على مطالب فدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا بتأسيس دولة علمانية، إلا أن هذا النشاط الفردي سرعان ما اتخذ شكلاً منظماً بتأسيس "جمعية القيم" التي وجد فيها الدعاة المعزولون في الجوامع و المساجد أخيراً إطاراً تعبيرياً جاهزاً، و سرعان ما فرضت نفسها هذه الجمعية على المسرح السياسي بفضل نشاطها الشديد في المساجد، ومحاضراتها في "نادي الترقى" مهد تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و التي اتخذت منه مقراً لها. بعدها أصدرت مجلة شهرية تحت عنوان "التهديب الإسلامي".⁽¹⁾

ابتداءً من عام 1964م بدأت تدخل في صراع منظم مع السلطة الناشئة التي كان يتزعمها "أحمد بن بلة"، وقد نتج هذا الصراع عن محاولة هذا الأخير تهميش الاتجاه الإسلامي دون الابتعاد عن ثلاثية "ابن باديس" الشهيرة، الإسلام ديني، العربية لغتي، والجزائر وطني، موظفة أي السلطة المؤسسة

(1) لياس بوكراع، مرجع سابق، ص 225 .

(2) علي سموك، مرجع سابق، ص 269 .

الدينية لتبرير مشروعها الاجتماعي الذي يقوم على أسس مغايرة لتلك التي كانت قائمة قبل 1962م.

تبلور المشروع الاجتماعي المغاير للمبادئ المتفق عليها قبل 1962م في ميثاق طرابلس، وبدأ يتخذ شكله النهائي في ميثاق الجزائر الذي صادق عليه المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني عام 1964م، الأمر الذي دفع "البشير الإبراهيمي" إلى التنديد بهذا المشروع، منتقدا اعتماد السلطة في رسم سياستها وتوجهاتها على المذاهب المستوردة، لا على أساس العروبة والإسلام، هذا على الرغم من محاولتها التوفيق بين الإسلام والاشتراكية وخاصة عندما يتعلق الأمر بإشكالية الصراع الطبقي، مبرزة خاصة العدالة في الإسلام للحصول على ضمانات رجال الدين وتبريراتهم للسياسة المتبعة في محاولة التوفيق بين الرغبة الكامنة للمجتمع في اعتماد الإسلام كموجه لعملية التنمية، وبين العلمانية التي ينادي بها تطبيقا للإطار المشرف على عملية التنمية.⁽²⁾

لم يلبث النزاع أن انفجر بين الجمعية والسلطة القائمة، حيث وقع الصدام الأول بينهما عام 1964م عندما أقيمت رئيستها، الشيخ "الهاشمي تيجاني" من منصبه كأمين عام لجامعة الجزائر، وفي 22/29/1965م، أقدم نظام بومدين الجديد على حظرها بسبب دعمها للإخوان المسلمين الذين حاکمتهم "محاكم ناصر" في مصر، عندها دخلت الحركة الإسلامية في طور السرية، غير أن جناحها الفرנקوفوني بقيادة المهندس "مالك بن نبي" ملأ الفراغ خصوصا في جامعة الجزائر وبعض أجهزة الدولة، وبتشجيع من مالك بن نبي أنشأ تلاميذه سنة 1969 مسجد الكلية المركزية في الجزائر، هذا المسجد يشكل ملتقى لجميع الطلبة المناوئين للإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين الذي يهيمن عليه الشيوعيون.

2.3. دخول الحركة الإسلامية الجزائرية ميدان العمل السياسي السري

1.2.3. توجه الحركة الإسلامية في الجزائر نحو مهمة "تهذيب المجتمع"

منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات، انتظمت عدة مجموعات إسلامية في السر، و كان أغلبها يميل إلى جماعة الإخوان المسلمين، أنصار الله، جنود الله، جماعة المودودي، وغيرها من المجموعات الإسلامية المناهضة للسلطة الحاكمة في البلدان العربية وقد تكاثرت في جميع مناطق الجزائر جماعات تعرف باسم "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، إذن لقد انتقلت هذه الجماعات إلى مرحلة جديدة ميزتها مهمة واحدة هي تلك المتمثلة في "تهذيب المجتمع" ويعني ذلك انتقالهم إلى مرحلة العمل الحقيقي.

أكد "علي شريعتي" كثيرا على أن العودة للإسلام الحقيقي لا يقودها العلماء بل المثقفون التقدميون. وبرهن على أن الاحتمال الأكبر أن تحدث النهضة الإسلامية والإصلاح الإسلامي والتتوير الإسلامي على يد المثقفين وليس رجال الدين التقليديين . وزعم في محاضرة بعنوان " الدين ضد الدين " أن المثقفين في العصر الحديث هم المفسرون الحقيقيون للدين . وفي كتابه " ما العمل ؟ " أكد شريعتي على أن المفكرين التقدميين هم الشارحون للأصلاء للإسلام الديناميكي . وبرهن على نحو مشابه في كتيب يحمل اسم " الأمل " على أن التعليم المدرسي أو التقليدي يمكن أن يظل في يد علماء الدين ، غير أن الإسلام الحقيقي الذي ينتمي إلى " أبو ذر " يظل في يد " المجاهدين " [المقاتلين] والمثقفين الثوريين (1).

إن استعراضنا للفكرة السابقة إنما يرجع إلى تأكيدنا على الخطر الذي تشكله مثل هذه الأفكار على استقرار البنى الاجتماعية وذلك من خلال قدرتها على التغلغل في المجتمع والتأثير في أفرادها، خاصة إذا كانت البيئة الاجتماعية مهياة لاحتضان تلك الأفكار الخطيرة كما هو الشأن بالنسبة للمجتمع الجزائري الذي شكلت أزماته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية عوامل قوية ساعدت على انتشار الأفكار المتطرفة .

(1) إدموند بيرك وإيرا لايبوس ، مرجع سابق ، 468 .

بالعودة إلى مضمون أفكار "علي شريعتي" وبعد التحليل المتأنى والدقيق لها وجدنا أن مثل تلك الاعتقادات إنما تأثيرها الخطير يكون ذو اتجاهين. أما الأول فيتمثل في انعدام الثقة في رجال الدين الحقيقيين الذين يمثلون في الدين الإسلامي أولياء أمور في المجتمع وما ينعكس عن ذلك من فوضى بين الأفراد فيما بينهم من جهة، وبين الأفراد والسلطة الحاكمة من جهة أخرى. وأما الثاني فيتمثل في تحويل تلك الثقة المسلوقة من رجال الدين الحقيقيين وإعطائها لأشخاص هم بعيدون عن الدين الحقيقي ولا يحملون إلا القدرة الفائقة على التأثير من خلال الشخصيات الكارزمية التي يتميزون بها، وبالتالي فإن الأفكار المتطرفة التي تتخذ من الجهاد أساسا لها – وما يمثله ذلك من خطر على استقرار المجتمع على كافة المستويات – سيتمكن هؤلاء الأشخاص من إيصالها إلى عدد ليس بقليل من أفراد المجتمع وهذا ما يعطي للنقطة الثانية أهمية أكبر على الرغم من ارتباطها الوثيق بالنقطة الأولى .

وهو ما حدث فعلا في الجزائر حيث غابت الثقة عن الأئمة والعلماء المسلمين، حتى أنه في فترة معينة من تاريخ الجزائر أصبح هناك عزوف عن حضور خطبة الجمعة التي يلقيها الخطباء التابعين لوزارة الشؤون الدينية فيما كانت تتحول الجموع الغفيرة نحو المساجد التي يسيطر عليها أشخاص يحملون مثل أفكار "شريعتي" المتطرفة الداعية إلى تغيير الأوضاع المتأزمة بالعودة إلى الجهاد. لقد تركت تلك الأفكار تتسرب إلى المجتمع دون رقيب وكأن السلطة الحاكمة في تلك الفترة الحرجة التي عرفها العالم ككل لم تكن معنية بمثل هذه المهمة أو أنها لم تكن قادرة على استشراف المخاطر المختلفة التي يخلقها الفكر المتطرف على المجتمعات وهو فعلا ما كانت الجزائر من أكبر المتضررين منه.

وإذا كان الإسلام الثوري هو فقط الإسلام الحقيقي، فمن ثم كان الإسلام التقليدي إسلاما زائفا . وإذا كانت الأعمال أكثر من التقوى وهي العلامة الأكيدة على المؤمن الأصيل، فالثوريون بالتالي حتى لو كانوا غير متعلمين مسلمون أفضل من المتعلمين ولكنهم مجرد علماء محافظون . وإذا كان الإيمان أكثر من

التعليم يهب الإنسان فهما صحيحا، إذن فالمقاتل الورع يفهم الإسلام على نحو جيد عن عالم الدين التقليدي الذي يتمسك بالتعاليم التقليدية.

بلغت المعارضة الإسلامية في الجزائر في تلك الفترة ذروتها وكان ذلك في سياق النقاش الشعبي حول الميثاق الوطني، وهو البيان الإيديولوجي الحقيقي الذي ستكرس فيه اتجاهات البلد السياسية والاقتصادية والثقافية. في تلك الآونة أعلن الإسلاميون رفضهم لهذه التوجهات. واعتبارا من ذلك التاريخ انتقل الإسلاميون الحاملون لفكر الإخوان المسلمين وعلى رأسهم "سيد قطب" منظر الحركة إلى العنف للاستيلاء على الجامعات والسيطرة عليها. وظهرت في تلك المرحلة مواجهات بين تيارات مختلفة ومتناقضة في توجهها الإيديولوجي.

بعدها تمكن الإسلاميون من إقامة مساجدهم على صعيد جامعات البلاد، بدأوا يخرجون من العزلة التي كانوا قد وضعوا أنفسهم فيها طوعا لبدأوا عملا طويلا من التهييج و التعبئة، وهكذا أنشأوا فعالياتهم الثقافية والرياضية الخاصة بهم، كما اعتمدوا تنظيمًا شبه سري للرد على الدعاية التي تبثها عناصر اليسار، و من أجل توسيع قاعدتهم النضالية من خلال تجنيد العناصر الطلابية في صفوفهم، قاموا بعمليات كوموندوس ضد الطلاب إبان الاحتفالات بأعياد آخر السنة ففي إطار ما اعتمدوا تسميته بتهديب الحياة الجامعية التي يعتبرونها إباحية جدا ومنافية للآداب و للدين. وفقا لهذه الرؤية فإنهم سيقومون بفرض وجهة نظرهم تلك على كل المتحد الجامعي بالقوة وبالردع.⁽¹⁾

يمكننا القول أن المتشددين الإسلاميين في الجزائر قد أخذوا على عاتقهم مهمة إصلاح المجتمع وإعادة ترشيده دون أن يوكلها إليهم أحد. حيث نصبوا أنفسهم وكلاء عن أفراد الشعب الجزائري مهمتهم "إعادة الرشد والصواب لهذا المجتمع" الذي رأوا فيه خروجًا عن تعاليم العقيدة الإسلامية – دائما حسب رأيهم – وهذا ما أجاز لهم تشكيل جماعات كانت تستخدم العنف من أجل تحقيق تلك الأهداف عندها قاموا بالاعتداء على الفتيات السافرات، لتنتقل بعدها إلى

(1) لياس بوكراع، مرجع سابق، ص، ص، ص 227، 228.

الاعتداءات بالكيمائيات ومنع الاختلاط في المراكز الجامعية وحتى في الحفلات العائلية.

إن الوضع الذي أصبحت تعرفه البلاد شكل مؤشرا ينبئ بدخول الجزائر مرحلة جديدة من تاريخها لم تشهدها من قبل حيث أصبح إصلاح المجتمع مبررا للعنف وهي السياسة نفسها التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تبرر العنف الإرهابي الذي تستخدمه بـ "حربها ضد الإرهاب"، واستخدامها للقوة والعنف ضد البلدان المستضعفة وسيلة لتحقيق هدفها "السامي" لنشر الديمقراطية وتلقينها لشعوب العالم. فأبي تناقض هذا الذي يعيشه الأفراد في المجتمع العالمي المعاصر إنه أكبر الأخطار التي تعرفها البشرية! .

هناك أمر آخر لا بد من الوقوف عنده وهو ذلك المتمثل في "موضوع الجواله". ويتعلق الأمر بتلك الفروع المسلحة السرية التي أنشأتها المنظمة المصرية الأم (الإخوان المسلمين) وكان ذلك في الفترة التي كانت فيها المنظمة ممتلئة ومسالمة في بداية الأربعينات، و قد استهدفت من خلالها شخصيات سياسية، وقد كانت متواجدة منذ الثلاثينات إلا أن نشاطها برز مع بداية عقد الأربعينات، وهي بذلك تترجم صورة الإسلام السياسي في القرن العشرين.

إن إشارتنا لموضوع "الجواله" جاء نتيجة لتداول هذه التسمية بين جموع الإسلاميين في الجزائر خلال فترة السبعينات. حيث كشفت التحريات بعد تلك الفترة عن وجود معسكرات تدريب على أطراف البحر في الجبال لمجموعات من الطلبة المنتميين إلى معاهد إسلامية حيث لقنوا فيها تقنيات شبه عسكرية بإشراف مدربين على شاكلة " الجواله " .⁽¹⁾

بعد سنوات من العمل السري اتخذت الحركة الإسلامية من الجامعة ومن مساجدها ميدانا اجتماعيا لممارسة الفعل الدعوي ومواجهة التيار اليساري. في تلك الفترة أصبحت كليات العلوم الدقيقة وكلية الطب بصفة خاصة تشكلا مخزونا لتجنيد المثقفين ذوي التكوين العلمي العارفين بقيم الغرب إلى جانب القيم

الإسلامية، من بين هؤلاء المتقنين خرج قائد الحركة وموجهها. أما كليات العلوم الإنسانية فكانت ميدان اليسار بلا منازع، وهذه المفارقة في الواقع المجتمعي الجزائري لها أكثر من دلالة سوسيولوجية. حيث التقت الجماعة في هذه المرحلة حول "مالك ابن نبي" وخطابه المؤثر في الأوساط الجامعية، إذ ركز على إبراز الذاتية الإسلامية و الشعور بها في مواجهة الذاتية الغربية التي سيطرت على الوسط الجامعي من خلال ملتقى الفكر الإسلامي.

عقب سلسلة من هذه الملتقيات شعرت السلطة أنها معنية بالأمر حيث تبينت خطورة هذه الملتقيات ووضعت يدها عليها بحجة التطوير والتحسين، فأصدرت مجلة الأصالة عام 1971م، بغرض الدفاع عن ثلاثية السلطة، الثورة الصناعية، الثورة الثقافية، الثورة الزراعية التي كانت عرضة لهجمات عنيفة من التيار الإسلامي. إلا أن هذه السياسة لم تزد حركة الدعوة الإسلامية إلا قوة متخذة من صدور قانون الثورة الزراعية في نوفمبر 1971م ميدان لصراع يتراوح بين التأييد المشروط والمعارضة المطلقة، الأمر الذي أدى إلى تبلور اتجاهين متعارضين: (1)

الأول: الاتجاه المتشدد، ويذهب إلى القول: إن الصلاة على أرض مؤمنة محرمة شرعا .

الثاني: يرى في الثورة الزراعية تطبيقا لمبدأ العدالة في الإسلام معيبا على محتواها الشيوعي فجاءت معارضة "مذهبية" و ليست "مبدئية".

(1) علي سموك ، مرجع سابق ، ص ص 270 ، 271 .

غير أن التيار الثاني بقي محصورا في الجامعة ليترك الساحة للتيار الأول خاصة أثناء مناقشة قانون الأسرة عام 1975م، وليبرز أكثر أثناء الميثاق الوطني 1976م، هذا الأخير صدرت في حقه فتوى مفادها أن هذا الميثاق قد أكثر من ذكر الاشتراكية وعقيدها وأخلاقها ليحل بها محل الدين الإسلامي وعقيده وأخلاقه، فالمسلم ليس له عقيدة وأخلاق غير ما جاء به الإسلام، فالمسلمون لهم في دينهم الإسلامي ونظامهم ما يكفيهم و يغنيهم عن غيره، وهو كامل في تشريعهم شامل لمتطلبات الحياة الكريمة والشريفة لهذا لا يجوز للمسلمين تبديله بغيره من التشريعات سواء كان ذلك في باب الاقتصاد أو غيره. (1)

إن هذه الطروحات جاءت في فترة عنفوان التجربة البومدينية الأمر الذي دفع حركة الدعوة الإسلامية إلى التركيز عن العمل المسجدي أكثر، خاصة مساجد العاصمة غير الرسمية، وبعد وفاة الرئيس بومدين بدأت تنتشر ظاهرة الدروس الخاصة، وهي عبارة عن دروس وعظية ذات طابع سياسي تتم في حلقات هدفها التوعية السياسية من منظور إسلامي بغرض تحضير المواطنين و تهيئتهم على كيفية العيش مع مجتمع يقوم على أساس تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، مبرزة معالم الحل الإسلامي للمشاكل التي يعاني منها المجتمع. إلى جانب هذه الدروس أدت الانتصارات التي حققتها الثورة الإيرانية إلى إفراز شعور بضرورة توحيد حركة الدعوة الإسلامية، فكان " ملتقى العاشور " 1979 الذي ضم الاتجاهات التالية: الاتجاه السلفي، الإخواني، جماعة التبليغ، الاتجاه الصوفي، جماعة الطليعة. (2)

كانت الحركة الإسلامية قبل ذلك التاريخ غير منظمة وإلى حد كبير مشرذمة، لتبدأ بعد ذلك في التوحد على مستوى ممثليها القياديين سنة 1976م من خلال البيان الموقع عليه من طرف تنظيم "الموحدون" والذي أصبح يعبر أيديولوجيا عن الاتجاه الإخواني. وجاء هذا البيان رفضا صريحا لمشروع ميثاق 1976م

(1) علي سموك ، مرجع سابق ، ص ص ، 271 .

(2) المرجع نفسه ، ص ص 270 ، 271 .

والتمرّد على نظام الحكم والمطالبة بتطبيق شريعة الإسلام، وفي ديسمبر 1978م بدأت الحركة الإسلامية الجزائرية في الالتقاء بجمهورها الجديد من خلال ظاهرة "حلقات الدروس" في المساجد والأحياء الشعبية. وكانت هذه الدروس عبارة عن حلقات وعظية ذات طابع سياسي وتلقين أيديولوجي حسب الميول الفكرية للجماعة التي كانت تشرف عليها. (1)

مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي تمّ في الجزائر إنشاء جمعيات جديدة للأحياء والمساجد كانت بمثابة قاعدة للحركة الإسلامية من تيار الإخوان المسلمين. وقد سمحت هذه الأخيرة بوضع نسيج هيكلي وحيوي شكّل نواة الدعاية لإيديولوجيتها وتكوين المناضلين الذين انضموا فيما بعد إلى الحركة الإسلامية، حيث تمّ الشروع في عمل يهدف إلى الاستحواذ على المجتمع ليكسبوا شيئاً فشيئاً ولاء شرائح واسعة ومختلفة من السكان . وبدأت تظهر علامات الدعوة التي تضاعفت والتي أدخلت في السياسة لتحضير المناضل من خلال صقل قاعدته وإيمانه مع استمرار في انتقاد الدولة وتوجهاتها الاشتراكية.

انتقل اتجاه الإخوان المسلمين من المطلب الروحي والأخلاقي إلى المطلب السياسي، لكن دون الاستجابة للرغبة في تنظيم حزب سياسي، مفضلين انتهاج الطريقة المرحلية مثلما تملّحها الجمعية الأم . أي إعادة إخضاع القاعدة للتصور الإسلامي الجديد، ثم تغيّر السلطة بصفة تلقائية.

إنّ الإسلاموية في الجزائر ليست إلاّ ثمرة للتحوّلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ميزت بشكل عنيف في أغلب الأحيان الساحة الوطنية، خلال الثمانينات. والتي استمدت جذورها من السنوات الأولى من الاستقلال بفضل نشاط بعض الأئمة الذين كان معظمهم أعضاء سابقين في جمعية

العلماء المسلمين الجزائريين الذين لم يترددوا في الابتعاد عن المبادئ الأساسية لجمعيتهم من خلال اقتحام المجال السياسي، والأئمة المحتجين المنتمين إلى جمعية "القيام". إن هذين التيارين المعارضين للتوجهات الاشتراكية للنظام انتقلا شيئاً فشيئاً من المطلب الروحي إلى مطلب سياسي وذلك لبروز إسلام سياسي أكثر.

(1) عبد الباسط دردور ، مرجع سابق ، ص ص 25 ، 26 .

دفع سعي الجزائر لإعادة استعمال اللغة العربية في التعليم باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من ثوابت الأمة وصورة تعكس هوية الشعب الجزائري وركيزة اعتمدها الحركة الوطنية لتلف حولها أفراد الشعب من أجل قيام الثورة الجزائرية – والتي عمل الاستعمار الفرنسي منذ أكثر من قرن على تغييبها – النظام الحاكم في تلك الفترة إلى اللجوء إلى جلب مجموعة من المدرسين من الشرق الأوسط وكان ذلك بسبب النقص الكبير في الإطار البشري المتمكن في اللغة العربية وقد كانوا في معظمهم مناضلين في الحركة الإسلامية ممثلة في حركة الإخوان المسلمين تحديداً .

شكلت الجامعة إطاراً للتحسيس والتجنيد لم يسبق له مثيل سرعان ما أدى إلى مواجهات وأعمال عنف بين الطلبة الإسلاميين والطلبة الشيوعيين التابعين لحزب الطليعة الاشتراكية من أجل مراقبة كل النشاطات بهدف فرض وجهات نظرهم على كافة الأسرة الجامعية بالقوة والردع.

2.2.3 . خروج الدعوة الإسلامية في الجزائر من الجامعة وبداية الإعداد " للجهاد "

انطلاقاً من "ملتقى العاشور" خرجت الدعوة الإسلامية في الجزائر التي اعتمدها الحركة الإسلامية الجزائرية من أسوار الجامعة لتلتحم بالأوساط الشعبية نتيجة سياسة الانفتاح والمراجعة التي تبنتها السلطة الجديدة . هذه السياسة كانت

تحتاج إلى تصفية الاتجاهات التي كانت تساند سابقتها، وبالتالي أعطت فرصة لحركة الدعوة لأن تنمو على حساب اليسار. (1)

وصل عدد الطلبة القادمين من "التعليم الأصلي" * حوالي مئة ألف (100.000) طالبا مسجلين في الجامعات في جميع التخصصات العلمية والأدبية باستثناء العلوم الاجتماعية التي لم تعرب بعد، لهذا يمكن فهم التجمهر الذي عرفته الجامعة المركزية بالعاصمة عام 1982م، حيث كان تجمهرا حاشدا للغاية.

وفي

هذه الفترة بالذات يظهر على ساحة الأحداث في الجزائر "مصطفى بويعلی" * وهو إمام "مسجد العاشور" بضواحي العاصمة الجزائرية حيث عبر وبصراحة في دليله الذي وجهه للسلطات عن تعظيمه وتبجيله "قيام دولة إسلامية في الجزائر كمرحلة أولى". ثم الانتقال إلى تكوين نظام يجمع كل البلدان الإسلامية عاصمته "مكة"، وحمل هذا الاسم الأول للكفاح ضد "الملحدين" فيما بعد اسم "الحركة الإسلامية في الجزائر"، إلا أنه لم يمر وقت طويل حتى تحول الاسم صراحة إلى "الحركة الإسلامية المسلحة". (1)

أصبحت الساحة الجزائرية مهياً للمواجهة التي تستحدثها الحركة الإسلامية، ففي تلك الفترة من تاريخ الجزائر قام أتباع "بويعلی" بجمع أسلحة كافية، ونسجوا الشبكات لبدء "جهادهم". لقد أصبح الوضع مهياً لإرسال الشباب الإسلاميين الجزائريين إلى الخارج للتكوين الشبه العسكري استعداداً

(1) عبد الباسط درور ، مرجع سابق ، ص 26 .

* هو برنامج تعليم ديني داخل مؤسسات بمستوى الثانوي كانت قد اعتمده وزارة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية التي كان على رأسها "مولود بلقاسم نايت بلقاسم" أثناء حكم الرئيس بومدين.

* هو من أنشأ أول تنظيم إسلامي جزائري مسلح ، وهو مجاهد قديم انضم إلى صفوف جيش التحرير الجزائري سنة 1957 م وهو في السابعة عشر من عمره ، اعتقل سنة 1958 م ، أطلق سراحه بعد عامين حيث حظي بحرية مؤقتة . انضم غداة الاستقلال إلى جبهة القوى الاشتراكية FFS ، ثم انتسب إلى جبهة التحرير الوطني وصار منسقا لاتحاد الجبهة في " الشارقة " بالجزائر العاصمة . أبعدته قيادة FLN من منصبه ، يقال أنه أصبح يكن كرها شديدا لهذا الحزب.

(1) محمد عصامي ، مرجع سابق ، 32 ، 33 .

للجهاد المقبل في الجزائر. وكانت رحلة المتطوعين التي ستقودهم عبر مراكز عبور بمشورة الإخوان المسلمين موجودة في كل من مدينتي "تيس" و"ليل" بفرنسا بالإضافة إلى مدن فرنسية أخرى، وتمثلت مهمة هذه المراكز في فرز واختيار العناصر المتطوعة قبل إرسالها إلى الشرق الأوسط من أجل التدريب. لقد تورط الكل في التجنيد والتربية العقائدية واستعمال الأسلحة لعدد من الشباب "المتطوع" في أفعال دموية لم يعرف التاريخ مثلها في الجزائر.

إن الذين سيعودون إلى بلدانهم الأصلية فيما بعد، ويحاولون إلهابها دما ودمارا ونارا تطبيقا لما تعلموه في مراكز التدريب الأفغانية والباكستانية هم أنفسهم من وجهوا من طرف الإخوان المسلمين. لقد صار الإخوان منذ عام 1982م رحما متعدد المنظمات كثير التيارات، هذا الرحم هو الذي ألهم منظمات أخرى أكثر قسوة مثل "الهجرة والتكفير" المنحدرة منه، والمتأثرة بتعاليم ودروس "حسن البنا" و"سيد قطب". كان ذلك برغم التحاقهم المتأخر بالمنظمة الأصولية المتطرفة، لقد أصبحوا في واجهة الأحداث بل في مقدمة الواجهة وصاروا ينشطون في إطار نظري للعنف وتحت شرعية دينية استلهموها من منظرهم "حسن البنا".⁽¹⁾

لقد شكل مطلع الثمانينات تطور مفاهيم ثقافة الموت أو الجهاد، وذلك على مستوى الفكر والتنظير وعلى مستوى الممارسة والفعل، وبالتالي ضاقت مساحة الاختلاف و قبول الآخر، بل ظهرت إمكانية إلغاء الآخر المختلف فكريا من خلال التصفية الجسدية. إن ثقافة الموت تلك التي تبناها الإسلاميون في الجزائر خلال تلك المرحلة من تاريخ الجزائر تجد جذورها- كما سبق وأن ذكرنا في موضع سابق- في كتابات و خطب الإمام "حسن البنا" مؤسس الحركة الإسلامية الأولى والملهمة في المنطقة العربية. وهنا نورد قولاً لـ "حسن البنا" في "رسالة الجهاد" جاء فيه: "أيها الإخوان، إن الأمة التي تحسن صناعة الموت، و تعرف كيف تموت الموتة الشريفة، يهب لها الله الحياة

(1) محمد عصامي ، مرجع سابق ، ص - ص 28 - 30 .

(2) علي سموك ، مرجع سابق ، ص ص 267 ، 268 .

العزيزة في الدنيا والنعيم الخالد في الآخرة . وما الوهن الذي أدلنا إلا حب الدنيا وكراهية الموت فأعدوا أنفسهم لعمل عظيم واحرصوا على الموت توهب لكم الحياة.. فاعملوا للموتة الكريمة تظفروا بالسعادة الكاملة.. رزقنا الله وإياكم كرامة الاستشهاد في سبيله". (2)

إن مثل هذه الكلمات المنتقاة ستجد صداها لدى المكونين للجماعة الإسلامية في الجزائر و ستكون مغذية لفكر أولئك الذين سيلتحقون بصوفها بغرض الجهاد في سبيل الله و محاربة " الكفرة " الذين سيحكون سيطرتهم على مقاليد الحكم في الجزائر، الأمر الذي سيخلق حالة من الهيجان والإضراب في المجتمع الجزائري ستفود البلاد إلى فوضى كبيرة لا يعرف أحد متى ستنتهي وما الذي سينجم عنها .

خلاصة الفصل

مثلت حركة الإخوان المسلمين حركة إمداد فكري للحركات الإسلامية المتشكلة في الدول الإسلامية عموما والعربية تحديدا، هذه الحركة تستمد أفكارها المتشددة المعارضة لأنظمة الحكم من منظرية المتشددين أمثال "حسن البنا" و"سيد قطب" هؤلاء كانوا ملهمين للحركة الإسلامية الجزائرية عند تشكلها .

ارتبط رجال الحركة الإسلامية في الجزائر بنظرائهم في حركة الإخوان المسلمين ارتباطا كبيرا لذلك نجدهم قد تأثروا بهم في طريقة تفكيرهم وفي أسلوب مواجهتهم للسلطة في بلدانهم التي رأوا أنها بعيدة عن الحكم الإسلامي الذي ينشدونه، لذلك وضعوا " هدم " البناء السياسي في تلك الدول وإعادة تشكيله هدفا رئيسيا يسعون من أجل تحقيقه وبالتالي ركزوا على الجانب السياسي في مهمتهم تلك .

إن المهمة الأساسية للحركة الإسلامية في الجزائر كانت "تهذيب المجتمع" الذي - حسب رأيهم - يميل إلى " الكفر " باعتباره لا يطبق شريعة الله، ويتبع الأيديولوجية الغربية التي تحمل مبادئاً وقيماً غريبة عن المجتمع الجزائري المسلم . فكانت بداية هذه المهمة من خلال الجامعة الجزائرية، حيث أسس الإسلاميون قواعدهم فيها لينطلقوا فيما بعد نحو الشعب الجزائري الذي احتضنهم، غير أن مواجهتهم للسلطة الجزائرية جعل هذه الأخيرة تمارس عليهم عنفاً شديداً للقضاء عليهم وعلى حركتهم.

تمهيد :

تحولت الحركة الإسلامية في الجزائر إلى العمل المسلح مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، إلا أن ذلك التوجه لم يكن بشكل علني حيث كانت الجماعات الإسلامية المسلحة تتشكل في هدوء وسرية وتتفد هجماتها من وقت لآخر دون أن تلفت إليها أنظار السلطة الحاكمة .

مع نهاية الثمانينيات دخلت الجزائر مرحلة جديدة من التغيير الاجتماعي ميزتها تلك التحولات التي عرفتها قطاعات المجتمع على اختلافها، وكانت أزمة الخامس من أكتوبر 1988م سببا مباشرا لهذا التغيير الذي مس بشكل أكبر المجال السياسي في البلاد - رغم أن أزمة أواخر الثمانينيات كانت اقتصادية حتى أنها سميت بـ " أزمة الخبز " - فدخلت الجزائر مرحلة التعددية الحزبية بشكل فوضوي لم تكن البلاد جاهزة له .

ولأن المجتمع الجزائري لم يكن مهيبا للدخول في تجربة الديمقراطية فإن هذه الأخيرة فشلت في بدايتها، حيث ألغيت الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ - التي كانت ستشكل نقطة تحول في تاريخ الجزائر المعاصر لو تجاوز ذلك الحزب هذه المرحلة - ليتوقف المسار الديمقراطي ويتوجه الإسلاميون نحو خيار العمل المسلح العلني الذي أدخل البلاد مرحلة جديدة من تاريخها ميزها سيادة كلمة واحدة هي الإرهاب الذي جعل أخبار الجزائر تتصدر أخبار العالم لأكثر من عشرية من الزمن .

4- ظهور الإرهاب في المجتمع الجزائري

4-1 تحول الحركة الإسلامية الجزائرية إلى حركة مسلحة في مواجهة

الدولة

دخلت المواجهة بين الحركة الإسلامية من جهة والسلطة من جهة ثانية مرحلة جديدة تميزت بالممارسات العنيفة الموجهة ضد الدولة وممتلكاتها وكان ذلك مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، حيث خرجت خلال هذه الفترة حركة العنف الممارسة من قبل الحركة الإسلامية الجزائرية من أبواب الجامعات وتدفقت إلى الشارع، و كانت أول الأعمال التي قامت بها تلك الجماعات هي تحطيم محلات بيع الخمر في مدينة الوادي جنوب شرق الجزائر، ثم تلتها مظاهرات واحتجاجات بسبب اعتقال أحد قادة الحركة في مدينة الأغواط، وسقط خلال تلك المظاهرات والمواجهات أولى ضحايا العنف من الطرفين، رجال الأمن، و مناضلي الحركة الإسلامية في تلك المواجهات، أخذت موجة الاحتجاج شكل اعتصام داخل مساجد المدينة و خلالها تم إصدار بيان يدعو الشعب إلى الجهاد ضد " النظام الملحد " حسب قناعتهم الراسخة .

كانت أحداث وادي سوف في 19 من مارس 1981م، بينما كانت أحداث الأغواط ثلاثة أشهر فيما بعد، إلا أن تلك المصادمات العنيفة لم تتوقف بعد ذلك التاريخ حيث، في نوفمبر 1982م أدت الاضطرابات الكبرى التي قام بها الطلبة المعربون إلى تصادم عنيف داخل حرم الجامعة الجزائرية، حيث أدت حوادث سنة 1982 وهي صراع بين الإسلاميين شباب الدعوة الإسلامية والشيوعيين إلى مقتل شاب من الشيوعيين وهو من بلاد القبائل فأحدث هذا الأمر هزة في الجامعات وخاصة الجامعة المركزية بالجزائر العاصمة، فتحركت الحركة الإسلامية، وأدت هذه المصادمات إلى حركة قمع تم القبض خلالها على 29 شخصا ، وإغلاق أماكن العبادة في الجامعة، بعد مرور عشرة أيام على تلك الأحداث السالفة الذكر، تم جمع خمسة آلاف شخصا في فناء كلية

الجزائر المركزية لتأدية صلاة عامة احتجاجا على هذه المواقف . وبهذه المناسبة قام بعض القادة الإسلاميين بتحرير شكوى و تقديمها إلى الحكومة، حيث طالبوا من خلالها بتنفيذ مشاريع التعريب، وحظر شرب الخمر بالإضافة إلى المطالبة بقانون أحوال شخصية يكون أكثر احتراما للنصوص القرآنية، بعدها بأيام تم توزيع منشورات من بين مطالبها إنشاء "دولة إسلامية في الجزائر". وبدأ رد فعل نظام الحكم يأخذ شكلا واضحا حيث هدد النظام القائم آنذاك أولئك الذين يستغلون الإسلام كمنبر لنشر الشك بخصوص مكتسبات الجماهير وكذا المساس بكرامة الأشخاص.⁽¹⁾

يمكننا القول أن مؤشرات قيام الدولة الإسلامية في الجزائر أصبحت أكثر وضوحا إذا دققنا جيدا في مطالب الحركة الإسلامية، ذلك أن هذه المطالب هي ذاتها التي تبنتها الحركة الإسلامية في العالم وفي مقدمتها حركة الإخوان المسلمين والثورة الإسلامية في إيران وهذا ما يؤكد الامتداد الفكري للحركة الإسلامية الجزائرية لجهات خارجية، بمعنى أن الفكر المتطرف والمتشدد الذي تغلغل في المجتمع الجزائري تم استيراده من خارج هذا المجتمع، وبالتالي فإن الانفتاح الذي شهده العالم على كافة المستويات بقدر ما كان إيجابيا على بعض النواحي بقدر ما كان سلبيا على نواحي أخرى خاصة تلك المتعلقة بالجانب الأمني للبلاد مما شكل خطرا على استقرار الجزائر سياسيا وأمنيا خاصة .

ظهرت الحركة الإسلامية في الجزائر كقوة سياسية سائدة في ذلك المنعطف الكبير الذي ميز عقد الثمانينات. وهكذا انتقلت الحركة من خطب الجمعة التي كانت تمثل دعوة معارضة لتعبئة المتحد الطلابي، انتقلت إلى التدخل السياسي، وعلى امتداد هذه المرحلة كانت الخاصية الثابتة للإسلاموية هي التأليف بين استراتيجية أخذ السلطة من تحت واستراتيجية المجابهة العنيفة. ومعنى ذلك

(1) محمد بوسليماني، وقفات مع الحركة الإسلامية في الجزائر،

أنها تتسج من جهة - من دون اللجوء إلى مصطلح السياسية، واعتمادا على العمل الاجتماعي والثقافي - قاطرة "مجتمع مضاد للدولة"، حيث ومن خلال ذلك كانت ترمي إلى التشكيك في مدى صدقية النظام الحاكم في تلك المرحلة من تاريخ الجزائر المستقلة، و من جهة ثانية - وبالموازاة مع كل ما سبق ذكره - كانت تحرك رافعات الخيار العسكري. إن عقد الثمانينات مثل حلقة ربط بين النخبة الإسلامية والحركة الجماهيرية، هذه الأخيرة تعطي للحركة الإسلامية الجزائرية وسائل فرض نفسها على الساحة السياسية الوطنية كقوة معارضة أساسية. (1)

لقد حرك المواجهة بين الحركة الإسلامية الجزائرية والسلطة الحاكمة في الجزائر سبب رئيسي سبق وأن تحدثنا عنه في جزء آخر من هذه الدراسة تمثل في رفض الحركة الإسلامية للخيارات السياسية والاقتصادية والثقافية التي انتهجها النظام السياسي الحاكم، كون هذه الخيارات هي غريبة عن المجتمع وبعيدة عن مرجعياته الثقافية والدينية التي تبنتها جبهة التحرير الوطني إبان محاربتها للاستعمار الفرنسي والتي جعلت التيار الإسلامي يلتف حولها أثناء ذلك التاريخ، بل إن الحركة الإسلامية الجزائرية ترى في ذلك التوجه تناقضا مع المبادئ المتفق عليها أثناء الثورة التحريرية مما يهدد تلك الثوابت الوطنية والدينية حسب التوجه الإسلامي. في مقابل هذا الوضع فإن النظام اتبع سياسة القوة والعنف مع رموز الحركة الإسلامية ومناضليها وذلك في كل مرة تقع فيها المواجهة بينهما.

خلال الفترة التي وصفناها في ما سبق، أظهرت الحركة الإسلامية في الجزائر تغيرا نوعيا في خط سيرها، و قد تزامن ذلك مع بروز

(1) لياس بوكراع، مرجع سابق، ص 231.

(2) عنصر العياشي، مرجع سابق، ص 60.

تنظيمات تفضل العمل المسلح و تدعو إليه بشكل صريح و تعد العدة لذلك، نذكر منها : (2)

- "تنظيم الجهاد".

- "جماعة أهل التوحيد والدعوة"، والتي اعتبرت جزءا منها جماعة "التكفير والهجرة" على الرغم من اختلافاتهما المذهبية.

- "الحركة الإسلامية المسلحة"، و هي تعتبر التنظيم الأول الذي بدأ بالعنف المسلح ضد النظام القائم في ذلك الحين.

هناك نقطة هامة لا بد أن نشير إليها نظرا للأهمية البالغة التي تمثلها في تاريخ العنف الإرهابي في الجزائر. إذ تذكر معظم الكتابات المهمة بتاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر - إن لم نقل كلها - أن " الحركة الإسلامية المسلحة " هي التنظيم البادئ بأعمال العنف في البلاد، حيث نظم قائدها في مرحلة أولى بعض الحملات التأديبية على المحلات التي تتبع الخمور، وكذا أماكن الدعارة، وكان يجمع حوله مجموعة من "المؤمنين" - حسب تعبيره - لينشأ "مجموعة النهي عن المنكر" ويصبح بعدها "بويعلي" زعيما ناشطا يتولى مهمة إصلاح المجتمع الجزائري الذي كان حسب اعتقاد زعماء ومؤيدي الحركة الإسلامية الجزائرية أكثر قربا للكفر منه لتعاليم العقيدة الإسلامية .

وفي ظل كل تلك الظروف الداخلية والخارجية التي عرفها عقد الثمانينات، اقتنع "بويعلي" أن الصراع بينه وبين السلطة يجب أن يأخذ الطابع المسلح، هذا ما جعله يتسلح على أفضل وجه ممكن وأنشأ "الحركة الإسلامية المسلحة" وهي تمثل الفرع المسلح للدعوة كما أنها تعتبر الطريقة الوحيدة المتاحة لإقامة "دولة إسلامية جزائرية" مشابهة لتلك القائمة في إيران . إن مثل هذه القناعة التي تتخذ من العنف أسلوبا لتحقيق الأهداف إنما أصبحت تشكل خطرا

حقيقيا على البنية المجتمعية الجزائرية وهي التي ستحدث تغييرات كثيرة ستكون عواقبها خطيرة على البلاد في تاريخ لاحق وهذا ما سنتناوله مع سيرورة الدراسة.

تتكون الحركة الإسلامية المسلحة من ناشطي التيار الإسلامي الاحتجاجي المعروفين باسم "جماعة العاشور" نسبة إلى مسجد بلدة "العاشور" حيث تلتقي الجماعة للصلاة وحلقات التدريس و الدعوة. وكان أول عمل مسلح قامت به الحركة في 17 نوفمبر 1982م، حيث أخذ شكل كمين نصبته ضد رجال الدرك الوطني، وكان زعيم الحركة الإسلامية المسلحة "مصطفى بويعلي" على رأس المجموعة التي نفذت العملية . (1)

إن القضاء على الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر التي قادها "مصطفى بويعلي" في جانفي 1987م لا يعني نهاية العنف المسلح الذي تبناه الإسلاميون، بل على العكس من ذلك كانت إيذانا بتصعيده خاصة منذ أحداث 5 أكتوبر 1988م التي حاول فريق من الإسلاميين استغلالها و توجيهها معتبرا إياها حركة عصيان قام بها "عامّة المسلمين" ضد "نظام فاسد" وهي المفاهيم المستخدمة من قبل التيار الإسلامي في تلك المرحلة .

في ختام هذا العنصر الذي خصصناه لانتقال الحركة الإسلامية في الجزائر للعمل المسلح ضد النظام السياسي الحاكم وتقويها بحيث صارت أكثر وزنا في الساحة السياسية الجزائرية من أي وقت مضى، فإننا نورد في النقاط الموجزة التالية، أهم الأحداث الدولية والإقليمية والوطنية التي كان لها دور فاعل في تحريك الأحداث في الجزائر، و قد تم تحديدها على النحو التالي: (2)

(1) عنصر العياشي ، مرجع سابق ، ص 60 .

(2) لياس بوكراع ، مرجع سابق ، ص، ص 231,233 .

- على الصعيد الدولي

- الثورة الإيرانية في فيفري 1979م.
- دخول الإتحاد السوفياتي إلى أفغانستان في ديسمبر 1979م.
- النزاع العراقي الإيراني سبتمبر 1981م.
- أزمة البلدان الاشتراكية و تراجع المد اليساري.

- على الصعيد الإقليمي

- اتفاقية كامب ديفيد في مارس 1979م
- الهجوم على الجامع الكبير في مكة في 20 نوفمبر 1981م.
- اغتيال الرئيس السادات في 6 أكتوبر 1981م.
- دخول الجيش الإسرائيلي إلى بيروت في جوان 1982م.
- مجزرة حماة التي جرت في عهد الرئيس السوري "حافظ الأسد" في عام 1982م.

- على الصعيد الوطني

- إعادة نظر الرئيس الجزائري "الشاذلي بن جديد" في التوجه الاشتراكي، وتطبيقه لسياسة انفتاح جامع، كما دعا إلى فتح المجال للتعددية السياسية وإنشاء جمعيات مستقلة عن جبهة التحرير الوطني في إطار سياسة "الإصلاح"، فدخل في صراع مع المحافظين الذين فقدوا نفوذهم في الحزب، وتحول معظم مناضليه إلى أحزاب أخرى، وبقيت فيه إلا القلة المخلصة والمؤمنة بإيديولوجية الحزب، و بعض العناصر التي ما زالت لا تفرق بين (جبهة التحرير التاريخية التي حررت الجزائر، وحزب جبهة التحرير الوطني الذي لا علاقة له بالأولى).⁽¹⁾

(1) علجية عيش ، نقلا عن رابح لونيبي ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ،
<http://algeriatimes.net/news/algernews.cfm?ID=4053>،

- هبوط أسعار النفط، الذي قضم قدرات الدولة المالية حيث فرض ذلك على الدولة الجزائرية ضرورة التخلي عن سياستها الاجتماعية و إعادة توزيع الدخل الوطني.

- قامت القيادة السياسية الجديدة بتصفية للسياسة السابقة وكذا المعارضين لتوجهها الجديد الموجود في أجهزة الدولة، وفي حزب جبهة التحرير الوطني، وكذلك في المنظمات الجماهيرية. ولأجل تجسيد هذه المعارضة، فإن السلطة تحالفت مع الإسلاميين، غير أن هذا التحالف الذي أعطى فيما بعد الحركة الإسلامية الفرصة المناسبة والوسائل لإرساء نفوذها في الجامعة و جعل من الحرم الجامعي قوة مرهوبة، الأمر يكون قد غدى الحراك الإسلامي ومنحه فرصة الاستفادة سياسيا من مطلب التعريب العام الذي نادى به المعربون في إضراب نوفمبر 1982م . ضف إلى ذلك اعتلاء منظر حركة الإخوان المسلمين المصرية "محمد غزالي" رئاسة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية التي صدر في أوت 1984م قرار إنشائها.

4-2 أحداث أكتوبر 1988 م والظهور العلني الأول للإسلاميين كقوة

سياسية فاعلة

تسببت الهجرة من الريف إلى المدينة بحثاً عن لقمة العيش في اختلال البنية الاجتماعية في الجزائر، وتزامن مع هذا الاختلال مظاهر مرضية مثل الإقصاء والتهميش واحتكار مؤسسات المجتمع من قبل أقلية مسيطرة قامت بإخضاعها لمصالحها الخاصة مما ولد لدى الغالبية العظمى من الشعب الجزائري

شعوراً بالإحباط والظلم وعدم المساواة والتفاوت الاجتماعي بل أزمة هوية بين دعاة الأصالة والحفاظ على الثوابت .

من جهة أخرى فان فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها بفاعليه وغياب دور اللبنة الأساسية في المجتمع وهي الأسرة وضعف منظومة التربية والتعليم عموماً فضلاً عن غياب منظمات المجتمع المدني وإخضاعها للدولة ساهمت كل هذه الأسباب في تواصل العنف في الجزائر . لقد نشأت حركات الاحتجاج الاجتماعي في الجزائر والتي كانت في البداية بعيداً عن كل تأطير سياسي من شباب المدن والأحياء الشعبية الذين عبروا عن رفضهم لأوضاعهم الاجتماعية والمتمردة على القيم والسلوكيات السائدة مما استقطبتها التيارات الإسلامية وقادتها إلى مواجهات عنيفة مع الدولة ومؤسساتها (1)

كانت أحداث الخامس من أكتوبر 1988 لحظة فاصلة في تدهور الأوضاع في الجزائر حيث لم تعرف البلاد من قبل مشهداً مثل تلك الأحداث التي كانت في ذلك اليوم، لقد زادت " سياسة الانفتاح " التي باشرها النظام من التباينات الاجتماعية نتيجة لاغتناء قلة من الأشخاص بينما دخل غالبية الجزائريين دائرة الفقر. إن تلك الأحداث كانت قد حركتها عوامل اقتصادية، هذه العوامل يمكن إيجازها فيما يلي: (2)

- الهبوط الشديد لأسعار المحروقات، حيث هبط سعر برميل النفط من 43 دولاراً سنة 1985م إلى 7 دولارات في العام نفسه.

(1) سيف الإسلام شوية ، الخافيات السوسيو اقتصادية لظاهرة الإرهاب في الجزائر من خلال خرائط الفقر ، ملتقى دولي حول مجتمع المخاطرة ، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا ، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية ، جامعة جيجل، 04 - 05 - ماي 2009 م ، ص 4 .

(2) لياس بوكراع، مرجع سابق، ص 241.

- عبء الدين الخارجي: ارتفع الدين الخارجي للجزائر إلى 26 مليار دولارا عام 1988.

- الجفاف: عامي 1988م و1989م طرأ جفاف قاس جعل النقص الكبير في المياه أمرا لا يمكن تحمله، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار المتوجات الزراعية.

مثلت سياسة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر وتخلي الدولة عن دورها في تخطيط الاقتصاد الذي كان معمولاً به بعد الاستقلال العامل الرئيسي الذي أدى إلى ازدياد حاله الفقر واتساع رقعة الفقراء، وإذا كانت الجزائر قد استندت مداخلها المالية على الربيع النفطي فان انهيار أسعار النفط وتذبذبها انعكس سلباً على مواردها المالية، تزامن ذلك مع تزايد في الإنفاق العام وارتفاع المديونية والتضخم وغياب الاستثمارات الضرورية لتجهيز المعدات لاستمرار الإنتاج وانخفاض الاحتياط النقدي ونقص حاد في الإنتاج الزراعي وتفشي العوز والفقر لاسيما أن مستوى الأجور لا يتساوى مع مستوى الأسعار .

دخلت البلاد في أزمة مالية حادة قادت إلى ما اصطلح على تسميته بـ"انتفاضة الخبز". حيث سرت شائعة أخذت مع مرور الأيام في التعاضم وهي أن إضرابا عاما سيكون يوم الأربعاء الذي يصادف تاريخ 5 أكتوبر 1988م، هذا اليوم أصبح نقطة تحول في تاريخ الجزائر المستقلة. لقد تحولت التظاهرات التي شهدتها ذلك اليوم إلى اضطرابات وانتفاضات، كان المحركون لها في معظمهم شباب، حيث هاجموا المكاتب الرسمية والمباني العامة (مراكز جبهة التحرير الوطني، البلديات، صالات العرض، أسواق الفلاح، معالم، وزارات وغيرها) من دون أن تتدخل قوى الأمن .

امتدت الاضطرابات إلى كامل التراب الوطني، إلا أن صمت أجهزة الدولة لم يدم طويلا حيث جاء رد فعلها في اليوم الموالي للأحداث أي في السادس من أكتوبر وكان ذلك في شكل مواجهة عسكرية على عكس ما هو مألوف،

أعلنت الأحكام العرفية في الجزائر، و أعلنت الحكومة حالة الطوارئ في اليوم نفسه واستدعت الجيش لاستعادة الأمن حيث تركت هيئات الأمن الوطنية الساحة لمدرعات العسكريين الثقيلة و أسلحتهم وقد أدت المجابهات بين المتظاهرين وأجهزة الدولة إلى مقتل 500 شخصا حسب حصيلة رسمية يعتبرها المراقبون دون الواقع بكثير بالإضافة إلى آلاف الموقوفين ثم امتدت أعمال الشغب إلى مدن الداخل.

يمكن القول أن من بين الأسباب المفجرة لانتفاضة أكتوبر 1988م تلك الهوة المتزايدة في الاتساع بين المواطن والسلطة نتيجة الفشل الاقتصادي الكبير الذي عرفته الجزائر ارتفاع نسبة البطالة ، هذا إلى جانب ضعف فعالية الاستثمارات كما نجد أن " القطاع الصناعي الذي كان يمثل حوالي 4% من إجمالي الاستثمارات باعتباره المحرك الأساسي للتشغيل لم يصل إلى المستويات الإنتاجية المنتظرة حيث عرف نسبة بعيدة عن ما كان مقدر له ، فقدرت مستويات الإنتاجية بـ 30 % في حين كان مننظر أن تصل إلى 70 % ".

عرفت الجزائر بالإضافة إلى كل المشاكل السابقة الذكر ظهور التشغيل غير القانوني وظاهرة السوق السوداء (Marché Noir) وظاهرة (الطراباندو) التي انتشرت بسرعة بحوالي مليون عامل في نهاية سنة 1992م أي ما يعادل 17 % من فئة السكان العاملين في غير القطاع الفلاحي .⁽¹⁾

غاب الاستقرار في القطاع الاقتصادي في الجزائر منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي نتيجة فشله وعدم تحمله تبعات النمو السكاني المتزايد بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط في العالم وتفاقم أزمتي البطالة والسكن المرتبطة بارتفاع معدلات النمو السكاني الأمر الذي أدى إلى بروز فروقات اجتماعية واضحة، هذه الأزمات المختلفة التي عرفها المجتمع الجزائري في تلك المرحلة مست فئات اجتماعية جديدة من خريجي الجامعات هذه الفئات بدأت تلتحق

(1) عبد الباسط دردور مرجع سابق ص, ص 92, 93 .

بالحركات والتنظيمات المسلحة – على وجه التحديد حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ – بوصفها الفئة المقصاة من العملية الإنتاجية والاستهلاكية على حد سواء والتي وجدت نفسها مستعدة لممارسة العنف في أقصى مستوياته – نظرا لانسداد الآفاق أمامها – محاولة منها لتغيير الأوضاع المتأزمة التي تعيشها .

أصبح الانضمام إلى حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ عملا دينيا ووطنيا بالنسبة لشرائح واسعة للسكان الذين شعروا بالانخداع بسبب وعود كاذبة ولدت في نفوسهم الشعور بالارتياح والانتقام إزاء السلطة القائمة التي انحرفت عن مبادئ ومكاسب ثورة نوفمبر 54، لا سيما لدى الشباب الذين تمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من استقطابهم لصالحها، كما استطاعت أن تكون إطار تتصّب فيه كل الأخطاء السابقة. ومن جهة أخرى، وحيث أن هذه الجبهة منحت لنفسها الشرعية الدينية والتاريخية وأيضا ممثلاً للإسلام دون سواه، وخاضت صراعا شديدا تجاه الأحزاب الإسلامية الأخرى من أجل الاستحواذ على الأماكن التي تشكل أراض طبيعية مناسبة للدعاية لطموحات إسلاموية وإنشاء لجان مساجد الأحياء والنقابة الإسلامية للعمال، والشرطة الإسلامية.⁽¹⁾

يمكننا القول أن الأزمة السياسية في الجزائر – في شكلها العلني – ترجع إلى أحداث أكتوبر 1988م غير أن الشيء الخفي يكمن في كون السبب الرئيسي للأزمة السياسية في البلاد يرجع إلى ذلك الصراع القائم منذ الاستقلال بين التيارين المتضادين : التيار الفرنكوفوني والتيار الإسلامي، وقد شهدت تلك الأحداث اضطرابات وأعمال عنف لم تشهدها الجزائر المستقلة وكان السبب الرئيسي في تلك الاضطرابات الأزمة الاقتصادية وقد تم قمع تلك الاضطرابات بالقوة العسكرية حيث راح ضحيتها المئات من الشباب واعتبر هذا التاريخ مؤشرا لتغيير النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كما عرفت البلاد دستور 29 فيفري 1989م الذي أرخ بداية التحول الديمقراطي في الجزائر بعد مرحلة طويلة

(1) سيف الإسلام شوية ، مرجع سابق ، ص 11 .

من حكم الحزب الواحد (1962 _ 1989) وابتداء من ذلك التاريخ دخلت الجزائر عهدا جديدا ميزه العديد من التغييرات السياسية في مقدمتها جواز تشكيل أحزاب سياسية معارضة .

يرى العديد من المهتمين بالأزمة الجزائرية أن أحداث 05 من أكتوبر 1988م كانت فرصة لظهور الإسلاميين في الجزائر إذ شكلوا مسيرة سلمية لأول مرة في تاريخ البلاد وكان ذلك في اليوم الثالث من الأحداث وقد رفع خلالها الإسلاميون وقياداتهم شعارات ونادوا بهتافات تحث على عودة السلم المدني وكانت قد انطلقت بقيادة الرجل الثاني في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي ستظهر كحزب سياسي في تاريخ لاحق، وكانت تلك هي المرة الأولى التي سمعت فيها الجماهير الجزائرية باسمه.

سبق مسيرة الإسلاميين السابقة الذكر تحرك آخر تمثل في إنشائهم لخلية أزمة حيث في السادس من أكتوبر أي اليوم الثاني للأحداث صدر تصريح عنهم اقترحوا فيه مخرجا للأزمة تشكل من عدة نقاط :

- إقامة الشورى في السلطة.

- العدالة في توزيع الثروات الوطنية.

- مساواة الجميع أمام القانون.

- صفاء الآداب و سلامة الدين.

- حرية التعبير.

خرج حوالي 20000 إسلاميا إلى الشارع في 10 أكتوبر 1988 م، كانت لقاءات تجري بين الرئيس والقادة الإسلاميين بوصفهم قوة معارضة للسلطة شرعية وقانونية. كما أنها كشفت عن عزم الرئيس على أن يكون له حلفاء خارج الأجهزة ،يمكنهم أن يضبطوا الشارع وأن يدعموا التعديلات التي يريد إدخالها .

نشر النص الجديد للدستور في 1989/2/5م، وقد تم فيه الاعتراف بحق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي ونقابي، وتأسيس مجلس إسلامي، في يوم 1989/02/23م جرت الموافقة بالأغلبية على الدستور الجديد من خلال استفتاء شعبي عام، وصدر في 5 جويلية 1989 القانون المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، نالت الجبهة الإسلامية للإنقاذ رخصتها في السادس من سبتمبر من العام نفسه . (1)

بعد إصدار قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي أصيبت الساحة السياسية الجزائرية بحالة لم يسبق لها مثيل حيث تم تأسيس أكثر من 60 حزبا سياسيا.

(1) لياس بوكراع، مرجع سابق، ص 243 , 245.

بعد إنشائها بفترة قصيرة، استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ حشد عدد كبير من الدعاة وأئمة المساجد والأساتذة والطلاب، وبعدها تم تشكيل مجلس شورى للجبهة مكونا من 30 عضوا، وقد تمكنت أيضا من حشد ضمن قواعدها عددا كبيرا من المواطنين وبسرعة مذهلة، حيث خلال عدة أسابيع فقط انخرط في عضويتها أكثر من مليون مناضلا وصلوا إلى ثلاثة ملايين فيما بعد ، بانضمام المساندين والمتعاطفين . لقد استفاد زعيما الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خبرتهما في العمل السياسي السري قبل الإعلان عن التعددية في أحكام التنظيم والتعبئة الجماهيرية وحسن توظيف الأحداث واستغلال المعطيات الجارية حتى أصبحت الجبهة تمثل أكثر القوى اتساعا وتنظيما، وقد كانت الجبهة تبشر بالحل الإسلامي من خلال قيام الدولة الإسلامية لحل المشكلات التي يعاني منها المجتمع الجزائري . (1)

تقوت الحركة الإسلامية الجزائرية بمختلف فصائلها مع نهاية الثمانينيات بعد أن استفادت من الانفتاح السياسي الذي أعقب الاستفتاء على دستور 23 فيفري 1989م، والذي جاء كنتيجة لأحداث 5 أكتوبر 1988م. حيث استغلت ضعف النظام الذي أنهكته الصراعات الداخلية من أجل فرض سيطرتها، ضف إلى ذلك تلك العوامل الخارجية التي كان أهمها السند المعنوي القوي للحركة بمناسبة حرب أفغانستان، وتقوي الجمهورية الإسلامية في إيران، بحيث ساعدت هذه العوامل مجتمعة على تقوية التيار الذي أصبح يخطط بشكل جدي للاستيلاء على السلطة من خلال إسقاط النظام القائم بالقوة، أو انتهاج الطريق الآخر والمتمثل في الوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات بالمشاركة في الديمقراطية التي لم تكن الغالبية من الإسلاميين متحمسة لها .

إن تعاقب المحن على المجتمع الجزائري ساهم في انحراف مبدأ الشرعية الثورية باستغلالها استغلالا سياسويا، لذلك عرفت القيم الوطنية تدهورا كبيرا وسقطت السلطة الرمزية التي تستمد مبادئها من ثورة نوفمبر، ولأن الحقل الإيديولوجي

يأبى

(1) عبد الباسط دردور ، مرجع سابق، ص 99.

الفراغ فقد ظهر المشروع الإسلامي الراديكالي الذي مارس إغراء شباب متعطش للتغيير والذي عاش إحباطات متتالية، فاستمدت الحركة الإسلامية الممثلة في

جبهة

الإنقاذ قوتها من خطاب معارضة جذرية للسلطة بواسطة إدانة الظلم والرشوة وغياب الأخلاق وكل الآثار المرتبطة بعدم تطبيق الدين في صفائه الأصلي والذي

لن يتم حسب هذا الخطاب إلا بإقامة دولة إسلامية تتوفر على ضمانات خارجية قوية هدفها إعادة " أسلمة المجتمع " .

استحوذت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مجالات تمذهبها لخدمة مشروعها الإسلامي على المساجد وفضاءات الأوساط الاجتماعية التي تحركها أعمال الخير والتضامن والتكافل والتي غابت عنها هياكل الدولة، وقد تشكلت في إطارها الأفكار الراديكالية التي قدمت نفسها كبديل شرعي وحتمي لإخراج وإنقاذ البلاد من الأزمة السوسولوجية . في هذا الوقت تضافرت العوامل الأساسية وتلاحمت الأسباب فيما بينها فأنتجت الخطاب الشعبي الذي سارع لتنمية الديناميكية الداخلية وانفجار الأزمة باندلاع الغضب الشعبي وظهور العنف المسلح. يرجع الشيخ بوسليمانى سبب نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التي سنتحدث عنها لاحقا في النقاط التالية: (1)

1- كان هناك تدمير شعبي على الأوضاع البطالة ما يقرب 2 مليون، أزمة سكن ضربت الرقم القياسي، عدم تمكن الشباب من الزواج، أزمة اقتصادية.

2- كراهية الجماهير للنظام الحاكم من (1962-1988) الذي امتص الشعب عن طريق القرارات الأفقية الأحادية.

3- وعود الأنظمة الثلاث التي كانت توهم الشعب بإخراجه من الأزمة وتوفير الاحتياجات جعلت الشعب الجزائري يبحث عن بديل مهما كان كعملية انتقام.

4- الحزب الوحيد الذي يحمل الشعار الإسلامي الذي دخل في الانتخابات من هنا لم يقع في 12 جوان 1990 انتخبا حول البلديات أو المجالس الولائية، إنما وقع

(1) محمد بوسليمانى، وقفات مع الحركة الإسلامية في الجزائر،

استفتاء أنتم مع الإسلام أم ضده، فلاحظنا الذين جاءوا و وضعوا ورقتهم لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ لا علاقة لهم بالصلاة، ممكن بنت كاسية عارية تبحث عن رقم (06) نوع من الانتقام من النظام، المهم في هذه الفترة حاولت الجمعية آنذاك أن تبحث عن صيغة تلم شمل المسلمين خاصة كواجهات قانونية، فدعت بعد أن بدأ الكلام عن الانتخابات التشريعية، فلم تشارك في الانتخابات المحلية أما المجلس التشريعي الوطني فهو من مراكز اتخاذ القرار.

لا يمكن أن ننهي وقفنا مع سنوات الثمانينيات دون التذكير بحدث مهم كونه سيصنع الأحداث الدامية في جزائر التسعينيات، تمثل ذلك الحدث في المسيرة التي قامت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ باتجاه وزارة العدل مطالبة بالإفراج عن أعضاء "جماعة بويعلي" المعتقلين ، حيث تؤكد العديد من الدراسات المهمة بالشأن الجزائري وتحديدًا المتتبعة لمسيرة ظاهرة الإرهاب في الجزائر أنه فعلا تم إطلاق سراحهم وكان منهم آنذاك أشخاص سيكونون أمراء في الجماعة الإسلامية المسلحة التي سنتحدث عنها لاحقا في سيرورة هذه الدراسة، وسيوقعون أسماءهم من دم في تاريخ الجزائر مع الإرهاب، لقد انخرطت المجموعة التابعة لـ " بويعلي" والتي تم إطلاق سراحها ، في الجبهة الإسلامية للإنقاذ في بداية الأمر إلا أن أعضاءها لم يقتنعوا بالعمل السياسي واتجهوا نحو العمل المسلح .

إن تركيزنا على هذه النقطة بالذات إنما يرجع إلى الانعكاسات الخطيرة التي نتجت عن مثل ذلك القرار غير المسؤول الذي اتخذته السلطة الحاكمة في ذلك الوقت، حيث سمح لأشخاص كانوا في وقت سابق قد حملوا السلاح ضد النظام الحاكم وحاولوا زعزعة الاستقرار السياسي والأمني للبلاد بالنشاط السياسي بشكل أكثر من عادي الأمر الذي أجاز لهؤلاء الانخراط في مجموعات مناوئة للنظام دون أدنى صعوبة وهذا ما قاد الجزائر — بمجرد تقوي هذه الجماعات — إلى الهاوية .

نؤكد أيضا في هذا الصدد أن مثل هذه القرارات المصيرية التي تخص مستقبل الدولة والشعب في آن واحد إنما تحتاج إلى تأني بل وإلى دراسات جادة، لأنها إذا ما اتخذت بصورة متسرعة ومتهورة فإنه من شأن هذا أن ينعكس بصورة سلبية على البنية المجتمعية ككل، لذلك فإننا نبدي تخوفا من قانون المصالحة الوطنية الذي من الممكن جدا أن يفرز أشخاصا يعاودون النشاط الإرهابي فيما تم العفو عنهم في إطار هذا القانون، مثلما حدث ذلك مع جماعة بويجلي الذين استفادوا من قرار عفو رئاسي وكان أن تقفوا بشكل رهيب وعادوا للظهور على الساحة السياسية ليخلقوا فيما بعد الإرهاب في الجزائر وبهذا يكونون قد أدخلوا البلاد في دائرة من اللأمن استمرت طويلا وكانت انعكاساتها خطيرة للغاية وعلى كافة المستويات وهذا ما سنفصل فيه لاحقا .

انفصل الأصوليون – الذين انتهجوا العنف المسلح كوسيلة للوصول إلى السلطة – عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي لا تزال إلى تلك الفترة تنشط سياسيا ، بينما اتجه أولئك المنفصلون إلى الجبال لمواصلة العمل المسلح ، وبالفعل بدأوا نشاطهم في أواخر عام 1989م حيث قاموا بعدة عمليات مسلحة ، من ذلك مهاجمة المحكمة في مدينة البليدة عام 1989 م حيث سقط عدد من أفراد الدرك الوطني ، وتلتها عملية الهجوم بالمتفجرات في المدينة نفسها وهي منطقة معروفة بإيوائها لعدد من الثكنات سنة 1990، وكان ذلك من أجل الحصول على الأسلحة (1).

كان سبب الانفصال هو الاعتقاد بضعف حظوظ نجاح الخيار السياسي، إما لضعف شعبية التيار الإسلامي – حيث لا تزال الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تختبر شعبيتها بعد – ، أو الشك في نزاهة وصدق نوايا النظام الحاكم وطريقة تعامله مع الانتخابات باستعماله للإدارة من أجل التحكم في النتائج، لعل ذلك ما

(1) عنصر العياشي، مرجع سابق، ص ص 62.61.

جعل التيار الإسلامي الراديكالي يستبق الأحداث ويلجأ إلى العنف المسلح من خلال القيام بعدة عمليات منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات. على صعيد الحياة العامة أصبحت الجماعات الإسلامية صاحبة الكلمة الفصل في الحكم على ما يجوز وما لا يجوز، وهكذا انقلبت حياة الناس رأساً على عقب، وخلال عام واحد تم تسجيل سلسلة متلاحقة من الإجراءات الميدانية في أحياء المدن الرئيسية تحت شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث تضخمت تلك الجماعات الإسلامية بانضمام أعداد هائلة من الشباب الضائع العاطل عن العمل إلى صفوفها و الباحث عن مخرج لأزمته و لتهميشه من طرف مجتمع تلاشت فيه كل الضوابط وأصبح مفتوحاً على كل الاحتمالات . لقد كان كل يوم جمعة موعداً لالتقاء الإسلاميين كان ذلك خلال صلاة الظهر حيث كانوا يفتشون الأرصفة المحيطة بجامع السنة في باب الوادي أين كان يخطب الرجل الثاني في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ مندداً بالديمقراطية ومردداً بأنها كفر. (1)

كانت التظاهرة الحاشدة التي عمت شوارع العاصمة يوم الجمعة 20 أبريل 1990م قبل أسابيع قليلة من الانتخابات البلدية نذيراً بقدرة هذا التيار على التعبئة وعلى الاستيعاب وعلى التنظيم. وهنا نشير إلى أن شعبية هذا التيار الإسلامي أصبحت واضحة للعيان حيث اختبر شعبيته من خلال تلك التظاهرة، حيث وبغض النظر عن المطالب التي رفعها الإسلاميون خلالها إلا أنها تكون قد أظهرت للمرة الأولى أن جبهة الإنقاذ الإسلامية قوة رئيسية في الشارع الجزائري، سواء بسبب تغلغلها في كل أوساط المجتمع الجزائري أو بسبب الإمكانيات البشرية والتنظيمية والمالية التي في حوزتها ، كما أظهرت أن الجناح الراديكالي في الجبهة بقيادة الرجل الثاني فيها هو الذي أصبحت له الغلبة. (2)

(1) عبد الباسط دردور، مرجع سابق، ص 112.

(2) المرجع نفسه، ص ص 247.248

هل يعني ما تقدم ذكره أن تبني القوة والعنف كوسيلة للنضال أصبح أيضا وسيلة لحشد الجماهير. وهل معنى ذلك أيضا أن تلك الجماهير الآتية من المجتمع الجزائري أصبحت متعطشة للعنف. إذا كانت الإجابة بنعم، لا بد أن نتساءل لماذا؟ بعد عدة مناورات قامت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، انطلق المسار الانتخابي حيث بدأت الانتخابات البلدية التي قرر لها تاريخ 12 جوان 1990م غير أن تلك الخلافات العميقة حول الانتخابات أدت إلى انقسام الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى معسكرين. من جهة الذين يدافعون عن القبول بالمرور على الاقتراع و مرجعهم الديني هو الحديث المنسوب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم "الحرب خدعة" ومعناه أن اللجوء إلى الخدعة لمحاربة العدو تعتبر حلالا، وبالتالي فهم يعتقدون أن الانتخابات مجرد وسيلة للوصول إلى الحكم. ومن جهة ثانية الراديكاليون الذين أعلنوا أن المشاركة في الانتخابات حرام، وهذا ما سبقت الإشارة إليه، وقد كلف الرجل الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ بإيجاد تبرير في القرآن لمشاركة الجبهة في الانتخابات البلدية. وبالفعل فقد وجد التبرير المناسب لذلك حيث ضمنه في عدة نقاط من بينها:

- على المرشح المنتخب أن يحرص على أن يأمر ويطاع، ولكنه لا يتلقى أوامر ولا يطيع.
- ليس عليه أن يكون منفذا " للجاهلية " بل عليه العمل لتصفيتها وفقا لسياسة تشريعية.
- عليه رفض كل موقف متناقض مع الشريعة.

إن التبرير الذي قدمه الرجل الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ يؤكد نظرة الأصوليين للديمقراطية باعتبارها مجرد " خدعة "، أي وسيلة للوصول إلى

الحكم لفرض نظام سياسي مطابق للشريعة. حيث لم ينقطع القائد الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن التكرار بأن مفهوم الديمقراطية غريب عن اللغة والثقافة العربيين، وأن الأنظمة التي تنتسب إليها هي أنظمة معادية تماما للإسلام، واستيرادها يشكل مؤامرة خبيثة من جانب اليهود والصهيونية العالمية، والغربيين، والشيوعيين الذين يرمون إلى إضعاف " الأمة الإسلامية " والقضاء على الإسلام⁽¹⁾. وهذا ما جعلهم يكفرون الدولة الجزائرية والنظام الحاكم فيها باعتبارها تتبع التوجهات السياسية السائدة في العالم الغربي مثل الاشتراكية والديمقراطية.

غير أن قبول الرجل الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمشاركة في الديمقراطية باعتبارها "خدعة" لم يثته عن المطالبة بضرورة الاستعداد للجهاد في سبيل الله من أجل القضاء على الكفرة، حيث في جانفي 1991 وفي خطبة له في صلاة الجمعة بمسجد القبة في الجزائر العاصمة يوضح هذا الأخير ما ينتظره فعلا من المتطوعين شارحا لهم أن هؤلاء المتخرجين من معسكرات التدريب لن يتوجهوا إلى العراق وإنما سيتدربون على استخدام الأسلحة للاستعداد لكل الاحتمالات في الجزائر ذاتها ويؤكد أيضا على أن على هؤلاء التدريب بدون سلاح على التربية الجسمانية والرياضية واستيعاب الدروس حول الجهاد والمكانة التي يحتلها في حياة المسلمين وحول روح الإقدام والتضحية مضيفا أن البلدية الإسلامية لن تدخر أي جهد لحسن سير هذه التربية.⁽²⁾

كان الرجل الأول في الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد سبق ذراعه الأيمن في تأكيده على أطروحة الجهاد حيث سبق وأن صرح في قسنطينة بمناسبة الفاتح من نوفمبر أنه "بالحوار سنغير النظام و إن تراجع الحوار فسيكون الجهاد" و استنطرد قائلا: " يا شعب الجزائر موقفك حاسم فلما النصر وإما الشهادة باسم الله

(1) محمد عصامي، مرجع سابق، ص 88.

(2) لياس بوكراع، مرجع سابق، ص 247.248.

هذا العام سيكون عام إقامة الجمهورية الإلهية " كما صرح الشخص ذاته في 2 أبريل عن النية في تنظيم إضراب عام مفتوح . ليضيف في 14 من أبريل 1991 وردا على الجيش الجزائري الذي كان قد حذر الجبهة الإسلامية للإنقاذ من مؤامرة كبيرة تهدف إلى تفكيك العالم الإسلامي، أن الجيش الجزائري إذا كان يحاول منع الجبهة الإسلامية للإنقاذ من اللجوء إلى إضراب عام، فإن الجبهة " ستحارب الجيش حتى الإبادة ". كما هدد علنا بالدعوة إلى الجهاد إذا رفض رئيس الدولة إجراء انتخابات رئاسية مبكرة . (1)

إن فكرة الإضراب لم يكن حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الوحيد الداعي إليها حيث كانت عدة أحزاب مجتمعة و منفردة أيضا قد حاولت أن تضغط على الحكم بواسطة هذه الفكرة، غير أن ذلك لم يتعد حدود التهديدات الشفهية و هذا ما جعل الجبهة الإسلامية للإنقاذ مختلفة، إذ أرادت هذه الأخيرة الذهاب بعيدا بل حتى النهاية لسبب بسيط تمثل في كون فكرة الإضراب لم تكن جديدة بل كانت تراود مناضليها منذ زمن طويل وكانوا يستعدون لها بالفعل حيث كانت عبارة "العصيان المدني" تتداول خفية وتنتقل إلى عمق الحزب وداخل المساجد منذ شهر حانفي 1991 م .

أكد الرجل الأول في الجبهة الإسلامية للإنقاذ رأيه الداعي للإضراب العام، حيث أعلن في الثاني من ماي للناس بأن يستعدوا لإضراب سياسي طويل مثل إضراب 1957 ضد المحتل، ويصرح أيضا ذراعه الأيمن في الحزب من مسجد آخر في نفس اليوم " إن لم يتركونا وشأننا فإنه من واجبنا أن نرد بالقوة ". في العاشر من ماي في مهرجان بالبليدة يسمع نشيد الجهاد يردد جماعيا من طرف المناضلين. ثم جاء يوم 23 ماي ليعلن فيه القائدان الرئيسيان للجبهة الإسلامية للإنقاذ في ندوة صحفية عن إضراب سياسي غير محدود بدءا من 25 ماي، كان نداء قد وجه قصدا بالخميس لكي يسمح هذا لكل المساجد المسيطر

عليها من طرف الجبهة بترديد النداء خلال الصلاة الأسبوعية الكبيرة غداة ظهيرة الجمعة الموالية . (2)

(1) لياس بوكراع ، مرجع سابق ، ص ص 249 250.

(2) المرجع نفسه ، ص ص 45.44.

في يوم الجمعة 24 ماي أعلن للمرة الثانية ولليوم التالي قيام إضراب عام مفتوح وحسب مناظلي الحزب فإن الأمر لا يتعلق بإضراب عام، بل بحملة " تمرد مدني " حتى انهيار الدولة وكانت أبرز مطالبه :

- إعادة النظر في التقسيم الانتخابي.
- إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في وقت واحد مع الانتخابات التشريعية.

يمكننا القول أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تبنت نهائيا إستراتيجية جديدة بهدف تغيير قمة السلطة بعدما ظهر جليا بعد عام على تجربة المجالس البلدية أن تغيير القاعدة فيه من الضرر أكثر ما فيه من النفع حيث يلقي بالأوزار الاجتماعية كلها على صغار المسؤولين الذين لا يملكون أية صلاحيات حقيقية إنما تبقى السلطة الحقيقية بقمة الهرم لا تتغير رغم مرور الزمن، عندها بدأت المطالبة الفعلية بضرورة إجراء انتخابات رئاسية وهو الإجراء الوحيد الذي من شأنه إحداث التغييرات التي تنشدها الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

بدأ إضراب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضعيفا ومحدودا في بؤر متفرقة، غير أن المسيرات لم تتوقف في الشوارع، لتتخذ فيما بعد طابعا شبه عسكري بعكس مظاهرات السنة الماضية والتي كان يسودها صمت مطبق. حيث في جوان 1991 أصبح المتظاهرون يخرجون جماعات وينتظمون في مربعات من 200 شخصا تقريبا ويحملون الأعلام الخضراء والسوداء وفي بعض الأحيان الأعلام الوطنية ويرفعون القرآن مفتوحا ويسيروا بخطى حربية يحيط بهم الأفغان الذين

ظهروا للمرة الأولى في شوارع العاصمة بلباسهم الأفغاني المميز، السروال الطويل وفوقه قميص أبيض مسدل حتى الركبتين. عجزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن شل البلد إلا أنها شلت الشوارع، واعتباراً من الفاتح من شهر جوان انحرف إضراب الإسلاميين الذي كان إضراباً سياسياً سلمياً نحو العصيان. كان في الشارع 200 ألف شخصاً بين بلديتي الحراش وبولوجين بالجزائر العاصمة، وقد قام الإنفازيون بمحاصرة جميع المباني العامة و من ضمنها العسكرية والأمنية، قام الإسلاميون بمحاولة للهجوم على مقر أمن ولاية الجزائر وكانوا يهتفون "شرطة إسلامية"، "دولة إسلامية بالسيف والدم"، لتندلع بعدها مجابهات وصدّامات في عدة أحياء من الجزائر بين المتظاهرين وقوى الأمن.

كانت هذه الصدامات مع أول تدخل للدرك يوم 2 جوان 1991، ووصل إلى ذروته في اليوم الرابع من الشهر نفسه، حيث أعلن رئيس الدولة حالة الحصار وهي أقصى حالات الاستثناء لتخضع البلاد بعدها للحكم العسكري. لقد أصبح وجود الجيش في الشارع وفي ظل حالة الحصار - الكابوس الذي يؤرق إسلاميي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، هذا ما جعلهم يؤكدون على ضرورة عودة الجيش لتكناته واتخذوا ذلك مطلباً أساسياً. إلا أن وحدات من الجيش بادرت بإزالة الشعارات الإسلامية من واجهة الدبابات مثل "البلدية الإسلامية" وإعادة شعار "من الشعب وإلى الشعب" وجرّت عمليات مماثلة على الطرق الرئيسية مثل الطرق المؤدية للمطار حيث أزيلت شعارات مثل "لا تنسى ذكر الله"، هذا ما جعل التصعيد يصل ذروته⁽¹⁾.

كانت وثيقة "تعليمات في 22 نقطة" موقعة من زعمي الجبهة الإسلامية للإنقاذ باسم "اللجنة الوطنية لمتابعة الإضراب وإدارته" قد عممت في السادس من شهر جوان على المكاتب التنفيذية المحلية. وقد جاء فيها توصيات "الزعماء"

(1) عبد الباسط دردور مرجع سابق، ص 115، 117،

الخاصة بمتابعة الإضراب المنطلق. بعد عملية إخلاء الساحات العامة تحولت الشوارع الجزائرية إلى دراما، حيث قتل 95 شخصا وجرح 481 منهم 18 قتيلا و181 جريحا من رجال الأمن ، تم تدمير خلال هذه الأحداث 16 مقرا لمؤسسات عامة، وتخریب 360 ناقلة، وخسارة أكثر من 250 مليار دينار جزائري .وتطبيقا للنقطة الحادية عشر من " تعليمات في 22 نقطة " ، بدأ المناضلون المفترض بهم الالتحاق بحرب العصابات أو العمل المسلح في الخفاء باتخاذ الترتيبات من أجل ذلك، حيث بعد وقف الإضراب العصياني في 7 جوان 1991م تشكلت مجموعات مسلحة صغيرة تحت عباءة العناصر الجهادية ،والتي كانت ترفض المسيرة القانونية للحزب وترفض مسبقا حكم صناديق الاقتراع . (1)

إن أكبر تحدي يظهر تجذر القناعة الخاصة بضرورة استخدام العنف ضد السلطات السياسية والإدارية والأمنية الجزائرية كان إذن قرار الجبهة الإسلامية للإنقاذ القيام بالعصيان المدني السابق الذكر والذي أدخل البلاد في دوامة سياسية تخللتها أعمال عنف وشغب مع إصرار قيادات هذا الحزب على المواجهة الميدانية للسلطة .

شكلت التعليمات الصادرة عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ يوم 6 جوان 1991م دليلا ميدانيا للمواجهة بـ22 نقطة نذكر منها الأكثر وقعا: (2)

- لابد من الدفاع عن النفس والمقاومة في الأحياء ولكل حي تحديد الطريقة التي يراها كفيلة بتحقيق هدف المقاومة (النقطة2).
- الابتعاد عن المواجهة الجماعية للجيش وإنما لابد من تحديد خطة مقاومة فعالة (النقطة4) .

(1) لياس بوكراع، مرجع سابق، ص ص 252.253.

(2) محند برفوق ، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، العدد الثاني ، مارس 2007 ، ص 39.

- تعطيل الأجهزة والأماكن الفعالة للشرطة خاصة ، والدرك والجيش عامة. (النقطة 7)
- في حالة الاختطاف للقيادات في الجبهة لا بد من المعاملة بالمثل للشخصيات الهامة (النقطة 9).
- تخصص جماعات للعمليات الهجومية المنظمة على المراكز الحساسة التي تصيب العدو (النقطة 11) .
- على الرغم من خطورة العناصر التي تضمنتها هذه اللائحة إلا أنها لم تكن مفاجئة نظرا لاستخدام حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ خطابا يقوم على الغلو والمغالاة، مع التأكيد المستمر على احتكاره " للحقيقة الإلهية " التي كانت صحفه (الإنقاذ، المنقذ، الفرقان) تؤكد عليها دوما فكان خطابها السياسي الإعلامي والمسجدي يقوم على اعتبار النظام السياسي ومؤسساته وكل الأحزاب غير الإسلامية خارجة عن إطار الشريعة الإسلامية خالقة بذلك تصورا ثنائيا للمجتمع (متدين وغير متدين) وبذلك فتحت المجال لتكفير الدولة والمجتمع وإياحة دماء المواطنين والأجانب على حد سواء .
- مما زاد من خطورة الطرح السابق الذكر تزامنه مع عودة عدد كبير من الجزائريين الذين شاركوا في الحرب الأفغانية حاملين معهم " منطقا جهاديا " للتغيير السياسي والاجتماعي وتجربة ميدانية في حرب العصابات و التعامل مع المتفجرات مكتسبة من تدريبات قتالية ميدانية⁽¹⁾ .
- في نفس الفترة كان قادة الجناح الراديكالي يقومون بتنظيم جماعات مسلحة متفرقة في أحياء العاصمة وضواحيها، مثل القصبة، براق، ومنطقة بوفاريك. ثم جرت هيكلة تلك الجماعات في تنظيم موحد باسم " جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وقع ذلك في شهر أوت 1991 م مباشرة بعد

(1) امحمد برفوق ، مرجع سابق، ص.ص 40.39.

(2) عنصر العياشي ، مرجع سابق ، ص 62.

المواجهة الدامية التي كانت قد أعقبت حالة العصيان المدني. هذه المجموعة هي التي تبنت صراحة عملية " قمار " في 1991 م والهجوم على مقر الأيرالية في مطلع 1992م، وهي ذات المجموعة التي أصبحت فيما بعد تسمى " الجماعة الإسلامية المسلحة GIA ". (2)

أصبحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مواجهة مفتوحة على كل الاحتمالات مع الجيش، وكان ذلك عندما حملته مسؤولية التصعيد مكررة مطالبها

برفع حالة الحصار، وقد جاءت هذه الاتهامات كرد على تلك الاتهامات الصادرة من الجيش باتجاه الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث اتهمها بالعنف وخرق الدستور والإخلال بالأمن ورفض قوانين الجمهورية ومع نهاية شهر جوان 1991م تم اعتقال قائدي الجبهة الإسلامية للإنقاذ والحكم عليهما بـ 12 سنة سجنًا. غير أن الاضطرابات تواصلت، الأمر الذي أدى إلى موجة اعتقالات في أوساط المنتسبين لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلا أن الكثير منهم تمكن من الفرار من الاعتقالات والتحقوا بالفرع المسلح للجبهة. (1)

كان أحد الإسلاميين، وهو فرد قديم في " جماعة بويعلي " ورئيس المكتب الولائي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في بومرداس، يتوعد أنه في حالة المواجهة ستتطلق الرصاص الأولى من مسجده وكانت شعارات مدوية عبر صيحات مجموعة مناضلي حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ مثل: " عندما يكون البلد كله لا يتوق إلى الجنة كلها، ويكتفي منها بأدنى درجة منها، فإننا ننادي هنا بالتأسيس السريع لدولة إسلامية وبرحيل "الملاحدة" و إلى مكان ما نطالب بأخذ القادة وبيعهم في سوق الرقيق " ، ويصبح البلد محكومًا بعبارة " لا ميثاق لا دستور قال الله قال الرسول "، هي بفعل انضمام حركة الهجرة والتكفير للإضراب مما عجل بانضمامها إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

قام الطلبة المنتسبون للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجامعات بالاعتداء على زملائهم غير المضربين الذين أرادوا اجتياز امتحاناتهم، حيث اضطرت عدة جامعات إلى الاستجداد بقوى الأمن، فيما أغلق بعضها أبوابه. في تلك الأثناء بثت وزارة الداخلية بلاغا مفاده أن فشل الإضراب ترتب عنه مظاهرات في الشارع تحولت إلى وسيلة تعبير للعصيان المدني، وعليه فإن إجراءات ستتدخل حيز التنفيذ متمثلة في إجراءات إعادة النظام وملاحقة الأشخاص الذين يعرقلون السير العادي للمصالح.

(1) عبد الباسط دردور مرجع سابق، ص 118

أدت إعادة الشعار الوطني إلى مصادمات جديدة بين قوات الأمن والإسلاميين إلا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ورغم كل تلك المصادمات رفضت اعتبار البلديات التي تسيروها كبلديات جمهورية بل هي بالنسبة لمناضليها بلديات إسلامية وستبقى إسلامية. في اليوم ذاته الذي فتح فيه موضوع أو معركة الشعارات دعا الرجل الثاني في الحزب من مسجد السنة إلى تخزين الأسلحة استعدادا للمواجهة مع السلطة الحاكمة في البلاد، وهو ما كان قد دعا إليه الرجل الأول في الجبهة.

بعد أن ازدادت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حدة وفشلت المشاريع التنموية في تحقيق النقلة النوعية لتحديث المجتمع، تصاعدت وتيرة العنف في المجتمع الجزائري بصورة أصبحت تنبئ بالخطر خاصة فيما يتعلق باستقرار البناء الاجتماعي. إن العنف الذي شهدته الساحة الجزائرية كان تعبيراً عن حجم الكبت المتراكم، فهو لم يشكل دليل أزمة حزب جبهة التحرير الوطني - الحزب الحاكم منذ الاستقلال وإلى غاية إقرار التعددية الحزبية - فقط ولا أزمة النسق السياسي، وإنما أزمة مجتمع برمته وجاءت نتيجة إخفاقات متعددة

وصراعاً بين الدولة والحزب والمجتمع المدني من جهة والجماعات الإسلامية من جهة أخرى.⁽¹⁾

إلا أن فترة الرخاء الديمقراطي لم تدم إلا سنوات وبعدها واجهت الجزائر متغير سياسي في كانون الثاني/يناير/ 1992 أوقفت المؤسسة العسكرية المسار الانتخابي (الانتخابات التشريعية) وقد وصف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة هذه المرحلة بأنها (أول أعمال عنف) وكان الثمن إن دفعت الجزائر أكثر من 200 ألف (قتيل) و 10 آلاف (مختطفا) وعشرات الآلاف من ضحايا التعذيب ومئات

الآلاف من المرحلين والمهجرين.⁽¹⁾

3-4 توقيف المسار الديمقراطي في الجزائر وتحول الإسلاميين إلى

العمل المسلح العنفي

يمثل ضيق قنوات الحوار وغياب قنوات وسيطة أو عدم فاعليتها وعدم الاعتراف بمبدأ المعارضة السياسية وغلغلق كل قنوات التعبير الشرعي حافزاً لتحريك العنف السياسي لدى فئات عريضة من المجتمع، ويضاف إلى ذلك استئثار الحكام بالسلطة وإلى نشاط الحركات السياسية الإسلامية وصحوة الجماعات الإثنية والطائفية وأضحى الواقع يقدم للعنف السياسي البيئة المناسبة لاندلاعه .

(1) المنصف وناس، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر، محاولة قراءة انتفاضة أكتوبر 1988، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد 191 كانون الثاني 1995 ص 107 .

إن الثنائية الفكرية المتمثلة برؤية الواقع محصوراً بين الحق والباطل أو الصواب والانحراف والتوهم باحتكار الحقيقة ورفض الاختلاف وأن أفكار كلا الفئتين غير قابلة للمناقشة وتصلح أفكارهما لكل زمان ومكان يؤدي ذلك إلى لجوء هذه الأطراف إلى العنف. كما أن احتكار الحقيقة هي الإرهاصات الأولى للعنف إذ تنشأ الاختلافات الدينية والعرقية وتتحوّل إلى صراعات تاريخية ناتجة عن النظرة والتمسك بالفكر الأحادي مما يدفع إلى إقصاء الآخر واجتثاثه. (2)

لم يكن فشل " الإضراب العصياني " في ماي وجوان 1991م السبب في تشكل الفروع المسلحة للجبهة الإسلامية للإنقاذ ذلك لأن هذه الفكرة هي قديمة تزامن ظهورها مع ظهور الجبهة على الساحة السياسية في الجزائر. جعلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومنذ إنشائها معسكرات تدريب على الفنون القتالية والرياضية القاسية كالسير على الأقدام، المسيرات، تسلق العوائق، بالإضافة إلى تقنيات القتال المغلق. وكان ذلك في مناطق مختلفة من البلاد

(1) خيربي عبد الرزاق جاسم ، تطور الوضع السياسي في الجزائر ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 14 ، 1994 ، ص56.

(2) هشام الحديدي ، مرجع سابق ، ص 57 .

وبالتحديد في المناطق الريفية ويعني ذلك أن البؤر الإسلامية المسلحة كانت قائمة قبل الإضراب وما نجم عنه لأن هذا الأخير ما كان إلا مرحلة على طريق الإعداد للهدف الأسمى وهو "الجهاد".

هدفت السلطة الجزائرية من وراء الاعتقالات التي قامت بها في أوساط الإسلاميين إلى تفكيك الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإعادة تركيبها حول قطب من العناصر المعتدلة و القادرة على إعادة إدراج الحزب في الديمقراطية من

جهة وإلى تحييد المجموعات الإرهابية الأخذة في التشكل من جهة ثانية . إلا أن ذلك قاد الأوضاع إلى التأزم أكثر لأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد ذلك انقسمت إلى قيادة قانونية تحضر للانتخابات التشريعية و قيادة سرية منظمة في خلية الأزمة تأخذ على عاتقها مهمة الإعداد للكفاح المسلح و عندما انعقد " مؤتمر باتنة " كانت كل نزعة من النزعات الممثلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) تملك فرعها المسلح (FIDA) للجزائريين ،الحركة الإسلامية المسلحة MIA " للبويعليين " قدامى السلفيين الجهاديين، " الباقون على العهد " وهم الجهاديون الجدد، بالإضافة إلى عدة مجموعات مسلحة أخرى كلها معادية لفكرة عمل سياسي قانوني كانت قد تشكلت تحت قيادة أعضاء منظمات سرية سابقة مثل "الهجرة و التكفير" أو بعض قدامى مقاتلي حرب أفغنستان الملقبين " بالأفغان".

أخذ العنف مع نهاية عام 1991 تاريخ توقيف المسار الانتخابي، أبعادا وصلت إلى حد الدعوة إلى الموت ورفض كل حق في الاختلاف، والمقصود بالمسار الانتخابي هو تلك الانتخابات التشريعية التي كان أعلن عنها رئيس الدولة آنذاك يوم 1991/10/15م والتي حدد لها موعدا في السادس والعشرين من ديسمبر من السنة نفسها ليعلن حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ قراره المشاركة في تلك الانتخابات وكان ذلك رسميا في الرابع عشر من ديسمبر حينها كانت الحملة الانتخابية قد بدأت منذ يومين، وقد شكلت عملية الهجوم على ثكنة قمار قرب وادي سوف التي تبعد 800 كلم جنوب شرق العاصمة في يوم 1991/11/29 أول عملية جهادية واسعة النطاق⁽¹⁾.

يمكننا اعتبار تلك الخطوات التي اتخذتها السلطة الحاكمة في الجزائر آنذاك مجرد حلول ترقيعية . حيث بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية في الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية اتخذ الجيش قرارا بإلغاء الدورة الثانية وتعليق المسار الانتخابي، في 1992/11/11 قدم رئيس الدولة استقالته، وفي 1/14 من السنة ذاتها أعلن المجلس الأعلى للأمن عن شغور السلطة إذ كان

الرئيس قد حل الجمعية الوطنية بمرسوم رئاسي يوم 4 جانفي وأنشأ المجلس الأعلى للدولة وهو عبارة عن قيادة جماعية مكونة من خمسة أعضاء مكلفة بالإدارة كمرحلة انتقالية للدولة محددة بثلاث سنوات، كما تم اعتقال قادة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ . إن مثل تلك الإجراءات لا نعتبرها حلولا جذرية لأن السلطة في تلك الفترة كانت تفنقد لالتزان والرؤية الصائبة بسبب تفاجئها بتسارع الأحداث، الأمر الذي لم يمهلها الوقت الكافي لاتخاذ قرارات ذات بعد استراتيجي كما كان مرجوا منها .

إنّ الإجراءات القمعية التي مسّت مناضلي الحزب لم تضعفه مثلما كان متوقعا، بل على العكس من ذلك، فقد عزّزت صورته على أنه الحزب الوحيد القادر على إحداث التغيير الذي يتطلع إليه السكان الذين أيدوه بقوة. وإذا كان توقيف المسار الانتخابي قد وضع حدا نهائيا لأهداف الحزب في الهيمنة على المؤسسات التشريعية، إلا أنّ ذلك أدى إلى تعزيز الأطروحات الراديكالية المؤيدة لإقامة الجمهورية الإسلامية، ونشرها من طرف مناضلي الحزب والمتعاطفين معه الذين انتهى بهم الأمر بالالتحاق بجماعات مسلحة من أجل الجهاد ضد النظام الكافر والغاصب حسب قناعتهم⁽²⁾ .

(1) لياس بوكراع، مرجع سابق، ص ص 255 – 260 .

(2) سيف الإسلام شوية ، مرجع سابق ، ص 11 .

وكلت قيادة المجلس الأعلى للدولة إلى " محمد بوضياف " شخصية تاريخية من مرحلة 1954/11/1، ومساعدوه "علي كافي" وهو الأمين العام لمنظمة المجاهدين الوطنية و"علي هارون" وهو محامي و قائد سابق لفدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا و"تيجاني هدام" رئيس جامع باريس و اللواء

الركن "خالد نزار" وزير الدفاع آنذاك، في هذه الأثناء وجدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ نفسها مضطرة للتعامل مع المعطيات الجديدة ولم يكن قد بقي لها أية حجة لتهدئة الشباب الثائرين ضد النظام العسكري، أما على الصعيد السياسي فقد عممت الجبهة عبر وسائلها الاتصالية المتمثلة في رسالة الجبهة، منبر الجمعة، العمل المسلح لغرض ديني فيما كانت الاتصالات على جبهة أخرى وهي الجبهة العسكرية ويتعلق الأمر بالدعم المادي (مال، سلاح، ذخيرة، ملابس وسائل اتصال، ملاجئ) .

إذن وبعد توقيف المسار الانتخابي عام 1992 م، وتقديم الرئيس لاستقالته، وحل المجلس الوطني وكل ما خلقه ذلك من فراغ دستوري وهي الوضعية التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الجزائر المستقلة، وكذا قيام رئيس المجلس الأعلى للدولة بإلغاء نتائج المرحلة الأولى من الانتخابات التشريعية استنادا إلى أحكام المجلس الدستوري بشأن الطعون التي تقدمت بها بعض القوى السياسية في هذا الشأن وإلغاء الدور الثاني للانتخابات، طلبت الحكومة تدخل الجيش صراحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأمن، في مقابل ذلك اتجهت الجبهة الإسلامية للإنقاذ لبلورة أساليب جديدة للتعامل مع السلطات بعد أن فقدت شرعيتها حيث تم حلها كحزب سياسي، وبذلك نقول أن الحكومة الجزائرية باتخاذها لمثل تلك الإجراءات القمعية في نظر الجبهة الإسلامية ومؤيديها تكون قد أعطت مبررا لهؤلاء للتحويل نحو العمل المسلح المنظم بل وسمحت لهم بلعب دور الضحية خاصة أمام المجتمع العالمي الذي تعاطف معهم إلى حد كبير وهو ما زاد من تأزم الوضع في الجزائر .

زادت حالة إعلان الطوارئ في 9 / 02 / 1992 في تصاعد أعمال العنف في الجزائر بعد أن تمكنت المؤسسة العسكرية من قمع المعارضين ويعود السبب وراء فرض حالة الطوارئ، وشهدت هذه المرحلة لاسيما بعد وصول الرئيس بوضياف مزيداً من العنف بعد القرارات التي اتخذها بحل جبهة الإنقاذ

في 14 / 03 / 1992 وتصعيد حملة الاعتقالات وتفاقم الوضع الأمني تأزماً بعد اغتياله إذ تم اختيار علي كافي الذي استمر في استخدام نفس السياسة الإقصائية معلناً رفضه أي حوار مع الإسلاميين وفي ظل عدم وجود أفق للحوار وسيطرة المتشددين على الحركة المسلحة المعارضة مما أدى إلى استمرار العنف والعنف المضاد.⁽¹⁾

أصبح الشعب الجزائري في نظر الجماعات الإسلامية كافراً وهذه مرحلة خطيرة سيكون تأثيرها كبيراً على مستقبل البلاد، حيث انطلقاً من هذه العقيدة وترسيخاً لها أعلن أحد قياديين الإسلام المسلح في الجزائر تكفيره للشعب الجزائري بأكمله ليكشف حقيقة منهج تنظيم الجماعة الإسلامية المسلحة المبني على أيديولوجيا السيد قطب وأتباعه التي تكفر شعوب الدول الإسلامية وتتخذ من الجهاد أسلوباً للوصول إلى أهدافها المتمثلة أساساً في إلزامية تطبيق تعاليم العقيدة الإسلامية، وقد تم تبني هذه الأيديولوجيا من قبل الجماعات الإسلامية الجزائرية وهو منحرف خطير للعنف الإسلامي في الجزائر. إن تلك الخطابات تم استغلالها من طرف الكثير من المتشددين سواء من قداماء الحرب الأفغانية أو إطارات الحركة المسلحة التي كان يتزعمها خلال الثمانينيات "بويعلي" حتى يفكروا في خيار المواجهة المسلحة.

صرح أحد الأفغان الجزائريين الباعثين للجهاد في الجزائر " كان العلماء يقولون إنه فرض علينا أن نقف مع إخواننا في أفغانستان فوقفنا معهم .. وقد خرج الروس والنظام الشيوعي قد سقط لذلك بدأت أنظر إلى جدوى وجودي هناك .. وكان شيخ من الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد قال لي في إحدى الجلسات بيننا : "يبدو أن دورك في أفغانستان قد انتهى ويجب أن تبدأ رحلة العودة إلى الجزائر".⁽¹⁾

(1) سيف الإسلام شوية ، مرجع سابق ، ص 10 .

ويضيف عنصر آخر من الجماعة الإسلامية المسلحة في نفس السياق "كان ذلك منعرجا حاسما بالنسبة لي حيث اضطررت بعدها دخول الحياة السرية هربا من ملاحقة رجال الدرك حيث لجأت رفقة مجموعة من العناصر إلى " جبال الزبربر" بـ " الاخضرية " ولاية البويرة وأقمنا هناك معقلا مسلحا هو الأول من نوعه وبالمكان نفسه انعقد أول مؤتمر لمختلف فصائل الحركة الإسلامية المسلحة في صيف عام 1992".

لقد كان الخيار المسلح حاضرا دائما لدى الإسلاميين الجزائريين وذلك لسببين : (2)

أولاً: لأن الإسلاميين يعتبرون " الجهاد " أحد أركان الإسلام " الفريضة الغائبة ".
ثانياً: لأن الحراك الإسلامي وهو تحالف متنافر بين قوى اجتماعية متباينة ومختلفة المصالح نمت على أطرافه المباشرة باستمرار تيارات راديكالية تجعل من العنف وسيلة خيرة لبلوغ السلطة لإقامة "الجمهورية الإسلامية" عندما تكون الظروف وموازين القوى مواتية لها .

كرس " مؤتمر زبربر " وصاية الجبهة الإسلامية للإنقاذ على معظم المجموعات المسلحة، غداة هذا اللقاء أطلق مسؤول لجنة الدعوة والإرشاد في الجبهة و العضو النافذ في خلية الأزمّة " فتواه حول الجهاد : "منذ لحظة منعنا من إقامة الدولة الإسلامية منذ لحظة الابتعاد عن الشرعية الإسلامية صار مباحا لنا إعلان"الجهاد" ضد كل هؤلاء الذين يقفون إلى جانب السلطة"، وقد جرى إصاق هذه الفتوة الجهادية في كل الجوامع التي تسيطر الجبهة الإسلامية للإنقاذ عليها. (3)

(1) علي سموك مرجع سابق ص ص 288 – 290

(2) لياس بوكراع مرجع سابق، ص 235 .

(3) المرجع نفسه ، ص 264.

يمكن اعتبار الإجلال الذي يكرسه الإسلاميون لزعمائهم هو تقريبا ذاته الموجود في وسط مجمل التنظيمات الطائفية. وبالنسبة للجبهة الإسلامية للإنقاذ فإنها لم تجد أي صعوبة منذ إنشائها في أن تحتضن الأغلبية من الشباب الجزائري الذي لم يكن ينصت إلى أي دعوة تعقل وذلك لسبب بسيط وهو أن هؤلاء الشباب لم يعودوا يعيشون إلا بهدف التصرف وفق تعليمات زعماء حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية التي حسب رأيهم ستتجح في إقامة الدولة الإسلامية، حيث مثلت الأسواق الإسلامية خلال أشهر رمضان من كل سنة نموذجا لما يكون عليه تنظيم الاقتصاد " في دولة إسلامية " .

في هذا الصدد نعتقد أن الجبهة الإسلامية كانت ذكية في اتخاذها مثل تلك الإجراءات كون المجتمع الجزائري كان يعيش في تلك الفترة أزمة اقتصادية خانقة انعكست بشكل خطير على البناء الاجتماعي في الجزائر وهذا ما فسر ذلك الالتفاف الشعبي الذي عرفته الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد ظهورها مستغلة بذلك فشل النظام القائم الممثل في حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الواحد والحاكم - في تحقيق طموحات الشعب الجزائري .

في سبتمبر 1992م انعقدت قمة لكبار زعماء المجموعات المسلحة بتحريض من خلية الأزمة بالبلدية، كان هدف هذا اللقاء إعادة تنظيم الجماعات المسلحة التي أصبح عددها لا يحصى وتكوين قيادة موحدة. ولكن القمة جرى تخريبها من طرف رجال كوموندوس من القوات الخاصة. إن فشل هذه المحاولة التوحيدية أدى إلى تفاقم الانقسامات بين مختلف المجموعات المسلحة وتشجيع ظهور عدة تنظيمات مسلحة أخرى . لقد زادت الأوضاع في الجزائر تازما حتى جاء يوم 1992/8/26م حيث وعند الساعة الحادية عشر صباحا وقع انفجار شديد هز قاعة المسافرين بـ "مطار هواري بومدين الدولي" بالجزائر العاصمة وكانت

تلك هي أول عملية تستعمل فيها القنابل وقد خلفت 9 قتلى و182 جريحا، وهنا أظهر الإسلاميون المسلحون توجهها جديدا حيث أصبح المدنيون بدورهم مستهدفين وكانت فتوى مسجلة على شريط ومذاعة من الجوامع أباحت ذلك أي قتل و اغتيال جميع أولئك الذين لا يقفون ضد الكفرة وبذلك وفي ربيع 1992م ولدت الجماعة الإسلامية GIA لقد دخل العنف في طور جديد فالمجتمع بأسره هو المستهدف من الآن فصاعدا . (1)

غير أن الجماعة الإسلامية المسلحة انشق عنها تنظيمات مسلحة جديدة نذكر أبرزها فيما يلي : (2)

01- الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح FIDA:

وكان ذلك في بيان لهم سنة 1993 أين أعلنوا انشقاقهم عن الجماعة الإسلامية المسلحة نتيجة خروج هاته الأخيرة عن مسار الجهاد حسب ظنهم بالاغتيالات العشوائية، حيث أن الـ FIDA كانت تؤمن بضرورة أن الجهاد يبدأ من الرأس، وكانت أعمال هذه الجماعة تنصب في اغتيال الصفوة والمتقنين وكانت تنفذ عملياتها في قلب العاصمة وسرعان ما تم القضاء على هذه الجماعة ووضع حد لأفعالها الإرهابية.

02- الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC:

أنشأت هذه الجماعة بمباركة من "أسامة بن لادن" تحت إمارة "حسان خطاب" وينتشر نشاط هذه المجموعة في:

- وسط البلاد (المنطقة الثانية) تحت قيادة سعداوي عبد الحميد.
- شرق البلاد تحت قيادة صافي عمار المدعو "عبد الرزاق البار".
- جنوب البلاد، مجموعة بلمختار مختار المكني "خالد أبو العباس" مهمتهم بالأسلحة لفائدة الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

وهناك منظمات إرهابية أخرى وهي ذات أهمية أقل ولكن باستطاعتها

إلحاق الأذى، ونشاطها يبرز في غرب ووسط البلاد منها:

-
-
-
- (1) لياس بوكراع ، مرجع سابق ، ص.266
(2) أحمد زروق ، الإرهاب الإسلامي: السابقة الجزائرية، مجلة الجيش، العدد 474، الكويت ، جانفي 2003، ص 18-26.

* جماعة حماة الدعوة السلفية (الأهوال سابقا) مجال نشاطها (غليزان - تيبازة والشلف).

* الجماعة السلفية للدعوة والجهاد مجال نشاطها (المدية - تسمسيلات).

* الجماعة السلفية المقاتلة مجال نشاطها (معسكر - سيدي بلعباس - تلمسان - سعيدة و وهران).

* جماعة الهجرة والتكفير مجال نشاطها (عين الدفلة).

إن ما تقدم ذكره يعني أن " أن المجتمع الجزائري أصبح في خطر " بسبب تصاعد العنف والعنف المضاد وانتشاره الأمر الذي لم يحقق استقراراً اقتصادياً واجتماعياً في غياب الحوار وتفانم الأزمة التي تحولت من أزمة سلطه إلى أزمة مجتمع .

خلاصة الفصل

بعد المواجهات الدامية التي ميزت العلاقة بين الدولة والإسلاميين، قرر هؤلاء الانتقال إلى الإعداد لـ " الجهاد في سبيل الله "، وكان أن وجهوا ضرباتهم للدولة وممتلكاتها، إلا أن النظام الجزائري استطاع القضاء على هذه الحركة المسلحة، لكن ذلك لا يعني إيقاف المد الإسلامي، حيث كانت أحداث أكتوبر 1988 م دليلا على قوة وفاعلية هذا التيار الذي حرك الأحداث فيما بعد وكان دوره كبيرا في ترجيح التوازنات لصالحه، كما استطاع حشد شعبية مميزة جعلته يدخل العملية الديمقراطية في الجزائر بكل قوة بعد قرار الانفتاح السياسي الذي اتخذه النظام الحاكم مع نهاية الثمانينيات .

لم يكن توقيف المسار الانتخابي مع بداية التسعينيات السبب في تشكل المنظمات الإرهابية في الجزائر، ذلك لأن هذا التوجه كان معدا له منذ وقت طويل، غير أن الأحداث السياسية التي عرفتها الجزائر مع بداية التسعينيات كانت سببا مباشرا في تبني الإسلاميين المتشددين في الجزائر خيار العمل المسلح من أجل تحقيق أهدافهم التي عملوا طويلا للوصول إليها .

إن الخلايا الإرهابية الكامنة كانت تحتاج إلى دافع قوي حتى تتحرك، وكان أن وجدت في توقيف المسار الانتخابي ذلك الدافع حتى تتوجه بأعمالها

العنيفة نحو الدولة الجزائرية ولأول مرة نحو الجزائريين المدنيين بشكل يصعب توصيفه، فكانت بداية الجزائر مع ظاهرة الإرهاب .

5 - الإجراءات المنهجية للدراسة

5-1 المجال المكاني للدراسة

يتطلب كل بحث ميداني التعريف بالمجال المكاني الذي سيجرى فيه هذا البحث، غير أننا تفاجأنا بمقر جمعية ضحايا الإرهاب في ولاية بسكرة وهو الذي يشكل المجال المكاني لدراستنا، حيث كنا نتوقع أن الجمعية تملك مقرا خاصا بها لكن الأمور كانت مخالفة لذلك تماما . وفيما يلي نوجز أهم المعلومات الخاصة بجمعية ضحايا الإرهاب التي تم في إطارها إنجاز هذه الدراسة .

- يوجد مكتب جمعية ضحايا الإرهاب في مقر ولاية بسكرة، وهو عبارة عن مكتب صغير جدا لا تتعدى مساحته 16 مترا مربعا يلتقي فيه أعضاء المكتب الإداري للجمعية مع ضحايا الإرهاب يومي الاثنين والأربعاء من كل أسبوع ابتداء من الثامنة صباحا وحتى منتصف النهار، خلال هذه اللقاءات يطرح ضحايا الإرهاب انشغالاتهم فيما يطلعهم المكتب الإداري للجمعية على كل المستجدات التي تتعلق بقضيتهم .
- أنشأت جمعية ضحايا الإرهاب في جويلية 1994م، وتحولت إلى منظمة وطنية بتاريخ 11 نوفمبر 1999م .
- تتكون الجمعية من 15 عضوا موزعين على النحو التالي :
- أمين ولائي عام .
- أمين ولائي مكلف بالتنظيم والتنسيق .
- أمين ولائي مكلف بالإدارة .
- أمين ولائي مكلف بالمتابعة النفسية والإدماج الاجتماعي .
- أمين ولائي مكلف بالإعلام والاتصال .
- أمين ولائي مكلف بالأبحاث والدراسات التاريخية .
- أمين ولائي ثاني مكلف بالأبحاث والدراسات التاريخية .
- أمين ولائي مكلف بالمالية والممتلكات .
- أمين ولائي مكلف بالشؤون الاجتماعية .
- أمين ولائي مكلف بالشؤون الاجتماعية والتضامن .

- أمين ولائي مكلف بالثقافة والتكوين .
- ثلاثة أمناء ولائيين .

دامت الدراسة الميدانية حوالي سنة حيث قمنا خلال هذه الفترة بإجراء زيارات متكررة ومقابلات عديدة مع الأمين العام لجمعية ضحايا الإرهاب في ولاية بسكرة حتى نجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات لكي تكون لنا رؤية واضحة عن ضحايا الإرهاب الذين يمثلون موضوع دراستنا ، وقد كانت لنا مقابلات معهم تمكنا من خلالها من تدوين بعض الملاحظات حول هذه الفئة، كما قمنا في البداية بتجريب عشرة استمارات قصد التأكد من قدرة المبحوثين على فهم الأسئلة وإمكانية إجابتهم عليها. ولأن ضحايا الإرهاب تجاوبوا مع أسئلة الاستبيان بشكل جيد تم إعادة توزيعها على 30 فردا من ضحايا الإرهاب الذين يمثلون عينة بحثنا . وقد استغرقت إجابة المبحوثين على أسئلة الاستمارة حوالي شهر (طيلة شهر ماي 2010م) .

2-5 عينة الدراسة

العينة هي جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي تجرى عليه الدراسة ثم تعمم نتائج هذه الدراسة على المجتمع كله، ووحدات العينة قد تكون أشخاصا، كما قد تكون أحياء أو شوارع أو مدن أو غير ذلك، ويستخدم أسلوب البحث بالعينة عندما لا يمكن للباحث القيام بأسلوب المسح الاجتماعي، أي عند استحالة دراسة جميع أفراد المجتمع لظرف من الظروف (1) .

على عكس غالبية الباحثين الذين يجــــدون أنفسهم حائرين يتساءلــــون أي

العينات يختارون للقيام بدراساتهم، وجدنا أنفسنا أمام ضرورة استخدام العينة القصدية، وعليه قصدنا مباشرة فئة ضحايا الإرهاب لأنها الفئة الأكثر تمثيلا للمجتمع الجزائري الذي تعرض لفترة طويلة للإرهاب، فهي تمثل الأشخاص الذين

(1) محمد سعيد فرح، لماذا؟ وكيف؟ تكتب بحثا اجتماعيا، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002م، ص ص 139-140.

تعرضوا لاعتداءات إرهابية بشكل مباشر وعليه فإن مخلفات الإرهاب تكون أكثر وضوحا على فئة ضحايا الإرهاب .

اخترنا 30 مبحثا من ضحايا الإرهاب المنضمين إلى جمعية ضحايا الإرهاب في ولاية بسكرة، وهم أرباب أسر ممن انتقلوا من مناطق سكناتهم الأصلية هربا من الاعتداءات الإرهابية . وهنا نشير إلى أن العينة القصدية لا يشترط فيها التمثيل لذلك لم نهتم باستخراج النسبة المئوية الممثلة لهذه العينة .

3-5 منهج الدراسة

المنهج عبارة عن مجموعة العمليات و الخطوات التي يتبناها الباحث بغية تحقيق أهداف بحثه، وبالتالي فالمنهج ضروري للبحث، إذ هو الذي ينيير الطريق، ويساعد الباحث في ضبط أبعاد وأسئلة وفروض البحث . أما المنهج الوصفي التحليلي فإنه عادة ما يطبق في الدراسات الإحصائية للسكان، مسح الرأي العام، المسح الذي يرمي إلى تحديد الحقائق، دراسة العمل، الدراسات التي تشتمل على الاستمارة، والمقابلة، دراسات الملاحظة وغيرها(1).

في هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي حيث قمنا بوصف الآثار التي خلفها الإرهاب على المجالات المختلفة لحياة ضحايا الإرهاب، وتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على ضحايا الإرهاب في بسكرة، قصد الوصول إلى حقيقة الواقع الذي خلفته ظاهرة الإرهاب بعد انتشارها في المجتمع الجزائري .

لأحاديثهم مع بعضهم دون أن نشاركهم تلك الحوارات الخاصة بل كنا نسترق السمع وفعلا تمكنا من الإجابة على بعض الأسئلة التي لم نشأ طرحها على المبحوثين لحساسيتها مثل تلك المتعلقة بالدولة والدور الذي تقوم به من أجلهم .

- (1) علي عبد الرازق جليبي، وآخرون، البحث العلمي الاجتماعي، تصميم خطته وإنجازها، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1997م، ص 190 .
- (2) محمد شفيق، البحث العلمي، مع تطبيقات في مجال الدراسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2005 ، ص ص 122 ، 123 .

5-4-2 المقابلة

لم نقم بإجراء المقابلة مع المبحوثين بشكل علني لأننا لاحظنا أنهم يتعاملون معنا بحذر، لذلك دخلنا معهم في أحاديث عادية وحاولنا قدر المستطاع عدم الظهور في صورة الباحث حتى نترك المبحوثين يسترسلون في الحديث دون إشعارهم بأنهم أمام جهة تحاول أخذ آرائهم في مواضيع حساسة، وكانت مقابلاتنا مع الضحايا في بداية الدراسة الميدانية بغرض اكتشاف واقعهم .

كما استخدمنا أداة المقابلة مع الأمين العام لجمعية ضحايا الإرهاب وذلك قصد الوصول إلى معلومات دقيقة خاصة بالضحايا، حيث طلبنا منه أن يحدد لنا قائمة الضحايا الذين انتقلوا من مناطقهم الأصلية، كما وضح لنا نوعية الاعتداءات التي تعرض لها هؤلاء، والمناطق التي قدم منها ضحايا الإرهاب هربا من الاعتداءات الإرهابية التي تعرضوا لها، وغيرها من المعلومات التي حصلنا عليها من خلال المقابلة التي تمت مع الأمين العام لجمعية ضحايا الإرهاب في بسكرة .

5-4-3 الاستبيان

تم توزيع استمارة الاستبيان على المبحوثين عن طريق الأمين العام لجمعية ضحايا الإرهاب، وقد تم اختيار هذه الأداة نظرا لحساسية موضوع الدراسة، وكذلك بسبب امتناع بعض المبحوثين عن الإجابة على بعض أسئلتنا أثناء المقابلة فرأينا في الاستبيان أفضل أداة تمكن المبحوث من الإجابة في حرية وراحة دون أن نعرضه لأي ضغط .

وقد ضمناها 30 سؤالاً بوبناها حسب تساؤلات الدراسة، حيث تضمنت

:

الباب الأول: ويتعلق بالتساؤل الفرعي الأول، حيث دارت أسئلته حول:

_____ القيم الاجتماعية .

_____ العلاقات الاجتماعية .

الباب الثاني: ويتعلق بالتساؤل الفرعي الثاني حيث كانت الأسئلة حول

_____ الملكية الخاصة للأفراد .

_____ المستوى المعيشي .

الباب الثالث: ويتعلق بالتساؤل الفرعي الثالث، حيث تم صياغة أسئلة تتعلق بـ

:

_____ دور المجتمع المدني .

_____ مستوى الوعي السياسي .

6 – الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لظاهرة الإرهاب في

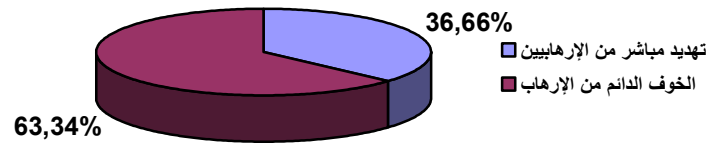
المجتمع الجزائري

1-6 عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

1-1-6 بيانات تتعلق بآثار الإرهاب على القيم الاجتماعية والعلاقات بين الأفراد في المجتمع

الجدول رقم 1 : يوضح أسباب انتقال الضحية من مسكنه .

الاحتمالات	ك	%
تهديد مباشر من الإرهابيين	11	36.66%
الخوف الدائم من الإرهاب	19	63.33%
المجموع	30	100%



بينت الدراسة الميدانية التي قمنا بها أن أكبر نسبة من المبحوثين أكدت أن أسباب تغييرها لمسكنها الأصلي كان بسبب الخوف الدائم من الإرهاب، حيث كانت نسبتهم المئوية 63.33% .

لقد أكدت غالبية المبحوثين أن شعورهم بالخوف الدائم من الإرهاب هو السبب الرئيسي لهجرتهم مناطق سكناتهم التي ولدوا وعاشوا فيها، فعلى الرغم من كونهم تعرضوا لاعتداءات إرهابية مباشرة باعتبارهم ضحايا إرهاب إلا أن

حالة الخوف التي خلقها الإرهاب في المنطقة كان تأثيرها أكبر عليهم مما دفعهم إلى الهجرة وترك المناطق التي لم يعودوا يشعرون فيها بالأمن .

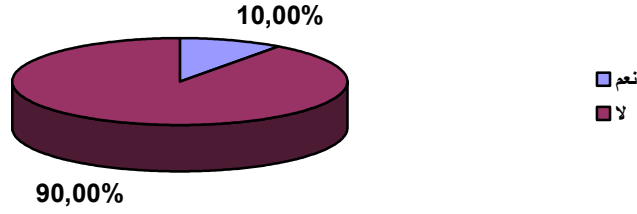
أصبح الإحساس بالأمن يزداد يوما بعد يوم في المناطق التي استهدفها الإرهاب في الجزائر، حيث أصبح المواطن الضحية – حتى وإن لم يتلق تهديدات أخرى من الإرهابيين – يشعر بالخطر على حياته وحياته وأهله وعلى قوته ومصدر رزقه، وهذا الإحساس يعتبر من أهم تحديات التنمية على اعتبار أن ذلك أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من سكان تلك المناطق هربا من الإرهاب خاصة إذا كانت هذه الهجرة باتجاه الداخل وما يخلقه ذلك من ضغط على كافة المستويات على مناطق أخرى من البلاد .

إن هجرة هؤلاء الأشخاص لسكاناتهم بسبب التهديدات الإرهابية الدائمة خلق لديهم حالة من الخوف الشديد تجاه الذين تسببوا في وضعيتهم الحالية غير، أننا تفاجأنا من المعطيات التي جاءت في الجدول الموالي عندما أكد ضحايا الإرهاب أنهم لا يخافون التبليغ عن أي أعمال إرهابية قد تحدث معهم مجددا .

الجدول رقم 2 : يبين ما إذا كان الضحية يشعر بالخوف عند التبليغ عن

أي عمل إرهابي .

الاحتمالات	ك	%
نعم	3	10 %
لا	27	90 %
المجموع	30	100 %

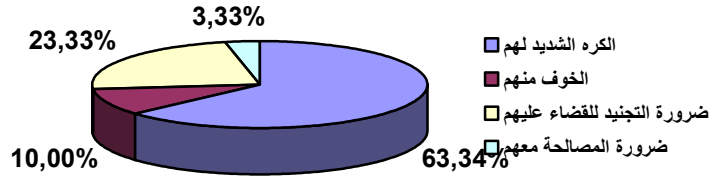


أكد **90%** من المبحوثين أنهم لا يخافون عند التبليغ على أي عمل إرهابي قد يحدث في المنطقة التي يقطنوها وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالذين أكدوا أنهم يشعرون بالخوف عند القيام بذلك .

على الرغم من المعطيات التي جاءت في هذا الجدول إلا أننا لم نفتتح بإجابات المبحوثين، لأنه في المعطيات التي وردت في الجداول السابقة تبين لنا أن ضحايا الإرهاب أصبحوا يشعرون بالخوف الشديد من أي خطر يواجههم فما بالك بالقدرة على التبليغ عن أي عمل إرهابي، لكن شعور ضحايا الإرهاب تجاه الإرهابيين فسر لنا ما لم نفتتح به من قبل وهذا ما يوضحه الجدول الموالي .

الجدول رقم 3 : يبين شعور الضحية تجاه فئة الإرهابيين .

الاحتمالات	ك	%
الكره الشديد لهم	19	63.33%
الخوف منهم	3	10%
ضرورة التجنيد للقضاء عليهم	7	23.33%
ضرورة المصالحة معهم	1	3.33%
المجموع	30	100%



بينت الدراسة الميدانية التي قمنا بها على ضحايا الإرهاب المتواجدين في مدينة بسكرة أن غالبيتهم يشعرون بالكره الشديد تجاه فئة الإرهابيين وقد مثلت نسبتهم **63.33%** من المبحوثين .

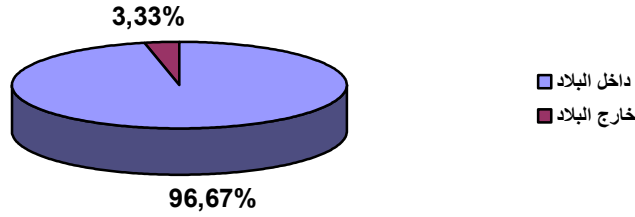
أكدت غالبية المبحوثين أن الكره الشديد الذي يشعرون به تجاه الإرهابيين جعلهم يحقدون عليهم لأن هؤلاء جعلوهم يتحولون من أشخاص عاديين كبقية أفراد المجتمع إلى فئة خاصة تحتاج إلى تكفل دائم من طرف السلطات المعنية بمثل هذه الأمور بعد أن تركت ظاهرة الإرهاب آثارا سلبية عديدة ومختلفة على كافة مستويات حياتهم، حيث أكد بعض من ضحايا الإرهاب الذين أجرينا معهم الدراسة الميدانية أنهم أصبحوا يشعرون بأنهم عالة على المجتمع وهو شعور صعب للغاية حسب تعبيرهم .

إذن وبالإضافة إلى حالة الخوف وعدم الثقة التي خلقتها ظاهرة الإرهاب في المجتمع الجزائري فإن هذا الأخير لم يسلم من ظاهرة جديدة وهي حالة الكره التي أصبحت تميز علاقة ضحايا الإرهاب بفئة الإرهابيين، وهي حالة طبيعية بالنظر إلى الأفعال الإرهابية البشعة التي ارتكبتها تلك الفئة في المجتمع الجزائري . وبالتالي فإن الحقد الذي أصبح يملأ قلوب ضحايا الإرهاب يفسر قدرة هؤلاء على اتخاذ خطوة صعبة كالتبليغ على الإرهابيين لمحاولة التخفيف من الشعور بالقهر الذي بداخلهم رغم شعورهم الدائم بالخوف .

الجدول رقم 4 : يبين وجهة الضحية بعد انتقاله من مسكنه .

الاحتمالات	ك	%
------------	---	---

داخل البلاد	29	%96.66
خارج البلاد	1	%3.33
المجموع	30	%100



أكدت غالبية المبحوثين أنها اتجهت إلى داخل البلاد هرباً من الإرهاب حيث شكّلت نسبتهم **96.66%** .

يبدو أن اختيار ضحايا الإرهاب للنزوح إلى المناطق الداخلية من البلاد كان لأسباب موضوعية كون الهجرة الداخلية تكلفتها قليلة مقارنة بالهجرة الخارجية، كما أن القائم بها لا يواجه مشاكل الحصول على تأشيرة دخول مقارنة بالهجرة الخارجية، بالإضافة إلى أن مشكلة اللغة تنتفي في حالة الهجرة الداخلية ضف إلى ذلك الاستعداد النفسي المريح للمهاجر.

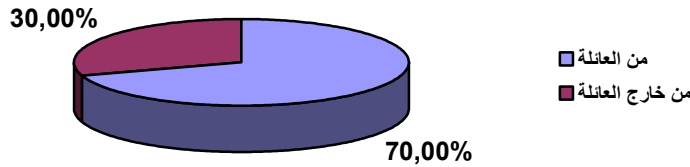
غير أن نزوح سكان المناطق المتضررة من الإرهاب في الجزائر إلى مناطق أخرى من البلاد أكثر أمناً خلق ذلك نوعاً من عدم التوازن الديمغرافي، حيث أصبحت بعض المناطق خاصة المدن تشهد انفجاراً سكانياً كبيراً وما يخلفه ذلك من انعكاسات على المجتمع المستقبل .

إن الآثار التي تخلفها الهجرة الداخلية كثيرة وهذا ما ظهر بشكل جلي في الجزائر، حيث أدت هجرة الكثير من الأيدي العاملة من المناطق المتضررة من الإرهاب – التي في غالبيتها مناطق فلاحية – إلى المدن بحثاً عن الأمن إلى ظهور الكثير من المشاكل في المناطق المستقبلة كمشاكل الإسكان والمواصلات والصحة ومؤسسات الخدمات الاجتماعية وافتقاد الوافدين الجدد لمصدر رزق نتيجة تركهم لأعمالهم في مناطقهم الأصلية مما خلق بدوره ظواهر سلبية أخرى

مثل الانتشار الكبير لمظاهر السلوك الانحرافي وكذلك ارتفاع معدلات الجرائم على اختلاف أنواعها نتيجة للاكتظاظ السكاني في تلك المناطق. إلا أن تلك الانعكاسات التي تخلفها ظاهرة الهجرة الداخلية الناجمة عن الإرهاب يمكنها أن تكون أقل وطأة إذا كانت الجهة المستقبلة للفارين من الإرهاب من الأهل والأقارب وهذا ما يوضحه الجدول التالي .

الجدول رقم 5 : يبين هوية المجتمع المستقبل لضحايا الإرهاب .

الاحتمالات	ك	%
من العائلة	21	70 %
من خارج العائلة	9	30 %
المجموع	30	100 %



مثلت نسبة المبحوثين الذين لجأوا إلى أقاربهم بعد هروبهم من الإرهاب أكبر نسبة حيث بلغت 70 % ، بينما لم يتعد الذين اتجهوا إلى خارج العائلة نسبة 30% .

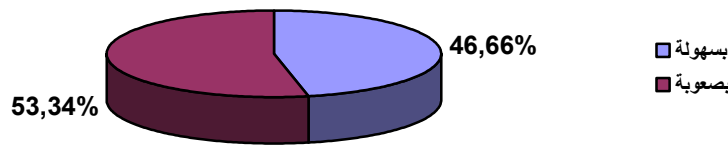
إن لجوء ضحايا الإرهاب إلى أقاربهم هربا من العنف الإرهابي يرجع إلى كون هؤلاء الضحايا لم يكن أمامهم خيار آخر باعتبار أنهم كانوا في حالة فرار، الأمر الذي لم يمهلهم الوقت الكافي لترتيب هجرتهم إلى مناطق أخرى عكس الهجرة التي تكون أسبابها لا علاقة لها بالعنف حيث في هذه الحالة يقوم الشخص الذي قرر الهجرة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة والضرورية للقيام

بذلك دون أن يكون تحت أي ضغط، بينما نجد ضحايا الإرهاب تخلوا عن جميع متعلقاتهم من ممتلكات ومصادر رزق وغيرها وفروا إلى مناطق أكثر أمنا هربا من الهجمات الإرهابية التي تعرضوا لها وخوفا من تجددتها خاصة أنها – أي الهجمات الإرهابية – تكون دائما بشكل مفاجئ ودون أي مقدمات .

على الرغم من أن غالبية الضحايا لجأوا إلى أقاربهم كما سبق وأن ذكرنا إلا أن تقبل المجتمع المستقبل لهم لم يكن بالأمر السهل وهذا ما يوضحه الجدول الموالي .

الجدول رقم 6 : يبين صعوبة تقبل المجتمع المستقبل للضحية .

الاحتمالات	ك	%
بسهولة	14	46.66%
بصعوبة	16	53.33%
المجموع	30	100%



أكدت نسبة 53.33% من المبحوثين أن المجتمع المستقبل لم يتقبلهم بسهولة، وقد يرجع السبب في ذلك إلى كون المجتمع الجزائري محافظ إلى حد كبير مما يجعل الأفراد يتجنبون ربط علاقات جديدة مع أشخاص غرباء، خاصة إذا كان هؤلاء الأشخاص فارين من الإرهاب وما يشكله ذلك من شك بين أفراد المجتمع المستقبل الأمر الذي يخلق حالة من انعدام الثقة بينهم .

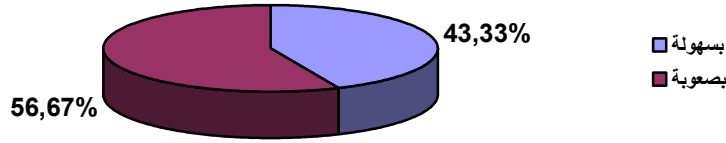
لقد خلق الإرهاب حالة من الشك وعدم الثقة بين أفراد المجتمع الجزائري ككل وليس المناطق ذات الصلة بظاهرة الإرهاب فحسب، غير أن المناطق التي طالتها العمليات الإرهابية وكذا المناطق التي استقبلت الفارين من تلك العمليات تعد الأكثر تضررا من هذه الحالة مما خلق حالة أخرى تعد أخطر من الأولى متمثلة في حالة الخوف الدائم التي أصبحت ملازمة ليوميات الأفراد في تلك المناطق .

أكدت واحدة من ضحايا الإرهاب والتي مثلت مفردة من عينة بحثنا أنها عندما كانت تلتقي صدفة بجيرانها الجدد كانوا يعمدون إلى غلق الباب في وجهها وفي سؤال آخر عن سبب ذلك السلوك أكدت أن ذلك يرجع إلى شكهم وعدم ثقتهم فيها لدرجة أنهم كانوا غير متأكدين إن كانت فعلا من ضحايا الإرهاب أم أن لها علاقة بالإرهاب من جهة أخرى .

إن صعوبة تقبل المجتمع المستقبل لضحايا الإرهاب ناجم عن حالة الخوف التي خلقتها الظاهرة في المجتمع الجزائري الأمر الذي انعكس سلبا على اندماج هؤلاء الأفراد في هذا المجتمع حيث صعبت عليهم حالة الخوف هذه العملية وهذا ما يوضحه الجدول رقم 7 .

الجدول رقم 7 : يبين صعوبة اندماج الضحية في المجتمع المستقبل .

الاحتمالات	ك	%
بسهولة	13	43.33%
بصعوبة	17	56.66%
المجموع	30	100%



بينت الدراسة الميدانية التي قمنا بها على ضحايا الإرهاب أن غالبيتهم وجدت صعوبة كبيرة في الاندماج في المجتمع المستقبل، حيث مثلت نسبتهم **56.66%** وهي نسبة مقاربة لنسبة الذين أكدوا أن المجتمع المستقبل لهم لم يتقبلهم بسهولة حسب ما بينه الجدول السابق .

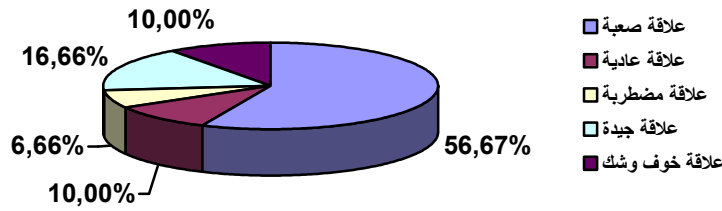
إن تقارب النسبتين بدرجة كبيرة إنما يدل على علاقة عدم تقبل المجتمع المستقبل لضحايا الإرهاب بصعوبة اندماج هؤلاء الأفراد في هذا المجتمع، حيث ترجع صعوبة اندماج الأفراد الفارين من الإرهاب في مجتمعاتهم الجديدة إلى عدم تقبل هذه المجتمعات لهم وهذا ما سبقت الإشارة له في تحليلنا للجدول السابق فلو أن المجتمع المستقبل تقبل ضحايا الإرهاب بسهولة ودون أي عراقيل لكان هؤلاء الضحايا اندمجوا بكل سهولة ولما وجدوا كل تلك التعقيدات للعيش في مجتمعهم الجديد .

من خلال تحليلنا لهذا الجدول والجدول الذي سبقه اتضح لنا إجابة المبحوثين عن سؤال يتعلق بطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين ضحايا الإرهاب وأفراد المجتمع المستقبل لهم وهذا ما سنقوم بتوضيحه في الجدول الموالي من خلال الأرقام والنسب التي تم التوصل إليها .

الجدول رقم 8 : يبين صعوبة العلاقة بين الضحية والمجتمع المستقبل .

الاحتمالات	ك	%
علاقة صعبة	17	56.66%
علاقة عادية	3	10%

علاقة مضطربة	2	6.66 %
علاقة جيدة	5	16.66 %
علاقة خوف وشك	3	10 %
المجموع	30	100 %



كما سبق وأن ذكرنا فإن ضحايا الإرهاب وجدوا صعوبة في الاندماج في المجتمع الجديد الذي لجأوا إليه لذلك كانت نسبة الذين أكدوا أن العلاقات مع الأفراد كانت صعبة مرتفعة نوعا ما حيث بلغت **56.66 %**.

لقد أكد ضحايا الإرهاب الذين قمنا بدراستنا الميدانية معهم أنه كان من الصعب عليهم ربط علاقات داخل المجتمع المستقبل بسبب حالة الخوف التي كان يشعر بها أفراد هذا المجتمع والناجمة عن انعدام الثقة وكذا الشك الذي كان يشعر به هؤلاء تجاههم، وفي مثل هذه الحالة يصعب على الأشخاص بناء علاقات اجتماعية جيدة مادامت الظروف الطبيعية غير متوفرة .

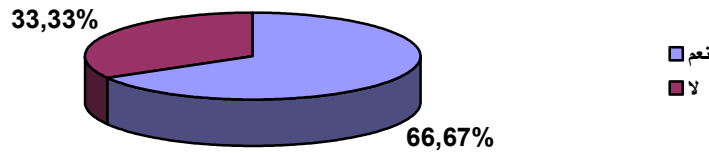
يعتقد علماء الاجتماع أن المجتمع يقوم على العلاقات الاجتماعية غير أن أي اضطراب يحدث على مستوى هذه العلاقات فإنه بالضرورة ينعكس على المجتمع في بناءاته المختلفة، وهذا ما حدث في الجزائر حيث اضطربت العلاقات الاجتماعية في المجتمع خاصة في المناطق التي مستها ظاهرة الإرهاب سواء

التي استهدفها الإرهاب أو المجتمعات المستقبلية لضحايا هذه الظاهرة حتى أن هؤلاء الضحايا أكدوا أن الزيارات بين الجيران مثلا والتي تعتبر من بين أهم الأسس التي تركز عليها العلاقات الاجتماعية أصبحت غائبة بينهم وبين جيرانهم الجدد.

على الرغم من صعوبة الاندماج في المجتمع الجديد لضحايا الإرهاب إلا أن غالبية هذه الفئة قررت عدم العودة إلى مجتمعاتها الأصلية رغم انخفاض حدة الهجمات الإرهابية وهذا ما يوضحه الجدول رقم 9 .

الجدول رقم 9 : يبين عدم عودة الضحية إلى سكنه الأصلي بعد انخفاض حدة الإرهاب .

الاحتمالات	ك	%
لا	20	66.66%
نعم	10	33.33%
المجموع	30	100%



أكدت نسبة 66.66% من المبحوثين أنهم لم يعودوا إلى سكناتهم الأصلية وهي نسبة مرتفعة إلى حد ما إذا ما قورنت بنسبة الذين عادوا حيث مثلت 33.33% .

إن عدم عودة ضحايا الإرهاب إلى مناطق سكناتهم الأصلية على الرغم من انخفاض حدة ظاهرة الإرهاب يرجع إلى حالة الخوف التي لا يزال يعيشها هؤلاء والذين أكدوا أنهم لن يعودوا إلى تلك المناطق مهما كانت الأسباب لأن العودة إلى هناك تعني العودة إلى الجحيم – على حد تعبيرهم – حيث لا يزال ضحايا الإرهاب يتذكرون جيدا تلك الصور البشعة التي كانت تشكل واقعهم اليومي في مناطق سكناتهم الأصلية .

أكد غالبية الضحايا – إن لم نقل كلهم – أنهم يتعاطون الأدوية المهدئة ويزورون الأطباء النفسانيين قصد محاولة نسيان تلك الجرائم اللاإنسانية التي كان يقتربها الإرهابيون على مرأى من عيونهم لذلك قرروا الهروب إلى أماكن أكثر أمنا فالأوضاع المرعبة هناك لم تعد تحتل البقاء حيث أصبحت المناطق المتضررة بصفة مباشرة من الإرهاب غير متوفرة على مقومات الحياة الطبيعية .

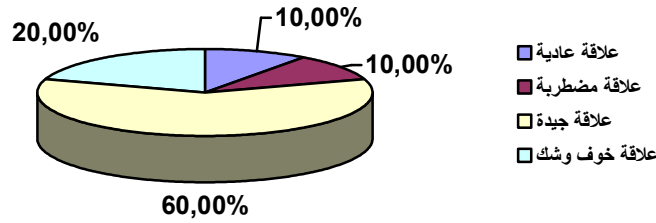
لقد استحالت الحياة في المناطق التي طالتها ظاهرة الإرهاب على اعتبار أن هذه الظاهرة أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على الأفراد القاطنين في تلك المناطق، وقد أكد هؤلاء الضحايا أن العنف الإرهابي جعلهم يعيشون حياة غير طبيعية سواء أثناء تواجدهم في مناطق عيشهم الأصلية أو حتى عندما هربوا إلى مناطق أخرى، كما أكدوا أن الإرهاب سلبهم حقهم في العيش الذي تنص عليه كل الشرائع الدينية منها والوضعية وقلب حياتهم من حياة هادئة وطبيعية إلى حياة رعب وخوف دائمين .

هناك نسبة معينة من أفراد العينة عادوا إلى مناطق سكناتهم الأصلية سنحاول الوقوف على أثر تلك العودة على نوعية علاقاتهم مع أهلهم وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي .

الجدول رقم 10 : يبين أثر عودة الضحية لمسكنه الأصلي على نوعية

علاقته مع مجتمعه الأصلي .

الاحتمالات	ك	%
علاقة عادية	1	10%
علاقة مضطربة	1	10%
علاقة جيدة	6	60%
علاقة خوف وشك	2	20%
المجموع	10	100%



من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على ضحايا الإرهاب اتضح أن غالبية الذين عادوا إلى سكناتهم الأصلية استطاعوا إعادة علاقاتهم الاجتماعية مع أفراد مجتمعهم الأصلي، حيث أكد 60% من المبحوثين أن علاقاتهم الاجتماعية جيدة في مناطقهم الأصلية .

أكد غالبية المبحوثين الذين عادوا إلى سكناتهم الأصلية أنهم كانوا متخوفين من العودة لأنهم كانوا غير متأكدين من رد فعل الأهالي في تلك المناطق، حيث أن الأوضاع المتوترة والمضطربة التي كانت تعيشها الجزائر عموما والمناطق المتضررة من الإرهاب بشكل خاص خلقت حالة من الريبة وعدم الثقة بين أفراد المجتمع – وهو ما تمت الإشارة إليه سابقا – الأمر الذي جعلهم يتخوفون من عدم تقبل هؤلاء لهم .

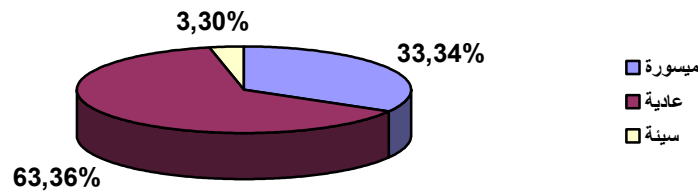
إن تأكيد غالبية المبحوثين على أنهم يعيشون ضمن علاقات اجتماعية جيدة بعد العودة إنما يشير ذلك إلى أن حالة الخوف من الآخر التي أصبح يعرفها المجتمع الجزائري تتعلق بالعلاقات مع الغرباء، ذلك أن ضحايا الإرهاب وجدوا

صعوبة كبيرة في نسج علاقات اجتماعية جيدة مع أفراد مجتمعهم المستقبل غير أنهم وعلى العكس من ذلك عندما عادوا إلى مجتمعاتهم الأصلية أعادوا علاقاتهم الاجتماعية الجيدة كما كان عليه الوضع قبل هروبهم من الهجمات الإرهابية .

2-1-6 بيانات ميدانية تتعلق بآثار الإرهاب على الملكية الخاصة والمستوى المعيشي للأفراد في المجتمع

الجدول رقم 11 : يبين الظروف المادية للضحية قبل فترة الإرهاب .

الاحتمالات	ك	%
ميسورة	10	33.33%
عادية	19	63.33%
سيئة	1	3.33%
المجموع	30	100%

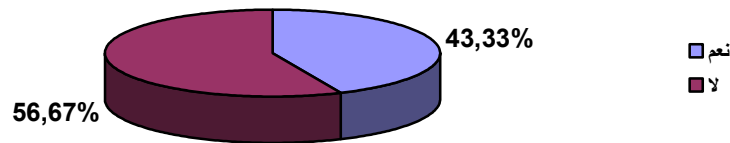


بينت الدراسة الميدانية التي قمنا بها على ضحايا الإرهاب أن هؤلاء الأشخاص كان مستواهم المعيشي عاديا قبل الإرهاب . حيث أكد غالبية المبحوثين أنهم كانوا يعيشون في ظروف معيشية عادية، وقد مثلوا ما نسبته

63.33% من مجموع المبحوثين، وقصد التعرف على وضعيتهم المعيشية بعد الإرهاب طرحنا عليهم مجموعة من الأسئلة جاءت إجاباتها من خلال الجداول التالية .

الجدول رقم 12 : يبين عدم تعرض ممتلكات الضحية لاعتداءات إرهابية.

الاحتمالات	ك	%
نعم	13	43.33%
لا	17	56.66%
المجموع	30	100%



من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها تبين أن ما يفوق نصف المبحوثين بقليل لم تتعرض ممتلكاتهم لاعتداءات إرهابية حيث بلغت نسبتهم 56.66% .

على الرغم من أن ممتلكات معظم ضحايا الإرهاب الذين أجرينا معهم البحث الميداني لم تتعرض للاعتداءات من طرف الإرهابيين إلا أن هؤلاء الضحايا فقدوا ممتلكاتهم بطريقة أخرى وذلك عندما قرروا الهروب من الخطر

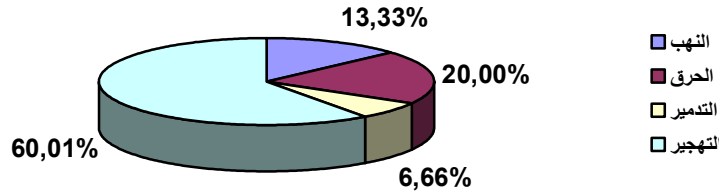
الإرهابي الذي كان يترصدهم بشكل دائم، مما جعلهم يتركون كل ممتلكاتهم خلفهم ويفرون إلى مناطق أكثر أمنا للمحافظة على حياتهم وحياسة أسرهم التي كانت تمثل الهاجس الأول والأكثر أهمية بالنسبة لهم .

إن المنتبع للأحداث التي شهدتها الجزائر في فترة تنامي ظاهرة الإرهاب في المجتمع يمكنه أن يلاحظ أن المناطق التي تغلغل فيها الإرهاب بشكل كبير أصبحت شبه خالية إن لم نقل خالية ومهجورة أيضا وهو الغرض الذي كان يسعى إلى تحقيقه الإرهابيون. حيث وجدوا في تخويف سكان تلك المناطق وإدخال الرعب إلى نفوسهم من خلال عمليات التقتيل العشوائي والمجازر المرعبة – التي كانت تمثل يوميات المواطنين في تلك المناطق – وسيلة ناجعة لتهجير سكانها منها .

في بداية الدراسة الميدانية وأثناء إجرائنا للمقابلات مع المبحوثين أكد كل أفراد عينة البحث أنهم فقدوا أملاكهم بسبب الإرهاب غير أن الوسائل التي استخدمها هذا الأخير كانت متنوعة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي .

الجدول رقم 13 : يبين كيفية فقدان الضحية لممتلكاته .

الاحتمالات	ك	%
النهب	4	13.33 %
الحرق	6	20 %
التدمير	2	6.66 %
التهجير	18	60 %
المجموع	30	100 %



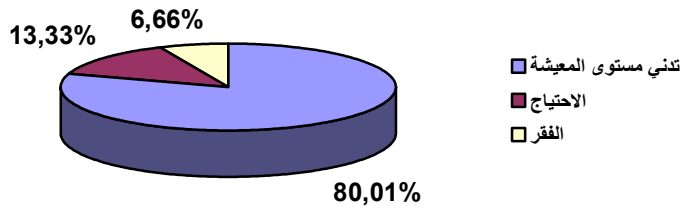
من خلال ملاحظتنا للجدول يظهر لنا أن ضحايا الإرهاب الذين فقدوا ممتلكاتهم بسبب إجبارهم على هجرها هي أكبر نسبة حيث شكلت 60 % من مجموع الضحايا الذين تعرضوا لاعتداءات إرهابية .

لم تترك الجماعات الإرهابية وسيلة إلا واستعملتها من أجل ترهيب المواطنين ودفعهم إلى ترك سكناتهم وممتلكاتهم ومصادر رزقهم، حيث كانت عمليات التفتيل وما انجر عنها من مجازر بشعة، والتهديدات الدائمة من بين أنجع الوسائل التي استعملها الإرهاب حتى يحقق أغراضه التي يصبو إليها . الأمر الذي دفع أولئك الضحايا إلى هجر مناطق سكناتهم الأصلية ليس فقط من أجل البحث عن مناطق آمنة لهم ولعائلاتهم وإنما للبحث أيضا عن مصادر رزق يعيلون بها أسرهم التي أصبحت مشردة بفعل العنف الإرهابي وذلك بعد أن فقدوا كل شيء كان يمثل لهم مصدر رزق .

إن الهجمات الإرهابية التي كانت تطال سكان تلك المناطق دفعت هؤلاء الأفراد من المجتمع للذهاب في رحلة بحث عن الأمن والغذاء، لأنهم لم يعودوا يملكون مكانا يأوون إليه ولا عملا يسترزقون منه بعد أن عبث الإرهابيون بكل ممتلكاتهم وحولهم من أشخاص ذوي مستوى معيشي عادي إلى أشخاص ذوو مستوى معيشي متدني لأنهم ضيعوا كل شيء كانوا قد قاموا به قبل دخول ظاهرة الإرهاب إلى المجتمع الجزائري وهذا ما يوضحه الجدول التالي .

الجدول رقم 14: يبين تدني المستوى المعيشي للضحية بعد تعرضه للاعتداءات الإرهابية .

الاحتمالات	ك	%
تدني مستوى المعيشة	24	80%
الاحتياج	4	13.33%
الفقر	2	6.66%
المجموع	30	100%



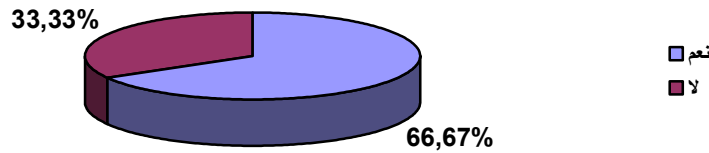
من خلال نتائج هذا الجدول اتضح أن 80% من المبحوثين أقروا بأنهم أصبحوا يعيشون في مستوى معيشي متدني مقارنة بمستواهم المعيشي قبل الإرهاب، وذلك رغم أن هؤلاء لم يكن مستواهم المعيشي جيدا كما سبق وأن بينا ذلك من خلال الجدول المتعلق بالمستوى المعيشي للضحايا قبل فترة الإرهاب وهو حال غالبية أفراد الشعب الجزائري في تلك المرحلة من تاريخ الجزائر .

لقد أدت التحولات الاقتصادية التي عرفتها البلاد مع نهاية الثمانينيات إلى ظهور تفاوت هائل في أسلوب معيشة الأغنياء مقارنة بالفقراء، في حالة المسكن، ومستوى الدخل ونوعية الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية التي يحصلون عليها، وبالتالي غياب العدالة في توزيع الثروة على أبناء المجتمع الجزائري الذي انقسم في تلك الفترة إلى طبقتين، الأولى تتميز بارتفاع صارخ في مستويات المعيشة، وارتفاع النفقات المخصصة لشراء السلع الكمالية والترفيهية، وارتفاع مستوى الرفاهية، بينما تتميز الثانية بعدم القدرة على مواجهة أدنى الاحتياجات اليومية، سواء من حيث الغذاء الصحي الملائم، أو من حيث نمط الإسكان أو غيرها من المشاكل التي أصبحت تستفز الأفراد ذوي المستوى المعيشي المتدني في المجتمع .

وإذا كانت تلك التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري قد أثرت إلى حد كبير في مستويات المعيشة لفئة كبيرة من الجزائريين، فإن ظاهرة الإرهاب زادت من حجم هذه الفئة بحيث انضمت فئة ضحايا الإرهاب إليها وأصبحت هي الأخرى تعيش في مستويات معيشية متدنية على الرغم من أن الدولة الجزائرية تكفلت بتقديم تعويضات لهؤلاء الضحايا وهذا ما يوضحه الجدول التالي .

الجدول رقم 15 : يبين حصول الضحية على مساعدات من طرف الدولة .

الاحتمالات	ك	%
نعم	20	66.66%
لا	10	33.33%
المجموع	30	100%



بينت الدراسة الميدانية التي قمنا بها أن الدولة الجزائرية تكفلت بتقديم المساعدات لفئة ضحايا الإرهاب، حيث أكد 66.66% من المبحوثين أنهم يحصلون على مساعدات من طرف الدولة الجزائرية .

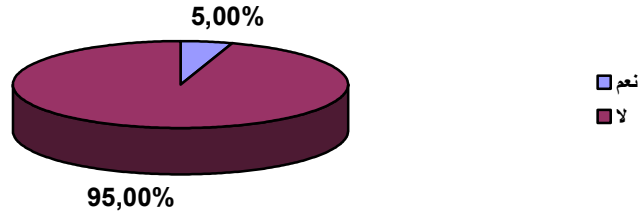
أثناء المقابلات التي أجريناها مع مفردات عينة البحث وفي أسئلة غير مباشرة تعمدنا عدم طرحها بشكل واضح في استمارة البحث حتى نتفادى امتناع المبحوثين عن الإجابة لحساسية الأسئلة، قمنا بطرحها على ضحايا الإرهاب أثناء أحاديثنا الجانبية والخاصة معهم .

أكدت غالبية المبحوثين أنهم أصبحوا ناقلين على الدولة الجزائرية لأنها — حسب اعتقادهم — اهتمت بفئة الإرهابيين التائبين أكثر من فئة ضحايا الإرهاب، إذ خصصت للفئة الأولى دخلا شهريا ومناصب عمل بالإضافة لقيمة مادية معينة تقدم لكل إرهابي يسلم نفسه للجهات المعنية، فيما لم تحصل الفئة الثانية على المزايا نفسها بل فقط بعض المساعدات غير الكافية لسد متطلبات الحياة، فهم لا يستطيعون نيل نصيبهم من ثروات بلدهم مما جعلهم يشعرون بالحقرة — وهو المفهوم الجزائري الذي خلقته الأزمة الاقتصادية، الاجتماعية في المجتمع الجزائري نهاية الثمانينيات — وقسوة الدولة والمجتمع الأمر الذي خلق لديهم الشعور بالحقق.

الجدول رقم 16 : يبين عدم تغطية المساعدات المقدمة للضحية من طرف

الدولة لمتطلبات المعيشة .

الاحتمالات	ك	%
نعم	1	5%
لا	19	95%
المجموع	20	100%



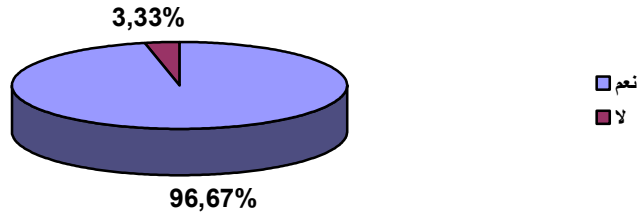
من أجل أن نتأكد أكثر من عدم قناعة ضحايا الإرهاب بالمساعدات المقدمة إليهم من طرف السلطات المعنية، حاولنا الوقوف على رأيهم فيما إذا كانت تلك المساعدات كافية أم لا لتغطية متطلبات المعيشة، فكانت نسبة الذين قالوا أنها لا تغطي تلك المتطلبات 95% وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالذين يعتقدون أنها كافية .

إن الاتجاه المتنامي للنمط الاستهلاكي الترفي الذي ساد بين فئات المجتمع الجزائري والذي جاء على إثر تذبذب القيم الروحية في المجتمع وسيطرة القيم المادية، أدى إلى إفراز فروق طبقية حادة، فإذا كان بعض الأشخاص، كنتيجة للانفتاح الاقتصادي، قد أهلتهم إمكانياتهم المادية للاستمتاع بالترف والرفاهية بأقصى درجاتها وانحرافاتهما أيضا، فإنه على الطرف الآخر توجد الأغلبية من القاعدة الكبرى للمجتمع وهم الأفراد الذين يعانون من قصور إمكانياتهم المادية عن الوفاء بحاجاتهم الضرورية كتوفير السكن الملائم لهم، والرعاية الصحية الكافية، أي الحاجات الضرورية وليس الكمالية .

ومن بين أولئك الأفراد الذين ينتمون إلى تلك القاعدة الكبيرة من المجتمع نجد ضحايا الإرهاب الذين وبعد تعرضهم للاعتداءات الإرهابية وفقدانهم لمساكنهم وممتلكاتهم ومصادر رزقهم انضموا إلى تلك القاعدة، حيث أصبحوا يعانون من حرمان اقتصادي، اجتماعي وذلك رغم حصولهم على مساعدات الدولة، لأن تلك المساعدات – حسب رأيهم – بسيطة جدا ولا تغطي احتياجاتهم الكثيرة التي أصبح يفرضها النمط الاستهلاكي الترفي السائد في المجتمع الجزائري المعاصر .

الجدول رقم 17 : يبين ما إذا كان الضحية يشعر بالعوز نتيجة الأضرار المادية التي سببها له الإرهاب .

الاحتمالات	ك	%
نعم	29	96.66%
لا	1	3.33%
المجموع	30	100%



إذا كان الإرهاب قد انعكس بشكل سلبي على المستوى المعيشي لضحاياه فإن هذا الوضع بطبيعة الحال انعكس بالشكل نفسه على الحياة اليومية لهؤلاء الأفراد، حيث أكدت غالبية المبحوثين أنهم أصبحوا يعيشون في حالة من العوز بعد تحولهم إلى ضحايا إرهاب، وقد قدرت نسبة الذين قالوا أنهم يعيشون في عوز 96.66% وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة بالذين نفوا ذلك .

إن التحولات التي طرأت على حياة ضحايا الإرهاب كانت كبيرة جدا وقد مست مختلف جوانب الحياة وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الخطر الذي تشكله هذه الظاهرة على الأفراد داخل مجتمعاتهم، حيث أكد ضحايا الإرهاب الذين أجرينا معهم البحث الميداني أن حياتهم تحولت بشكل جذري نحو الأسوأ بعد أن كانوا يعيشون حياة عادية كبقية الجزائريين – على حد تعبيرهم – .

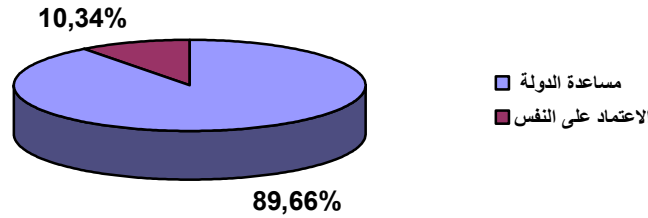
لقد أكدت تحليلاتنا للمعطيات التي جاءت في الجداول السابقة الحالة الصعبة التي أصبح يعيشها ضحايا الإرهاب، إذ من الطبيعي أن ترك هؤلاء مقرات سكناتهم والهروب نحو مناطق أخرى دون أي ترتيبات مسبقة – وما

انجر عن ذلك من فقدان للممتلكات ومصادر الرزق — عقد حياة هذه الفئة وأدخلها حالة دائمة من الاضطراب على كافة المستويات .

ولأن هذه الوضعية المعيشية الصعبة هي بحاجة للتغيير، فإن ضحايا الإرهاب يعتقدون أن الدولة وحدها قادرة على القيام بذلك وهذا ما يوضحه الجدول التالي .

الجدول رقم 18 : يبين الكيفية التي من خلالها يعتقد الضحية أنه يمكنه تحسين وضعه الاقتصادي .

الاحتمالات	ك	%
مساعدة الدولة	26	89.65%
الاعتماد على النفس	3	10.34%
المجموع	29	100%



من خلال المعطيات التي جاءت في الجدول، فإن غالبية المبحوثين أكدوا أن الدولة هي المعنية بتحسين المستوى المعيشي لهم، حيث قدرت نسبتهم بـ **89.65%** وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالذين قالوا أنهم سيعتمدون على أنفسهم للقيام بذلك .

أكد أفراد عينة الدراسة الميدانية أنه على الدولة الجزائرية التكفل التام بهم وبمعاناتهم، لأنه — حسب اعتقادهم — هم ضحايا مأساة وطنية وجدوا أنفسهم طرفا فيها دون إرادة منهم ولم يكونوا أبدا في مثل هذه الوضعية الصعبة في وقت سابق للإرهاب، كما أنه يصعب عليهم السعي من أجل تغيير أوضاعهم الصعبة

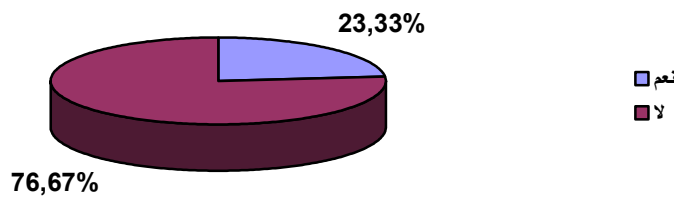
بأنفسهم ماداموا قد فقدوا كل رأس مالي حقيقي يمكنهم من ذلك لذا على الدولة الاهتمام الجدي بقضيتهم .

إن أهم ما ميز حديث ضحايا الإرهاب هو مقارنة الدائمة لوضعيتهم بوضعية الإرهابيين الذين سلموا أنفسهم للسلطات المعنية في البلاد، حيث يعتقدون أن الدولة الجزائرية أولتهم – أي الإرهابيين الذين وضعوا السلاح – اهتماما أكبر وتكفلت بهم بشكل مميز وهو ما تمت الإشارة إليه في مواضع سابقة من تحليلاتنا لمعطيات الدراسة الميدانية .

6-1-3 بيانات ميدانية تتعلق بآثار الإرهاب على دور المجتمع المدني والوعي السياسي للأفراد في المجتمع

الجدول رقم 19 : يبين تدني انتماء الضحايا للجمعيات الناشطة في المجتمع .

الاحتمالات	ك	%
نعم	7	23.33%
لا	23	76.66%
المجموع	30	100%



بينت الدراسة الميدانية التي قمنا بها على ضحايا الإرهاب أن غالبيتهم ليس لديهم انتماء لأي من الجمعيات الناشطة في المجتمع، حيث مثلت نسبة الذين قالوا أنهم غير منخرطين في الجمعيات 76.66% من المبحوثين وهي نسبة مرتفعة جدا إذا ما قارناها بنسبة المنضمين إلى جمعية معينة .

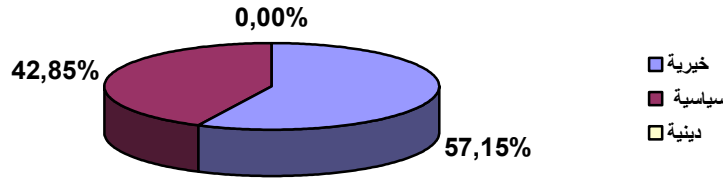
يرجع امتناع ضحايا الإرهاب عن الالتحاق بالنشاط المدني إلى شعورهم بعدم الثقة تجاه الأفراد والمؤسسات داخل المجتمع الجزائري وذلك بعد تعرضهم لاعتداءات خطيرة من طرف الجماعات الإرهابية وانعكاسات كل ذلك على استقرار حياتهم اليومية التي كانوا يعيشونها قبل انتشار الظاهرة في المجتمع .

إن حالة الخوف التي أصبح يعيشها المجتمع الجزائري بما فيه فئة ضحايا الإرهاب نتيجة انعدام الثقة لديهم، جعلت الأفراد في المجتمع يتخوفون من الانتساب إلى أي تكتل مهما كانت طبيعته، فقد أشرنا في موضع سابق أثناء تحليلنا لبيانات الدراسة الميدانية وتحديدا في الجزء المتعلق بالآثار الثقافية لظاهرة الإرهاب في الجزائر إلى أن ضحايا الإرهاب وجدوا صعوبة كبيرة في ربط علاقات اجتماعية جديدة مع المجتمع المستقبل ولذلك فإنه من الطبيعي أن يمتنعوا عن القيام بأي نشاط مدني في المجتمع .

يبدو أن الخوف قد سيطر إلى حد ما على توجهات ضحايا الإرهاب، حيث أن الفئة القليلة التي أكدت انتماءها إلى جمعية ناشطة في المجتمع المدني لم تخرج هذه الجمعية في طبيعتها عن العمل الخيري وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم 20 : يبين طبيعة الجمعية التي ينتمي إليها الضحية .

الاحتمالات	ك	%
خيرية	4	57.14%
سياسية	3	42.85%
دينية	0	0%
المجموع	7	100%



أثناء تحليلنا للجداول المتعلقة بانتماء ضحايا الإرهاب إلى الجمعيات الناشطة في المجتمع لآبد من الإشارة إلى أننا استثنينا انخراط الضحايا في جمعية ضحايا الإرهاب لأن هذا الانخراط أمر طبيعي .

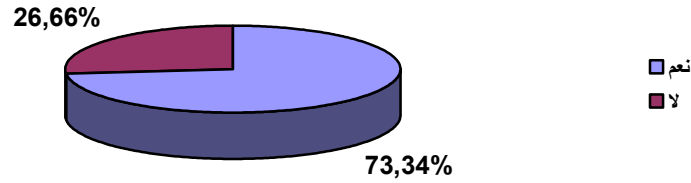
أكدت غالبية المبحوثين المنخرطين في مختلف الجمعيات الناشطة في المجتمع المدني أنهم ينتمون إلى جمعيات ذات طابع خيرى وقد مثلت نسبتهم **57.14%** .

كما سبق وأن ذكرنا فإن حالة الخوف وانعدام الثقة التي أصبح يعيشها ضحايا الإرهاب جعلتهم يبتعدون عن كل ما يعتقدون أنه يسبب لهم الأذى، خاصة إذا علمنا أن الجماعات الإرهابية التي كانت ناشطة في المجتمع الجزائري كانت تستهدف الشخصيات العامة في المجتمع المحلي الصغير وكذا المجتمع الجزائري ككل والناشطين معهم من خلال عمليات التقتيل والاختطاف . كما أن هؤلاء كانوا مستهدفين أيضا من النظام السياسي الحاكم في مرحلة اشتداد الأزمة السياسية في البلاد حيث كان الناشطون في المجال السياسي والديني معرضين بشكل دائم للاعتقالات الأمر الذي دفع الغالبية العظمى من الشعب الجزائري إلى الابتعاد عن أي نشاط من شأنه إثارة الشكوك حولهم .

ومن أجل التأكد من امتناع فئة ضحايا الإرهاب عن الانخراط في النشاط المدني في المجتمع، حاولنا الوقوف على نشاطهم الحزبي وهذا ما يوضحه الجدول التالي .

الجدول رقم 21 : يبين تجنب الضحية مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين.

الاحتمالات	ك	%
نعم	22	73.33%
لا	8	26.66%
المجموع	30	100%

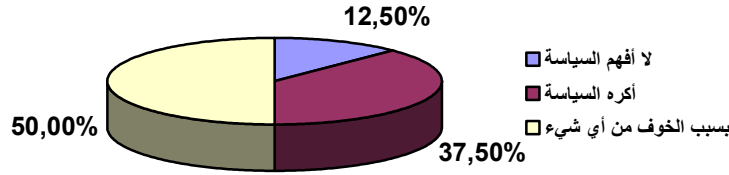


أكد **73.33%** من المبحوثين أنهم لا يناقشون القضايا السياسية مع الآخرين، فهم يتجنبون الأحاديث أو الحوارات ذات البعد السياسي والتي من الممكن أن تدور بينهم وبين أشخاص آخرين في الشارع، غير أن هؤلاء المبحوثين أكدوا أنهم في السابق كانوا يناقشون القضايا السياسية بدون أي خوف لكن الإرهاب هو الذي جعلهم يتصرفون على هذا النحو وهو ما يوضحه الجدول التالي .

الجدول رقم 22 : يبين سبب تجنب الضحية مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين .

الاحتمالات	ك	%
لا أفهم السياسة	1	12.50%

أكره السياسة	3	37.50%
بسبب الخوف من أي شيء	4	50%
المجموع	8	100%

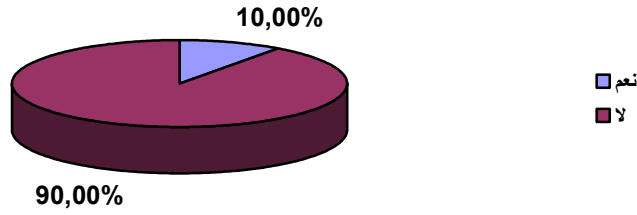


من خلال المعطيات التي يوضحها هذا الجدول يظهر لنا أن غالبية المبحوثين يتجنبون الخوض في المسائل السياسية بسبب الخوف، حيث مثلت نسبتهم 50% وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة ببقية الاحتمالات . إن حالة الخوف التي أصبح يعيشها الأفراد الذين تعرضوا للإرهاب جعلتهم يتجنبون كل ما له علاقة بموضوع السياسة وهذا ما يفسر امتناع المبحوثين من الانخراط في أي حزب من الأحزاب السياسية الناشطة في البلاد مثلما يوضحه الجدول الموالي .

الجدول رقم 23 : يبين ما إذا كان الضحية ينتمي إلى حزب سياسي .

الاحتمالات	ك	%
نعم	3	10%
لا	27	90%

المجموع	30	%100
---------	----	------



أكدت غالبية المبحوثين أنهم لا ينتمون إلى أي حزب سياسي من الأحزاب الناشطة في البلاد، حيث كانت نسبتهم 90% وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالمبحوثين المنخرطين في الأحزاب السياسية .

إن انطلاق التجربة الديمقراطية في الجزائر عام 1989 – في الأصل – كان على أساس خاطئ بفعل غياب تقويم جدي وموضوعي للأوضاع المتأزمة التي أدت إلى انتفاضة أكتوبر 1988 والتي كانت السبب المباشر في دخول الجزائر ميدان التعددية الحزبية آنذاك، وكذلك الطموحات والآمال التي وقع التعبير عنها قبل وبعد ذلك .

على الرغم من أن أزمة أكتوبر جذورها الحقيقية هي سياسية بسبب النظام السياسي غير الرشيد الذي أوصل الجزائر إلى مثل هذه الحالة، إلا أن معاناة الشعب كانت من الوضع الاقتصادي المتردي بشكل غير قابل للاحتمال، فأزمة أكتوبر سميت " بأزمة الخبز" وهذا خير دليل على أن الشعب الجزائري وصل إلى مستوى من الفقر والحاجة ما جعله غير آبه بحقوقه السياسية التي ركزت عليها هذه الإصلاحات .

لقد كانت أحداث أكتوبر أزمة اقتصادية إلا أنها عولجت بحل سياسي تمثل في التعددية الحزبية، هذه الأخيرة لم تكن الجزائر مؤهلة للخوض فيها لعدة أسباب لعل أهمها كما ذكرنا حالة الجوع والفقر والتشرد التي أصبح يعانيها المواطن الجزائري حيث فشلت في النهاية تجربة التحول المؤسسي نحو التعددية الحزبية في الجزائر لأن مناخ عدم الاستقرار السياسي السائد لم

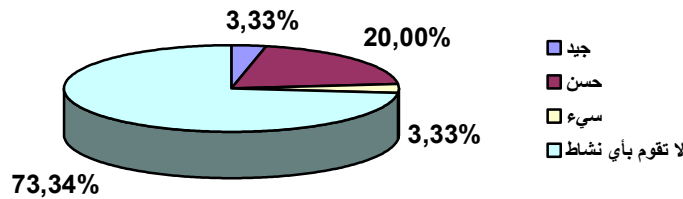
يكن يتقبل هذه التجربة وهو يعيش حالة الصراع على امتلاك السلطة وتوظيفها من أجل الحكم والضبط المركزي والقهر وليس توزيعها .

بالإضافة إلى فشل التحول الديمقراطي في الجزائر نتيجة عدم جاهزية المجتمع لمثل هذه العملية التي تحتاج إلى استقرار على كافة المستويات وهو ما جعل الشعب الجزائري يعزف عن المشاركة في النشاط السياسي، فإن ظاهرة الإرهاب زادت من تأزم الوضع عندما خلقت حالة الخوف وعدم الثقة التي تحدثنا عنها سابقا وكان ذلك سببا إضافيا – بعد فشل التجربة الديمقراطية في الجزائر – في امتناع ضحايا الإرهاب عن النشاط السياسي في المجتمع الجزائري بالنظر إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته البلاد خلال تفشي ظاهرة الإرهاب في المجتمع .

الجدول رقم 24 : يبين رأي الضحية في نشاط الأحزاب السياسية في

البلاد .

الاحتمالات	ك	%
جيد	1	3.33%
حسن	6	20%
سيئ	1	3.33%
لا تقوم بأي نشاط	22	73.33%
المجموع	30	100%



إن امتناع ضحايا الإرهاب عن القيام بأي نشاط سياسي من خلال الأحزاب السياسية تؤكد المعطيات التي جاءت في هذا الجدول، حيث أكد غالبية المبحوثين أن الأحزاب السياسية في البلاد لا تقوم بأي نشاط وقد مثلت نسبتهم **73.33%** وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة ببقية النسب المسجلة .

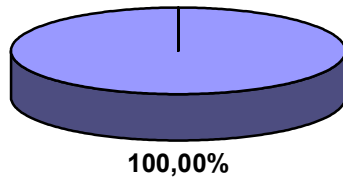
يعتقد غالبية ضحايا الإرهاب الذين أجرينا معهم الدراسة الميدانية أنه بالإضافة إلى حالة الخوف وعدم الثقة التي أصبحوا يشعرون بها فإن حالة عدم الثقة تميز أيضا علاقتهم بالأحزاب السياسية الناشطة في البلاد، لأن هذه الأحزاب — حسب رأيهم — لا تقوم بأي نشاط فعال في المجتمع الجزائري وبالتالي ما الفائدة من الانخراط فيها .

على الرغم من أن غالبية المبحوثين هم غير منخرطين في الأحزاب السياسية في الجزائر إلا أنهم أكدوا مشاركتهم في المواعيد الانتخابية السابقة وهو ما يؤكد الجدول التالي .

الجدول رقم 25 : يبين جهل الضحية بأهم حدث سياسي عرفته البلاد

سنة 2009 .

الاحتمالات	ك	%
لا توجد إجابة	30	100%
المجموع	30	100%



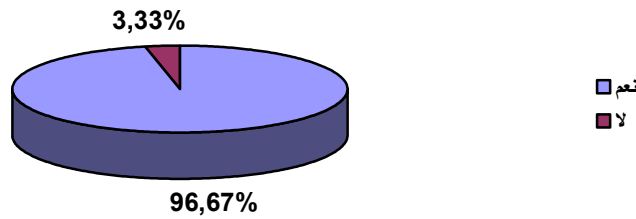
لا توجد إجابة

لم يتعرف كل المبحوثين الذين أجرينا معهم الدراسة الميدانية على أهم حدث سياسي عرفته البلاد خلال السنة الماضية وهو الانتخابات الرئاسية حيث كانت نسبتهم 100% .

بالرجوع إلى الجداول السابقة يتبين لنا أن ضحايا الإرهاب امتنعوا عن الإجابة حيث لم يرغبوا الخوض في كل ما له علاقة بالسياسة نتيجة الخوف الذي أصبحوا يعيشونه بشكل دائم . لكن على الرغم من ذلك فإن أغلبية المبحوثين أكدوا أنهم شاركوا في المواعيد الانتخابية السابقة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي .

الجدول رقم 26 : يبين مشاركة الضحية في المواعيد الانتخابية السابقة .

الاحتمالات	ك	%
نعم	29	96,66%
لا	1	3,33%
المجموع	30	100%



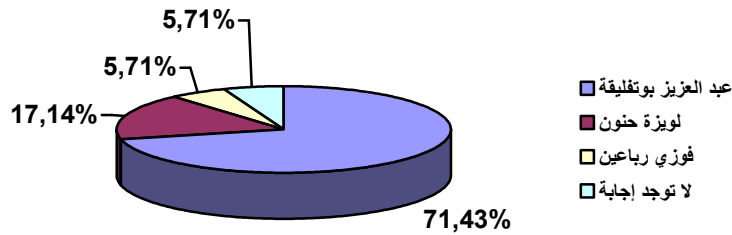
كانت نسبة المبحوثين الذين قالوا بأنهم شاركوا في المواعيد الانتخابية السابقة مرتفعة جدا وقد مثلت 96.66% من المبحوثين أي ما يقارب نسبة 100% .

لا يمكن تفسير الإقبال الكبير لهؤلاء الضحايا على الانتخابات بزيادة الوعي السياسي لديهم، لأن المجتمع الجزائري لا يتوفر على الظروف اللازمة

التي من شأنها أن تخلق لدى الأفراد الوعي الكافي للقيام بهذه العملية، وهنا تحضرنا مقولة شهيرة للرئيس الراحل " هواري بومدين " " إن الشعوب لا يمكنها الذهاب إلى الجنة ببطون فارغة"، وهذا ما ينطبق على الوضع السائد في الجزائر، فكيف يمكن أن نعرض على المواطن الجزائري حقه في الانتخاب وهو يفقد أصلا حقه في العيش؟ كيف يمكن إعطاء المواطن الجزائري حق إيصال من يراه مناسبا إلى السلطة، هذا العمل الذي يحتاج منه تفكير عميقا، وهو في عملية بحث مضني عن الغذاء وكما نعلم جيدا أن عملية التفكير السليم تحتاج إلى جسم سليم تبنيه تغذية سليمة، هذه الأخيرة هي ما أصبحت تفتقدها الغالبية العظمى من الشعب الجزائري وعطفا على ما قال " بومدين" نقول : " إن الشعوب لا يمكنها الذهاب إلى الديمقراطية ببطون فارغة".

الجدول رقم 27 : يبين جهل الضحية أهم الشخصيات المشاركة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة في الجزائر .

الاحتمالات	ك	%
عبد العزيز بوتفليقة	25	71.42%
لويزة حنون	6	17.14%
فوزي ربايعين	2	5.71%
لا توجد إجابة	2	5.71%
المجموع	35	100%

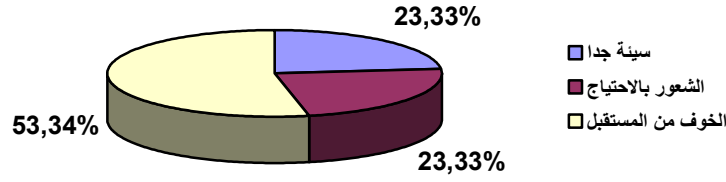


كان الغرض من طرحنا للسؤال المتعلق بالشخصيات المشاركة في آخر انتخابات رئاسية عرفتها البلاد على ضحايا الإرهاب هو التأكد من مستوى الوعي السياسي لديهم والذي تبين أنه متدني، حيث لم يعرف غالبية المبحوثين الذين أجرينا معهم الدراسة الميدانية الشخصيات المشاركة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، بينما تعرف معظمهم على شخص رئيس الدولة " عبد العزيز بوتفليقة " باعتباره كان مرشحا في تلك الانتخابات وقد مثلت نسبتهم 17.14% وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالنسب الأخرى المسجلة التي مثلها بعض المبحوثين والذين تعرفوا على بقية المرشحين .

إن الإقبال الكبير للجزائريين على الانتخابات في البلاد يرجع إلى اعتبار هؤلاء أن هذه المواعيد الانتخابية هي بمثابة عيد وطني وليس واجب يلزم المواطن على القيام به أو حق من حقوقه التي يتمتع بها، حيث يلبس المواطنون يوم الانتخابات أجمل الملابس ويتزينون بأجمل زينتهم قبل التوجه إلى صناديق الاقتراع وهم لا يعرفون حتى مرشحيهم وهذا نتيجة غياب الوعي السياسي لديهم .

الجدول رقم 28 : يبين تأثير الإرهاب على الحياة اليومية للضحية .

الاحتمالات	ك	%
سيئة جدا	7	23.33%
الشعور بالاحتياج	7	23.33%
الخوف من المستقبل	16	53.33%
المجموع	30	100%



في آخر استمارة البحث طرحنا بعض الأسئلة العامة وذلك قصد التعرف على آراء ضحايا الإرهاب في بعض القضايا الهامة المتعلقة بهم والتي من خلالها يمكن قياس مستوى الوعي السياسي عند هذه الفئة الحساسة من المجتمع الجزائري .

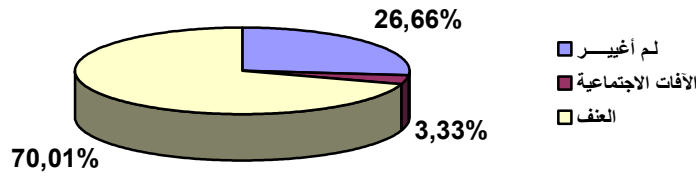
أكد كل المبحوثين الذين أجرينا معهم الدراسة الميدانية أن الإرهاب انعكس بشكل سلبي على حياتهم اليومية حيث اختلفت تلك الانعكاسات من شخص إلى آخر، غير أن غالبية المبحوثين أكدوا أن الإرهاب جعلهم يشعرون بالخوف من المستقبل إذ قدرت نسبتهم **53.33%** وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالنسب الأخرى الموضحة في الجدول .

لقد اختلفت ظروف حياة ضحايا الإرهاب بعد أن طالتهم الاعتداءات الإرهابية، حيث فقدوا مقرات سكناتهم وممتلكاتهم ومصادر رزقهم ما جعلهم يعودون إلى البداية خاصة عندما قرروا الهروب من مناطقهم الأصلية والبحث عن الأمن والاستقرار في مناطق أخرى وهذا ما جعل حياتهم تتغير بشكل جذري نحو الأسوأ .

الجدول رقم 29 : يبين طبيعة الآثار التي خلفها الإرهاب على المجتمع الجزائري حسب رأي الضحية .

الاحتمالات	ك	%
الآفات الاجتماعية	8	26.66%
الخوف والعداء بين الناس	1	3.33%
العنف	21	70%

المجموع	30	%100
---------	----	------

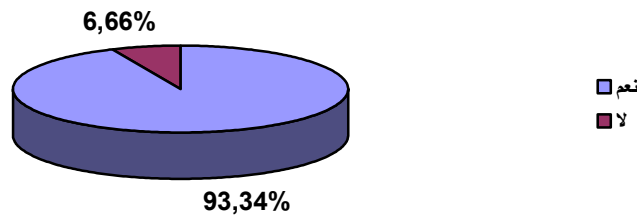


أكدت نسبة كبيرة من المبحوثين أن أكبر أثر تركه الإرهاب في المجتمع الجزائري هو انتشار ظاهرة العنف التي أصبحت تميز الجزائريين وقد كانت نسبة الذين قالوا ذلك **70%** وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالنسب الأخرى التي لم تتعد أكبر نسبة فيها **26.66%** .

في حديثنا مع ضحايا الإرهاب الذين يمثلون أفراد عينة بحثنا أكد بعض من هؤلاء أنهم أصبحوا يتخوفون من رد فعل أبنائهم تجاه ما حصل لهم خاصة أولئك الذين فقدوا أفرادا من عائلاتهم بصورة بشعة، حيث أكدوا أن أبنائهم أصبحوا يتصرفون بعنف تجاههم وتجاه المجتمع ككل لاعتقادهم أن هذا الأخير قسا عليهم كثيرا حتى أن واحدة من ضحايا الإرهاب قالت أن ابنها الذي قتل والده بشكل بشع من طرف الإرهابيين أصبح يشعر بالكره تجاه كل الأفراد الذين لهم آباء ويريد الانتقام منهم، كما أن غالبية المبحوثين أكدوا أن أبنائهم يشعرون بالحدق والكره تجاه المتسببين في الحالة التي أصبحوا يعيشونها في الظرف الراهن وهو شعور لا يخص الأبناء فحسب وإنما كل فئة ضحايا الإرهاب وهذا ما يوضحه الجدول الموالي .

الجدول رقم 30 : يبين رأي الضحية في مشروع المصالحة الوطنية .

الاحتمالات	ك	%
نعم	28	93.33%
لا	2	6.66%
المجموع	30	100%



على الرغم من تأكيد ضحايا الإرهاب أنهم يشعرون بالكره تجاه فئة الإرهابيين إلا أن غالبيتهم قالوا أنهم مع مشروع المصالحة الوطنية الذي قدمه رئيس البلاد، حيث بلغت نسبتهم **93.33%** وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بنسبة الذين قالوا أنهم ضد هذا المشروع الوطني .

إن هذا التأكيد من طرف ضحايا الإرهاب على المصالحة الوطنية يرجع إلى رغبة هؤلاء في عودة السلم والأمن والاستقرار على كافة المستويات إلى المجتمع الجزائري وهو ما يتمناه جميع أفراد الشعب، حيث أكد هؤلاء أنهم سئموا من أخبار العنف والجازر والاعتداءات الإرهابية التي ميزت المجتمع الجزائري لفترة طويلة من الزمن .

أكد غالبية المبحوثين أنهم يرون في مشروع المصالحة الوطنية الحل الأمثل للأزمة التي تعيشها الجزائر منذ مدة ليست بالقصيرة، هذه الأزمة التي خلقتها ظاهرة الإرهاب والتي على إثرها ظهر إلى الوجود ما أصبح يسمى بـ فئة ضحايا الإرهاب التي كانت موضوع دراستنا المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه .

6-4 نتائج الدراسة

6-4-1 الإجابة عن التساؤل الفرعي الأول

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى أن الإرهاب خلق عند ضحاياه حالة من الخوف الدائم حيث كان السبب الرئيسي لهجرتهم مناطق سكناتهم التي ولدوا وعاشوا فيها .

كما أكد ضحايا الإرهاب أنهم أصبحوا يحقدون على الإرهابيين، لأن هؤلاء جعلوهم يتحولون من أشخاص عاديين كبقية أفراد المجتمع إلى فئة خاصة تحتاج إلى تكفل دائم من طرف السلطات المعنية بمثل هذه الأمور بعد أن تركت ظاهرة الإرهاب آثارا سلبية عديدة ومختلفة على كافة مستويات حياتهم .

لقد خلق الإرهاب حالة من الشك وعدم الثقة بين أفراد المجتمع الجزائري ككل وليس المناطق ذات الصلة بظاهرة الإرهاب فحسب، غير أن المناطق التي طالتها العمليات الإرهابية وكذا المناطق التي استقبلت الفارين من تلك العمليات تعد الأكثر تضررا بسبب حالة الخوف الدائم التي أصبحت ملازمة ليوميات الأفراد في تلك المناطق . وبهذا انتشرت قيم جديدة في المجتمع الجزائري لم تكن موجودة من قبل، وعليه يمكننا القول أن الإرهاب يؤدي إلى تغيير القيم الاجتماعية في المجتمع الذي ينتشر فيه .

يؤكد ضحايا الإرهاب أن المجتمع المستقبل لم يتقبلهم بسهولة لكون المجتمع الجزائري محافظ إلى حد كبير مما يجعل الأفراد يتجنبون ربط علاقات جديدة مع أشخاص غرباء، خاصة إذا كان هؤلاء الأشخاص فارين من الإرهاب

وما يشكله ذلك من شك بين أفراد المجتمع المستقبل، الأمر الذي يخلق حالة من انعدام الثقة بينهم .

كما بينت الدراسة التي قمنا بها على ضحايا الإرهاب أن هؤلاء وجدوا صعوبة كبيرة في الاندماج في المجتمع المستقبل لأن هذا الأخير لم يتقبلهم بسهولة، فلو أن المجتمع المستقبل تقبل ضحايا الإرهاب بسهولة ودون أي عراقيل لكان هؤلاء الضحايا اندمجوا في مجتمعهم الجديد ولما وجدوا كل تلك التعقيدات في التعايش مع الآخر .

لقد توصلت الدراسة إلى أن ضحايا الإرهاب رفضوا العودة إلى مناطق سكناتهم الأصلية على الرغم من انخفاض حدة ظاهرة الإرهاب، ويرجع السبب في ذلك إلى حالة الخوف التي لا يزال يعيشها هؤلاء والذين أكدوا أنهم لن يعودوا إلى تلك المناطق مهما كانت الأسباب لأن العودة إلى هناك تعني العودة إلى الجحيم — على حد تعبيرهم — حيث لا يزال ضحايا الإرهاب يتذكرون جيدا تلك الصور البشعة التي كانت تشكل واقعهم اليومي في مناطق سكناتهم الأصلية، وهكذا فضلوا البقاء في مجتمع يرفضهم ويصعب عليهم عملية الاندماج ونسج علاقات اجتماعية على العودة إلى مجتمع يشعرون فيه بالخوف وبهذا الشكل يمكن القول أن الإرهاب يؤدي إلى اضطراب العلاقات الاجتماعية في المجتمع .

2-4-6 الإجابة عن التساؤل الفرعي الثاني

توصلت هذه الدراسة إلى أن ضحايا الإرهاب فقدوا ممتلكاتهم الخاصة — رغم أن ممتلكات معظمهم لم تتعرض للاعتداء من طرف الإرهابيين — عندما قرروا الهروب من الخطر الإرهابي الذي كانوا يواجهونه بشكل دائم، حيث تركوا كل ممتلكاتهم خلفهم وفروا إلى مناطق أكثر أمنا للمحافظة على حياتهم وحياء أسرهم التي كانت تمثل الهاجس الأول والأكثر أهمية بالنسبة لهم.

إن المنتبغ للأحداث التي شهدتها الجزائر في فترة تنامي ظاهرة الإرهاب في المجتمع يمكنه أن يلاحظ أن المناطق التي تغلغل فيها الإرهاب بشكل كبير أصبحت شبه خالية — إن لم نقل خالية ومهجورة أيضا — وهو الغرض الذي كان

يسعى إلى تحقيقه الإرهابيون، حيث وجدوا في تخويف سكان تلك المناطق وإدخال الرعب إلى نفوسهم من خلال عمليات التقتيل العشوائي والمجازر المرعبة التي كانت تمثل يوميات المواطنين في تلك المناطق وسيلة ناجعة لتهجير سكانها منها .

كما أن الإرهاب لم يترك مجالاً للبقاء بالنسبة للأشخاص الذين لم يرغبوا في مغادرة مناطق سكناتهم رغم الأوضاع الأمنية الصعبة، حيث قضى على ممتلكاتهم بطرق مختلفة كالحرق والتدمير وغيرها من الأساليب الإرهابية المعروفة ودفعتهم لهجرها . وبالتالي فإن الإرهاب يؤدي إلى ضياع الملكية الخاصة للأفراد في المجتمع .

يؤكد ضحايا الإرهاب أنهم أصبحوا يعيشون في مستوى معيشي متدني مقارنة بمستواهم المعيشي قبل الإرهاب، وذلك رغم أن هؤلاء لم يكن مستواهم المعيشي جيداً وهو حال غالبية أفراد الشعب الجزائري في تلك المرحلة من تاريخ الجزائر .

كما يؤكد ضحايا الإرهاب أنهم أصبحوا ناقلين على الدولة الجزائرية لأنها - حسب اعتقادهم - اهتمت بفئة الإرهابيين التائبين أكثر من فئة ضحايا الإرهاب، الأمر الذي خلق لديهم الشعور بالحق. إن أهم ما ميز حديث ضحايا الإرهاب هو مقارنة الدائمة لوضعيتهم بوضعية الإرهابيين الذين سلموا أنفسهم للسلطات المعنية في البلاد، حيث يعتقدون أن الدولة الجزائرية أولتهم - أي الإرهابيين الذين وضعوا السلاح - اهتماماً أكبر وتكفلت بهم بشكل مميز .

انضمت فئة ضحايا الإرهاب إلى القاعدة الكبرى للمجتمع وهم الأفراد الذين يعانون من قصور إمكاناتهم المادية عن الوفاء بحاجاتهم الضرورية كتوفير السكن اللائق لهم، والرعاية الصحية الكافية، أي الحاجات الضرورية وليس الكمالية، وذلك بعد تعرضهم للاعتداءات الإرهابية وفقدانهم لمساكنهم وممتلكاتهم ومصادر رزقهم، حيث أصبحوا يعانون من حرمان اقتصادي، اجتماعي رغم حصولهم على مساعدات من طرف الدولة، لأن تلك المساعدات - حسب رأيهم - بسيطة جداً ولا تغطي احتياجاتهم الكثيرة التي أصبح يفرضها النمط

الاستهلاكي الترفي السائد في المجتمع الجزائري المعاصر لترتفع بذلك نسبة المحرومين والفقراء في الجزائر .

إن التحولات التي طرأت على حياة ضحايا الإرهاب كانت كبيرة جدا، حيث يؤكدون أن حياتهم تحولت بشكل جذري نحو الأسوأ بعد أن كانوا يعيشون حياة عادية كبقية الجزائريين وعلى الدولة التكفل بهم لأنهم ضحايا مأساة وطنية وجدوا أنفسهم طرفا فيها دون إرادة منهم ولم يكونوا أبدا في مثل هذه الوضعية الصعبة في وقت سابق للإرهاب، كما يؤكدون أنه من الصعب عليهم السعي من أجل تغيير أوضاعهم الصعبة بأنفسهم ماداموا قد فقدوا كل رأس مال حقيقي يمكنهم من ذلك لذا على الدولة الاهتمام الجدي بقضيتهم . و مما تقدم ذكره يتبين أن الإرهاب يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي للأشخاص .

3-4-6 الإجابة عن التساؤل الفرعي الثالث

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى أن امتناع ضحايا الإرهاب عن الالتحاق بالنشاط المدني يرجع إلى انعدام ثقتهم بالأفراد والمؤسسات داخل المجتمع الجزائري وذلك بعد تعرضهم لاعتداءات خطيرة من طرف الجماعات الإرهابية وانعكاسات كل ذلك على استقرار حياتهم اليومية التي كانوا يعيشونها قبل انتشار الظاهرة في المجتمع .

إن حالة الخوف التي أصبح يعيشها المجتمع الجزائري بما فيه فئة ضحايا الإرهاب نتيجة انعدام الثقة لديهم، جعلت الأفراد في المجتمع يتخوفون من الانتساب إلى أي تكتل مهما كانت طبيعته، حتى أن الفئة القليلة التي أكدت انتماءها إلى جمعية ناشطة في المجتمع المدني لم تخرج هذه الجمعية في طبيعتها عن العمل الخيري . إن ضحايا الإرهاب وجدوا صعوبة كبيرة في ربط علاقات اجتماعية جديدة مع المجتمع المستقبل والاندماج فيه لذلك فإنه من الطبيعي أن يمتنعوا عن القيام بأي نشاط مدني في ذلك المجتمع .

كما سبق وأن ذكرنا فإن حالة الخوف وانعدام الثقة التي أصبح يعيشها ضحايا الإرهاب جعلتهم يبتعدون عن كل ما يعتقدون أنه يسبب لهم الأذى، خاصة

إذا علمنا أن الجماعات الإرهابية التي كانت ناشطة في المجتمع الجزائري كانت تستهدف الشخصيات العامة في المجتمع المحلي الصغير وكذا المجتمع الجزائري ككل والناشطين معهم من خلال عمليات التفتيل والاختطاف، كما أن هؤلاء كانوا مستهدفين أيضا من النظام السياسي الحاكم في مرحلة اشتداد الأزمة السياسية في البلاد حيث كان الناشطون في المجال السياسي والديني معرضين بشكل دائم للاعتقالات، الأمر الذي دفع الغالبية العظمى من الشعب الجزائري إلى الابتعاد عن أي نشاط من شأنه إثارة الشكوك حولهم .

يؤكد ضحايا الإرهاب أنهم لا يثقون في الأحزاب السياسية الناشطة في البلاد لأنها لا تقوم بأي دور لتغيير الأوضاع نحو الأحسن لذلك فهم لا ينتمون إلى أي حزب سياسي من هذه الأحزاب .

زادت ظاهرة الإرهاب من تأزم الوضع عندما خلقت حالة الخوف وعدم الثقة التي تحدثنا عنها سابقا وكان ذلك سببا إضافيا – بعد فشل التجربة الديمقراطية في الجزائر – في امتناع ضحايا الإرهاب عن النشاط السياسي في المجتمع الجزائري بالنظر إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته البلاد خلال تفشي ظاهرة الإرهاب في المجتمع . وهكذا فإن الإرهاب يؤدي إلى تقلص دور المجتمع المدني .

لا يمكن تفسير الإقبال الكبير لضحايا الإرهاب على الانتخابات بزيادة الوعي السياسي لديهم، لأن المجتمع الجزائري لا يتوفر على الظروف اللازمة التي من شأنها أن تخلق لدى الأفراد الوعي الكافي للقيام بهذه العملية، إن الإقبال الكبير للجزائريين على الانتخابات في البلاد يرجع إلى اعتبار هؤلاء أن هذه المواعيد الانتخابية هي بمثابة عيد وطني وليس واجب يلزم المواطن على القيام به أو حق من حقوقه التي يتمتع بها .

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن تقلص دور المجتمع المدني ينعكس بشكل سلبي على الوعي السياسي للأفراد في المجتمع، لأن غياب النشاط الجيد والفعال لمؤسسات المجتمع المدني من شأنه أن يؤدي إلى تدني مستوى الوعي للأفراد، وهذا الأمر يمكن أن نستخلصه من طريقة تفكير ضحايا الإرهاب . فعلى

الرغم من تأكيد ضحايا الإرهاب أنهم يرون في مشروع المصالحة الوطنية الحل الأمثل للأزمة التي تعيشها الجزائر منذ مدة طويلة إلا أنهم يشعرون بالكره الشديد تجاه الإرهابيين كما أنهم يشعرون بأنهم عالة على المجتمع وهو شعور صعب للغاية حسب تعبيرهم، وهكذا خلق الإرهاب فئة حاقدة وناقمة في المجتمع الجزائري – بسبب غياب الوعي السياسي لديها – يمكنها أن تتحول إلى السلوك العنيف في المستقبل، لذلك يمكننا القول أن الإرهاب يؤدي إلى تدني مستوى الوعي السياسي للأفراد في المجتمع .

6-5 توصيات الدراسة

في نهاية هذه الدراسة بشقيها النظري والميداني، وبعد أن توصلنا إلى جملة من النتائج نوصي بما يلي :

على الدولة الجزائرية تكثيف جهودها من أجل الاعتناء أكثر بالأشخاص الذين كانوا هدفا مباشرا للإرهاب، لأن هؤلاء من الممكن جدا أن يشكلوا خطرا على المجتمع الجزائري مستقبلا، خاصة في ظل تواجدهم في ظروف مشابهة للتي كان فيها الإرهابيون قبل توجههم نحو العمل الإرهابي والتي كانت أسبابا لاختيارهم ذلك التوجه، وهذا ما كنا قد بيناه في دراستنا لأسباب انتشار ظاهرة الإرهاب في الجزائر من خلال البحث الذي قدمناه لنيل شهادة الماجستير .

بالإضافة إلى توفر تلك الظروف المشابهة والتي تمثل بيئة خصبة لنمو الإرهاب وانتشاره في المجتمع، فإنه في حالة ضحايا الإرهاب يضاف إلى هذه الظروف عامل آخر يمثل خطرا أكبر وهو حالة الحقد والكره التي أصبح ضحايا الإرهاب يعيشونها بعد تعرضهم لصدمة عنيفة أفقدتهم توازنهم حتى العقلي، حيث هناك بعض من الأطفال الذين فقدوا آباءهم جراء الإرهاب أصبحوا يعانون أمراضا عصبية خطيرة، كما أن بعضا من الأطفال ضحايا الإرهاب أكدوا أنهم يريدون الانتقام من الأشخاص الذين حرموهم من آباءهم .

إن الخطر الإرهابي في الجزائر لا يزال كامنا مادامت الظروف نفسها التي أدت إلى ظهوره وانتشاره لازالت قائمة – بل وتعاضمت – والهاجس الذي

أصبح يخيف المنتبعين لإشكالية الإرهاب في الجزائر هو إمكانية تجدد الظاهرة مستقبلا بصورة أخرى، لذلك على الدولة الجزائرية أن لا تغفل في حريها على الإرهاب ضرورة أخذ الحيطة من ضحاياهم الذين يشكلون خطرا كامنا على المجتمع الجزائري ما لم تؤخذ قضيتهم على محمل من الجد .

خاتمة

نخلص في نهاية هذه الدراسة الباحثة في مخلفات الإرهاب في المجتمع الجزائري إلى القول أن هذه الظاهرة خلفت مخاطر كثيرة أصبحت تهدد استقرار البناء المجتمعي، غير أن الخوف من الآخر والخوف من المستقبل الذي انتشر بين أفراد المجتمع يعد أشد تلك المخاطر لأنه من غير العادي أن يشعر الأشخاص بالخوف من بعضهم لدرجة امتناعهم عن نسج علاقات اجتماعية فيما بينهم ما يعني انتشار اللاأمن الاجتماعي أو الفردانية التي أصبحت تهدد شبكة العلاقات الاجتماعية .

كما لا يقتصر مجتمع المخاطرة على الجانبين البيئي والصحي فحسب بل يشمل كذلك على سلسلة من التغيرات المترابطة المتداخلة في حياتنا الاجتماعية المعاصرة، ومن جملة هذه التغيرات، التقلب في أنماط العمالة، تزايد الإحساس بانعدام الأمن الوظيفي، وانحصار أثر العادات والتقاليد على الهوية الشخصية، وتآكل أنماط العائلة التقليدية وشيوع التحرر والديمقراطية في العلاقات الشخصية، ولعل مستقبل الأفراد الشخصي الذي لم يعد مستقرا وثابتا نسبيا كما كان في المجتمعات التقليدية أصبح من بين أشد هذه المخاطر .

إن مجتمع الخطر هو مجتمع الكارثة أين تكون فيه الحالة الاستثنائية تهدد بأن تصبح حالة عادية، وهو ما ينطبق على المجتمع العالمي المعاصر حيث أصبحت المجتمعات المعاصرة تتكيف مع الخطر الناجم عن الكوارث التي تصيبها من مختلف الجهات بصورة عادية، هذه الوضعية الراهنة هي في حد ذاتها خطر، لأن التعامل مع هذه المخاطر والتي من المفروض تمثل حالة استثنائية وكأنها حالة عادية – كما يحدث اليوم فيما يتعلق بالتعامل مع ظاهرة الإرهاب حيث لا تزال الحكومات غير قادرة على ضبط خطط فعالة لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة المتغلظة في عمق المجتمعات وكأن الدول والمجتمعات تحاول التكيف والتعايش مع الإرهاب – يشكل خطرا على الوجود الإنساني لأن التأقلم مع مثل هذه

الظواهر وعدم الاستنفار لمواجهتها واعتبارها عادية هو الذي ينتج أكبر خطر على البشرية .

في الأخير نقول أن الإرهاب مصدر من المصادر الكثيرة المنتجة للمخاطر في المجتمع، ليس لأنه يخلق حالة استثنائية في المجتمع فحسب، وإنما لأنه يؤدي إلى تفاقم الظروف التي كانت سببا لانتشاره في البداية وهو بذلك يعيد إنتاج نفسه من خلال خلقه لنفس الشروط التي أدت إلى ظهوره وانتشاره . فإذا كانت الأزمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية تؤدي إلى ظهور الإرهاب في المجتمع، فإنه بعد انتشاره يؤدي إلى تفاقم تلك الأزمات مما يجعل الظروف مهيأة لإعادة إنتاجه، لذلك نستعير مصطلح "إعادة الإنتاج" من عالم الاجتماع الفرنسي "بيار بورديو" ونؤكد أنه أصبح من الضروري البحث في إشكالية كيف يعيد الإرهاب إنتاج نفسه ؟